عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

خلفيات وآليات طرد الفلسطينيين ما بين عامي 1947– 1950 م

محمود محمد أحمد صافي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1438هـ - 2017م

خلفيات وآليات طرد الفلسطينيين ما بين عامي 1947– 1950 م

إعداد:

محمود محمد أحمد صافي

بكالوريوس في الإجتماعيات/ القدس المفتوحة/ فلسطين

المشرف : الدكتور محمود محارب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية/ معهد الدراسات العالمية/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس – فلسطين

1438هـ/ 2017م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات العالمية

إجازة الرسالة

خلفيات وآليات طرد الفلسطينيين ما بين عامي 1947- 1950 م

إعداد الطالب: محمود محمد أحمد صافي

الرقم الجامعي: 21311770

المشرف: الدكتور محمود محارب

نوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ 2017/5/14 م، من قبل أعضاء لجنة المناقشة المُدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. الدكتور محمود محارب رئيساً: التوقيع: .....
2. الدكتور منير نسيبة ممتحناً داخلياً: التوقيع: .....
3. الدكتور محمد المصري ممتحناً خارجياً: التوقيع: .....

القدس- فلسطين

1438هـ /2017م

الإهداء

إلى من ربتني صغيراً، وتعبت وسهرت معي ليالي إنجاز هذه الرسالة، لمن لا حياةً لي بدونها، لمن الجنة تحت أقدامها، إلى أمي الحنونة والعزيزة على قلبي.

إلى من علمني وأنار دربي وأعطى من أجلي، إلى أبي صاحب روح الشباب.

إلى أشقائي وشقيقاتي، قدوتي، وسندي، إليكم يا أغلى من الروح.

إلى الأسرى، أبطال معركة الأمعاء الخاوية، الأحرار خلف قضبان السجان.

إلى أرواح الشهداء جميعهم الذين رووا بدماهم الزكية أرض فلسطين.

أقدم هذا الجهد المتواضع راجياً من الله الرضا والقبول.

الباحث: محمود صافي

إقرار

أقر أنا مُعد الرسالة بأنها قُدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، بإستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يُقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

الاسم: محمود محمد أحمد صافي

التاريخ: 14/ 5/ 2017 م

شكر وتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد صاحب الفضل والمنّة،

لا يسعني في بداية الأمر إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير من الدكتور محمود محارب مشرف هذه الرسالة، والذي كان لي بمثابة الناصح الأمين والموجه القدير فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان من الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة، الدكتور منير نسيبة أستاذ القانون الدولي الإنساني في جامعة القدس، والدكتور اللواء محمد المصري أستاذ العلوم السياسية في جامعة القدس المفتوحة ومدير المركز الفلسطيني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الذين تحملا عبء قراءة هذه الرسالة ومناقشتها وإغنائها بالمقترحات القيّمة، والشكر موصول لجميع أساتذتي في معهد الدراسات العالمية بجامعة العاصمة ... جامعة القدس.

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان لكل من المكتبات الفلسطينية العريقة: مكتبة بلدية البيرة، ومكتبة رام الله العامة، ومكتبة عبد المحسن القطان على تقديم كل ما يلزم من كتب ودراسات ومراجع لها علاقة برسالتي.

أشكر الأخت العزيزة رانيا الحسيني أمينة مكتبة رام الله العامة، التي لم يألُ لها من جهدٍ إلا وقدمته.

أشكر الأستاذين الفاضلين هيثم حويح وإبراهيم أبو غربية لما بذلوه من جهد في الترجمة للغة الإنجليزية، كما وأشكر الأخ الأستاذ بلال العمور لجهوده في التدقيق اللغوي لفصول هذه الرسالة.

أتقدم بشكري وتقديري لكل من قدّم مساندة وإرشاد لإتمام هذه الرسالة: إلى الأستاذ الدكتور زياد أبو عمرو، إلى الأستاذ الدكتور روحي ثروت (أبو حمدي)، إلى الأخ العزيز صفوت الجبور، إلى الأخ العزيز مالك تيم، إلى المربي الفاضل عبد الله سلامة (العم أبو نضال)، إلى الهيئتين الإدارية والتدريسية في مدارس نور الهدى التطبيقية.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي التعليمية، لكم مني جميعاً كل الحب والتحية والتقدير.

فهرس المحتويات

إقرار ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

فهرس المحتويات ..... ج

فهرس الخرائط ..... ط

الملخص ..... ي

Abstract ..... ه

الفصل الاول: خلفية الدراسة 1

1.1 المقدمة 2

2.1 مشكلة الدراسة 3

3.1 أهداف الدراسة 3

4.1 أسئلة الدراسة 3

5.1 فرضية الدراسة 3

6.1 حدود الدراسة 4

7.1 أهمية الدراسة 4

8.1 منهجية الدراسة وإجراءاتها 4

9.1 فصول الدراسة 5

10.1 الأدبيات السابقة 6

11.1 تعليق على الأدبيات السابقة 11

الفصل الثاني: تتبع تطور فكرة طرد الفلسطينيين لدى آباء الحركة الصهيونية.

..... 13

تمهيد: 14

1.2 ثيودور هرتسل 14

2.2 يسرائيل زنغويل 15

3.2 نحمان سيركين 15

4.2 بير بيرخوف 15
5.2 أهرون أهارنسون 16
6.2 فلاديمير جابوتنسكي 17
7.2 حاييم وايزمن 17
8.2 الإجماع الصهيوني على طرد الفلسطينيين في الثلاثينيات 19
9.2 يوسف فايتس ودوره في تطوير مفهوم طرد الفلسطينيين 23
1.9.2 لجنة الطرد الأولى وخططها 23
2.9.2 لجنة الطرد الثانية وخططها..... 24
10.2 تسوّيق صهيوني عالمي لمفهوم طرد الفلسطينيين حتى عام 1947 25
الخلاصة 28

الفصل الثالث: الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين: من قرار التقسيم عام 1947 وحتى قيام دولة إسرائيل في 15 أيار/ مايو1948 . 29
تمهيد 30
1.3 قرار تقسيم فلسطين رقم (181) عام 1947 30
2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية بحق الفلسطينيين من قرار تقسيم فلسطين وحتى بداية تنفيذ خطة (دالت) في نيسان/ إبريل 1948 32
1.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي سَبقت شهر كانون أول/ ديسمبر 1947 .. 34
2.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 1947 35
3.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر كانون الثاني/ يناير 1948..... 36
4.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر شباط/ فبراير 1948... 38
5.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر آذار/ مارس 1948.... 39
3.3 الخطة الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين (دالِّت)..... 41

1.3.3 أهداف خطة (دالِّت)..... 41

2.3.3 عمليات الخطة (دالِّت) والجرائم والمجازر المرتكبة خلالها..... 43

1.2.3.3 عملية نحشون 43

2.2.3.3 عملية المكنسة (متاتي) 49

3.2.3.3 عملية الكماشة (مسبارييم) 50

4.2.3.3 عملية الخميرة (حميتس)..... 51

5.2.3.3 عملية يفتاح..... 53

6.2.3.3 عملية جدعون 54

7.2.3.3 عملية بن عامي..... 55

8.2.3.3 عملية باراك..... 56

الخلاصة.....56

الفصل الرابع: السياسات الصهيونية المُمنّهجة لطرد الفلسطينيين خلال حرب عام 1948 58

تمهيد 59

1.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 15 أيار- 7 تموز 1948..... 59

1.1.4 حال العرب عشية حرب عام 1948..... 59

2.1.4 السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين من 15 أيار- 7 تموز 1948..... 64

1.2.1.4 سياسة المجازر لطرد الفلسطينيين..... 64

2.2.1.4 اللجنة الصهيونية الخاصة بطرد الفلسطينيين 67

3.2.1.4 السياسة الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المَهجورة 69

2.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 8 تموز- 14 تشرين الأول 1948 70

1.2.4 السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين في حرب الأيام العشرة 71

1.1.2.4 عمليات الاحتلال والطرد على الجبهة الشمالية..... 71

2.1.2.4 عمليات الاحتلال والطرد على الجبهة الوسطى..... 73

3.1.2.4 عمليات الاحتلال والطرد على الجبهة الجنوبية..... 79

2.2.4 السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين خلال الهدنة الثانية من الحرب 80

3.2.4 مسار الأمم المتحدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي 82

3.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 15 تشرين الأول- 5 تشرين الثاني 1948:..... 86

1.3.4 عملية يوآف في جنوب فلسطين 86

1.1.3.4 مجازر قرية الدوايمة..... 88

2.3.4 عملية حيرام في شمال فلسطين..... 90

1.2.3.4 مجزرة عيلبون..... 92

2.2.3.4 مجزرة صلحة..... 95

3.2.3.4 مجزرة الصفصاف..... 95

4.2.3.4 مجزرة الفراضية..... 97

5.2.3.4 مجزرة البعنة ودير الأسد..... 97

6.2.3.4 مجزرة عرب المواسي 98

7.2.3.4 احتلال جنوب لبنان وارتكاب مجزرة قرية حولا..... 99

8.2.3.4 مجزرة مجد الكروم.....100

4.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 6 تشرين الثاني 1948- 7 كانون الثاني 1949.....104

1.4.4 التحولات والأحداث التي شهدتها الساحة العسكرية حتى نهاية الحرب 105

2.4.4 عمليات طرد الفلسطينيين والمجازر المرتكبة حتى نهاية الحرب.....106

الخلاصة.....108

الفصل الخامس: السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين من بداية عام 1949 وحتى نهاية عام 1950 109

تمهيد.....110

1.5 مسار اتفاقيات هدنة رودس بين الدول العربية وإسرائيل.....110

1.1.5 اتفاقية الهدنة المصرية- الإسرائيلية 111

2.1.5 اتفاقية الهدنة اللبنانية- الإسرائيلية 111

3.1.5 اتفاقية الهدنة الأردنية- الإسرائيلية 112

4.1.5 اتفاقية الهدنة السورية- الإسرائيلية.....114

5.1.5 قبول إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة.....115

2.5 استكمال طرد الفلسطينيين بعد انتهاء حرب عام 1948 117

1.2.5 عمليات طرد الفلسطينيين من ديارهم خلال عام 1949 118

2.2.5 عمليات طرد الفلسطينيين من ديارهم خلال عام 1950 121

3.2.5 وقفة على الوضع الديموغرافي في فلسطين حتى نهاية عام 1950:.....124

3.5 السياسة الصهيونية الخاصة بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بعد انتهاء حرب عام 1948 126

1.3.5 تشريع القوانين الإسرائيلية الخاصة بمنع عودة الفلسطينيين إلى ديارهم 126

2.3.5 الخطط والمشاريع الخاصة بتوطين الفلسطينيين خارج ديارهم بعد انتهاء الحرب 128

الخلاصة.....129

الخاتمة 130

النتائج.....131

المصادر والمراجع.....132

الملاحق 139
ملحق (1): الخرائط 140
ملحق (2): قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 27 نوفمبر 1947 149
ملحق (3): قرار رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948.....169
ملحق (4): الوقائع الإسرائيلية- كتاب القوانين- قانون أموال الغائبين 5710-1950.....172
ملحق (5): قانون العودة الإسرائيلي 1950 185

فهرس الخرائط

خريطة (1): نكبة فلسطين 140
خريطة (2): خريطة لجنة بيل لتقسيم فلسطين 1937 141
خريطة (3): خريطة خطة تقسيم فلسطين 1947 142
خريطة (4): خريطة مسار تهجير اللاجئين الفلسطينيين 143
خريطة (5): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (كانون الأول/ ديسمبر 1947- 15 أيار/ مايو 1948) 144
خريطة (6): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (15 أيار/ مايو 1948- 11 حزيران/يونيو 1948)... 145
خريطة (7): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (8 -18 تموز/ يوليو 1948) 146
خريطة (8): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (18 تموز/ يوليو – تشرين الثاني/ نوفمبر 1948) 147
خريطة (9): خريطة الكثافة السكانية للفلسطينيين في إسرائيل بعد النكبة 148

الملخص:

تتناول صفحات هذه الرسالة، دراسة ومتابعة تطوّر الخطط السياسات الصهيونية لطرد الفلسطينيين، منذ عام 1947 وحتى عام 1950، وتركّز صفحات هذه الرسالة، على السياسات والآليات المُنظّمة والممنّهجة التي إتّبعها الصهاينة لطرد الفلسطينيين من ديارهم، إبّان الفترة الزمنية المذكورة.

لقد بحثّت هذه الرسالة في السياسة التي انتهجتها الصهيونية لطرد الفلسطينيين من العام الذي صدر فيه قرار التقسيم عام 1947، وحتى نهاية عام 1950، حيث غطّت الرسالة الفترة الواقعة بينهما. وقد تّم استعراض الأفكار والإجتماعات والتحركات التي قام بها آباء الحركة الصهيونية بعد تأسيس الصهيونية عام 1897، وذلك كمدخل للرسالة، وتحقيقاً لأهداف الدراسة والتي تتلخص في هدف رئيس واحد وهو: معالجة العوامل والخلفيات الإيدولوجية والسياسية والديموغرافية والآليات العسكرية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين من ديارهم حتى عام 1950، ومجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتلّخص في تتبع المخطّطات المُسبقة التي وضعتها الصهيونية لطرد الفلسطينيين، ودراسة الخلفيات والآليات التي استخدمتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين، ودراسة مدى تأثير سياسة الطرد على الشعب العربي الفلسطيني، ومتابعة وتحليل السياسة التي قامت بها الصهيونية لطرد الفلسطينيين حتى عام 1950.

ومن أهم الأسباب التي دفعّت الباحث للكتابة في هذا الموضوع؛ الأَهمية الكبيرة التي يتميز بها، باعتباره البداية الحقيقية للصراع العربي- الإسرائيلي في المنطقة. كذلك بسبب الحقائق الجديدة التي لا يزال يُكشف عنها النقاب في مسألة طرد الفلسطينيين، لا سيما قضيّة المجازر والجرائم التي ارتكبت بحقهم عام 1948. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ كتابة هذا الموضوع، نتيجة للمزاعم والإدعاءات التي يروّج لها بعض المؤرخيّن الصهيونيين الجدد، حيث يشككون في حقيقة التخطيط الصهيوني المُسبق لطرد الفلسطينين قبل عام 1948.

تقف الدراسة على العوامل والسياسات التي إتبعتها الصهيونية لطرد الفلسطينيين في خمسة فصول. عالج الفصل الأول المنهجية المُستخدمة في الدراسة، حيث استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي من أجل تتبع تطور الخطط والأعمال الصهيونية الرامية إلى طرد الفلسطينيين حتى عام 1950، كذلك للوقوف على أهم السياسات التي قامت بها الصهيونية لطرد الفلسطينيين. إضافة إلى الأدبيات السابقة التي تتناسب والدراسة.

أمّا الفصل الثاني فتتبع الباحث تطوّر فكرة طرد الفلسطينيين لدى آباء الحركة الصهيونية حتى عام 1947. وعالج الفصل الثالث الإشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية الهادفة إلى طرد الفلسطينيين حتى قيام دولة إسرائيل، وتناول المبحث الأول قرار تقسيم فلسطين، وتمّ الوقوف في المبحث الثاني على أهم الإشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية بحق الفسطينيين، والتي وقعت في أعقاب قرار التقسيم، وعالج المبحث الثالث (خطة دالّت)، وجذور بداياتها، وأهدافها، وعملياتها الهادفة إلى طرد الفلسطينيين.

وفي الفصل الرابع تمّ الوقوف على السياسات الصهيونية المُمنهجة لطرد الفلسطينيين خلال جولات حرب عام 1948، حيث تمّ معالجة عمليات الإحتلال والطرد والمجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين. وأخيراً في الفصل الخامس، تطرّق الباحث إلى السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين من نهاية الحرب وحتى عام 1950، حيث تمّ الوقوف على اتفاقيات هدنة رودس بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى العمليات الإسرائيلية لاستكمال طرد الفلسطينيين بعد الحرب، وفي المبحث الأخير تمّ الحديث عن السياسات الصهيونية الهادفة إلى منع عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعن الإجراءات الإسرائيلية المُستخدمة في هذا السبيل.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أن الصهاينة قاموا بطرد الفلسطينيين من خلال الخطط التي وضعت مسبقاً، كما أكدّت على أن الصهاينة استخدموا القوة العسكرية والمجازر لطرد الفلسطينيين، كذلك مارست إسرائيل سياستها في هدم البيوت وإحراق القرى وسّن القوانين للإستيلاء على أملاك اللاجئين ولمنع عودتهم. وقد أظّهرت الدراسة بأن الصهاينة تعمدوا على إبقاء أقليّة عربية داخل إسرائيل لدّحض الرواية الحقيقية، ولتوجيه اصبع الإتهام إلى جهات أخرى، بأنها هي من تسببت في طرد الفلسطنيين. وعلى الرغم من أنّ هيئة الأمم المتحدة قامت بإصدار قراري (181 و194)، إلا أن إسرائيل لمّ تلزم بتفيذهما حتى يومنا هذا. وقد بيّنت الدراسة بأنه ولغاية الآن، لا توجد دراسة شاملة ومعمّقة تكشف جميع المجازر الصهيونية التي ارتكبت بحق الفلسطينيين خلال حرب عام 1948.

Backgrounds and mechanisms for the expulsion of Palestinians between 1947-1950

Prepared by: Mahmoud Mohammed Ahmed Safi.

Supervised by: Dr. Mahmoud Muhareb.

Abstract:

The pages of this thesis deal with the study and follow-up of the development of Zionist plans and policies to expel the Palestinians from 1947 to 1950 . The pages of this letter also focus on the systematic policies and mechanisms followed by the Zionists to expel Palestinians from their homes during the time period mentioned.

This thesis examines the policy pursued by Zionism to expel the Palestinians from the year 1947 when the partition resolution was passed until the end of 1950. The ideas, meetings and movements of the Fathers of the Zionist Movement after the establishment of Zionism in 1897 are reviewed as an input to the mission and to achieve the objectives of the study, which are summed in one major goal: to address the ideological, political, demographic and ideological factors and backgrounds and the military mechanisms adopted by the Zionist movement to expel the Palestinians from Palestine until 1950. in addition to a set of sub-goals, which is to follow the Zionist predecessors to expel the Palestinians, and study the backgrounds and mechanisms used by the Zionist movement to expel the Palestinians, and the impact of the policy of expulsion on the Palestinian Arab people besides analyzing the policy carried out by the Zionists up till the year 1950 to expel Palestinians.

One of the most important reasons that has led the researcher to write about this subject is the great importance that characterizes it as the real beginning of the Arab-Israeli conflict in the region, as well as the new facts that are still revealed in the issue of the expulsion of the Palestinians, especially the massacres and crimes committed against them In 1948. This study refutes the claims promoted by some neo-Zionist historians who cast doubt on the essence of the Zionist plans, prior to 1948, to expel Palestinians.

The study exposes the policies and strategies followed by the Zionists to expel the Palestinians in five chapters.The first chapter deals with the methodology employed in the study. The researcher used the historical method and descriptive approach to trace the

development of Zionist plans and actions aimed at expelling the Palestinians until 1950, as well as to find out the most important policies taken by Zionism to expel the Palestinians. In addition, the previous relevant literature is not neglected.

The second chapter follows the development of the expulsion idea of the Fathers of the Zionist Movement until 1947. The third chapter sheds light on the Zionism clashes, crimes and massacres aiming at the expulsion of Palestinians until the establishment of the State of Israel. The first part of this chapter deals with the Partition Resolution; the second focuses on the most important clashes, crimes and Zionist massacres against the Palestinians, which took place following the Partition Resolution while the third part discusses the Dalet Plan (Plan D): its roots, objectives and operations leading to the expulsion of Palestinians.

The fourth chapter uncovers the systematic Zionist policies to expel the Palestinians during the 1948 war rounds, where the acts and massacres of occupation against the Palestinians are laid bare. Finally, in the fifth chapter, the researcher refers to the Zionist policies followed from the end of the war until 1950 to expel the Palestinians, the Rhodes Truce Agreements between the Arab countries and Israel and the Israeli operations to complete the expulsion of the Palestinians after the war. The last part talks about the Zionist policies aiming at preventing the return of the Palestinians refugees, and the Israeli procedures followed to achieve this goal.

The study concludes that the Zionists expelled Palestinians in accordance with previously established plans and used military force and massacres to serve their aim. Israel also practiced its policy of demolishing houses, burning villages and enacting laws to seize the property of the refugees and to prevent their return. The study demonstrates that the Zionists deliberately kept an Arab minority inside Israel to veil the real story, and to point the finger of accusation to others that it was the cause of the expulsion of the Palestinians. Although the United Nations issued resolutions (181 and 194), Israel has not yet been forced to implement them. Finally, the study emphasizes that until now, there is no comprehensive and in-depth study exposing all the Zionist massacres committed during the 1948 war.

الفصل الاول:

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أسئلة الدراسة

5.1 فرضية الدراسة

6.1 حدود الدراسة

7.1 أهمية الدراسة

8.1 منهجية الدراسة وإجراءاتها

9.1 فصول الدراسة

10.1 الأدبيات السابقة

11.1 تعليق على الأدبيات السابقة

1.1 المقدمة:

لا يمكن لأيّ شخص مهتم بدراسة الصراع العربي- الإسرائيلي تجاوز القضيّة الأساسية والمحوّرية للصراع، ألا وهي قضيّة طرد الفلسطينيين، فهذه القضيّة هي منّبت الصراع وأساس بداياته، وعلى إثرها انقلبت المعادلة الديموغرافية في فلسطين خلال فترة زمنية قياسية.

تعود جذور فكرة طرد الفلسطينيين إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تزايدت إبّان هذه الفترة وما أعقبها الخطط الصهيونية الرامية إلى طرد الفلسطينيين، وتطوّرت بشكل ملحوظ في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى مع صدور وعد بلفور عام 1917.

بدأت الخطط الصهيونية الرامية إلى طرد الفلسطينيين تتحول تدريجياً على صورة اشتباكات كما حدث في بداية العشرينيات بين المهاجرين اليهود والفلسطينيين، ورويداً رويداً أخذت الاشتباكات تتزايد في عقد الثلاثينيات، وباشر الصهاينة بعقد اجتماعات مُغلقة لبلّورة مخططات لطرد الفلسطينيين.

شنَّ الصهاينة في بداية الأربعينيات هجوماً على الأُسرة الدولية، لإجبارها على تبنّي فكرة طرد الفلسطينيين، وتكلّلت الجهود بالنجاح، حيث ضغطت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا على الأمم المتحدة، لإصدار قرار يكفل إنشاء دولة يهودية (قرار تقسيم فلسطين)، وفي أعقاب إصداره وقعت اشتباكات كبيرة في فلسطين بين الفلسطينيين والقوات العسكرية الصهيونية التي أُسّست قبل عقود من الزّمن. وصعّدت القوّات الصهيونية من وتيرة إرهابها ضد الفلسطينيين، وارتكبت بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني عشرات المجازر، وطردت مئات الآلاف منهم خارج أراضيهم وديارهم، ضمن مخطط مُسبق ومدروس ومتفق عليه من قبل آباء الحركة الصهيونية.

لقد تركزت العمليات الصهيونية خلال حرب عام 1948 على طرد غالبية الشعب الفلسطيني بالقوة العسكرية، والإرهاب، وقد سنّت الحكومة المؤقتة الإسرائيلية قرارات عديدة تتعلق بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. كذلك رسّخ الصهاينة مبادئ طرد الفلسطينيين في الفترة التي تلت الحرب، وواصلوا طردهم إلى الدول العربية المجاورة، وسنّوا القوانين، وعملوا المشاريع التي تضمن عدم عودة اللاجئين إلى ديارهم، وتوطينهم في الخارج.

2.1 مشكلة الدراسة:

رغم أن إسرائيل أُقيمت بقرار من الأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل خالفت القانون الدولي بطرد الفلسطينيين من ديارهم حسب خطط مُسبقة ومُمنهجة.

3.1 أهداف الدراسة:

يوجد للدراسة هدف رئيسي واحد وهو:

معالجة العوامل والخلفيات الإيدولوجية والسياسية والديموغرافية والآليات العسكرية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين من ديارهم حتى عام 1950.

ويوجد مجموعة من الأَهداف الفرعية وهي كما يلي:

1. تتبع المُخططات المُسبقة التي وضعتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين.
2. دراسة الخلفيات والآليات التي استخدمتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين.
3. دراسة مدى تأثير سياسة الطرد على الشعب الفلسطيني.
4. متابعة وتحليل السياسة التي قامت بها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين حتى عام 1950.

4.1 أسئلة الدراسة:

1. ما هي المخططات المُسبقة التي وضعتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين ؟
2. ما هي الخلفيات والآليات التي استخدمتها الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين؟
3. كيف أثرت سياسة الطرد التي انتهجتها الحركة الصهيونية على الشعب الفلسطيني ؟

5.1 فرضية الدراسة:

1. وضعت الحركة الصهيونية مخططاً مسبقاً لطرد الفلسطينيين.
2. استخدمت الحركة الصهيونية القوّة العسكرية لطرد الفلسطينيين.

6.1 حدود الدراسة:

محددات هذه الدراسة هي كما يلي:

الحدود الزمانية: غطّت الدراسة الفترة الزمانية الممتدة منذ عام 1947، حتى عام 1950، وتمّ الحديث عن المخططات الصهيونية المُسبقة، والخاصة بطرد الفلسطينيين التي صاغها المنظرون الصهيونيون في أعقاب إنشاء الحركة الصهيونية عام 1897، وذلك بهدف إلقاء مزيد من الإيضاح عن الفترة المحددة في الدراسة.

الحدود المكانية: فلسطين التاريخية والبالغ مساحتها حوالي (27) ألف كيلو متر مربع.

7.1 أهمية الدراسة:

تنبع أَهمية هذه الدراسة من أَنها تتابع التخطيط الصهيوني الذي بلوره آباء الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين، كما أَن الدراسة تلقي الضّوء على الفترة التي تلت صدور قرار التقسيم حيث اندلعت اشتباكات كبيرة بين الصهاينة والفلسطينيين، وأدى ذلك لطرد أعداد كبيرة منهم خارج ديارهم، كذلك تقف الدراسة عند محطة هامة، ألا وهي محطة استخدام القوّة العسكرية والمجازر لطرد الفلسطينيين، وتتابع أيضاً السياسة الصهيونية المُنهجة والرامية لطرد الفلسطينيين، وأبرز القوانين والمشاريع التي وضِّعت لرفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

إنّ خوض القارئ في هذه الدراسة، سيوفر له رؤية مُعمقة عن الواقع الديموغرافي الفلسطيني والمُتغيرات التي حدثت خلال الفترة الزّمنيّة المذكورة.

8.1 منهجية الدراسة وإجراءاتها:

لقد تمَّ إعتماد المنهج التاريخيّ والمنهج الوصفيّ في هذه الدراسة، من أجل تتبع الخطط والأعمال الصهيونية الهادفة إلى طرد الفلسطينيين، والوقوف على السياسات التي انتهجتها الصهيونية خلال الفترة الزمنية ومعالجتها، وذلك من خلال دراسة الكتب والمراجع والدوريات ذات الصلة

بالموضوع، وتتبع الأدبيات المكتوبة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ الصهيوني الذي تمخض عنه طرد الغالبية العظمى من أبناء الشعب العربي الفلسطيني إلى خارج أراضيهم.

9.1 فصول الدراسة:

أمّا فصولها فقد جاءت كما يلي:

الفصل الاول: خلفية الدراسة

المقدمة ومشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، وحدود الدراسة، وأهميتها ومنهجية الدراسة وإجراءاتها، وفصول الدراسة، والأدبيات السابقة، وتعليق على الأدبيات السابقة.

الفصل الثاني: تتبع تطور فكرة طرد الفلسطينيين لدى آباء الحركة الصهيونية.

عالج هذا الفصل الآراء التي صاغها المنظرين الصهيونيين بشأن طرد الفلسطينيين عقب تأسيس الحركة الصهيونية عام 1897، وعن الاجتماعات والخطط التي وضعوها في الثلاثينيات لطرد الفلسطينين، وعالج أيضاً وقائع الإجماعات الصهيونية والدّولية التي على بلورت مفاهيم طرد الفلسطينيين حتى قرار التقسيم عام 1947.

الفصل الثالث : الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين: من قرار التقسيم عام 1947 وحتى قيام دولة إسرائيل في 15 أيار/ مايو 1948.

تمّ الحديث في هذا الفصل عن قرار تقسيم فلسطين رقم (181)، والأثار المترتبة عليه، كما تحدث أيضاً عن الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوّات الصهيونية وأثرها على الشعب الفلسطيني من تشرين الثاني 1947 حتى شهر أذار عام 1948، كما امتد الحديث أيضاً عن الخطة الصهيونية (دالِّت) وبداياتها، وأهدافها، وعملياتها الهادفة إلى طرد الفلسطينيين.

الفصل الرابع : السياسات الصهيونية المُمنّهجة لطرد الفلسطينيين خلال حرب عام 1948.

وتمَّ الوقوف على عمليات الاحتلال والطرد والجرائم التي إرتكبها الصهاينة خلال الحرب، كذلك تمَّ الحديث عن السياسات التي استخدمها الصهاينة لطرد الفلسطينيين لمنع عودتهم إلى ديارهم.

الفصل الخامس : السياسات الصهيونية المُتبعة لطرد الفلسطينيين من بداية عام 1949 وحتى نهاية عام 1950.

تمَّ الحديث عن السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين من نهاية الحرب وحتى عام 1950، حيث تمَّ الوقوف على اتفاقيات هُدنة رودس بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى العمليات الإسرائيلية لاستكمال طرد الفلسطينيين بعد الحرب، وفي المبحث الأخير تمَّ الحديث عن السياسات الصهيونية الهادفة إلى منع عودة اللاجئين الفلسطينيين.

10.1 الأدبيات السابقة:

تمَّ اختيار مجموعة من الأدبيات لمراجعتها في الموضوع العام للدراسة:

1- **الصهيونية والهاجس الديمغرافي** (محارب، 1989).

وتضمنت هذه الدراسة عددًا من المواضيع حول الدراسة الحالية، حيث تناولت بسياق تاريخي الهاجس الديمغرافي الذي أربك الصهيونية من البداية وحتى اليوم. ووقفَت عند الاجماع الصهيوني بترحيل إجباري للعرب خارج الحدود خلال عقد الثلاثينيات من القرن المنصرم، وتطرقت أيضاً الدراسة في فترة الخمسينيات إلى المقترحات الصهيونية لتوطين العرب في الخارج بعد أن أقامت الدولة الصهيونية دعائمها، كما وسلطت الدراسة الضوء على فترة حرب 1967، والتي كانت تعد فترة نشوة وانتصار بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي بعد احتلال مناطق واسعة، وركزت على المقترحات التي قدمها القادة الإسرائيليين مثل: يوسف فايتس، وموشي دايان، والحكومة الإسرائيلية بشأن بحث سبل الضم والإنسحاب من المناطق المحتلة عام 1967. واختتمت الدراسة إستعراضاً لتخبط حزب العمل في الحلول، وآراء المؤرخين الاسرائيليين من هذه القضية مثل: هاركابي، ومردخاي نيسان، وإقتراحاتهم حول المُعضلة الديموغرافية العربية ما بين الضم والإنسحاب من المناطق المحتلة عام 1967.

2- **طرد الفلسطينيين- مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948** (مصالحة، 1992).

إحتوّت هذه الدراسة على ثلاثة فصول، وتعمقت باحثّة عن أساس الطرد في الفكر الصهيوني، حيث تناولت في الفصل الأول الأفكار والمقترحات الصهيونية في شأن الترحيل منذ إنشاء الحركة الصهيونية، وصولاً لفترة الإنتداب البريطاني والخطط الصهيونية للطرد، وفي الفصل الثاني تناولت المقترحات والخطط الصهيونية واليشوف منذ عام 1936 فصاعدًا، حيث ركّزت على المؤامرات الصهيونية على لجنة بيل الملكية، وعلى لجنة اليونسكوب الأممية التي أصدرت قرار التقسيم (181) عام 1947. كما استعرضت في الفصل الثالث والأخير، الحقائق الإجرامية التي إرتكبها الصهاينة ضد الشعب العربي الفلسطيني من ذبح وقتل واغتصاب مستشهدةً بخطة دالِّت ومجازرها الكبيرة: كمجزرة دير ياسين، والطنطورة، والدوايمة خلال عام 1948.

3- **التطهير العرقي في فلسطين** (بابه، 2007).

تناولت هذه الدراسة مفهوم التطهير العرقي كجريمة مخالفة للقانون الدولي الإنساني، واستعرضت عمليات الابادة التي قامت بها الصهيونية بحق الفلسطينيين على وقع حرب عام 1948، كما بيّنت بأن دافيد بن غوريون (أول رئيس حكومة لإسرائيل) قام بمواجهة البريطانيين عام 1945 وفجرّ فندق الملك داود في القدس، وذلك للإسراع في ترحيل البريطانيين من البلاد وإستلام زمام المبادرة وطرد الفلسطينيين، كما أنّ هذه الدراسة أشارت إلى ردود ومواقف الفلسطينيين واليهود من قرار 181 عام 1947 وتداعياته، واستعرضت الخطة الرابعة (دالِّت) لتطهير المدن والقرى الفلسطينية من السكان الأصليين، وعمليات التطهير العرقي للفلسطينيين، كما ناقشت في الفصل التاسع عمليات الاعتقال للفلسطينيين وتدنيس الأماكن المقدسة، وترسيخ دعائم الاحتلال حتى عام 2000، وفي الفصل الأخير تحدثت عن عملية السلام المزعوم وعن الإنكار الإسرائيلي للنكبة الفلسطينية، وحق عودة اللاجئيين الفلسطينيين وعن بروز المشكلة الديموغرافية في إسرائيل.

4- **الحرب من اجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948** (روغان و شلايم، 2001).

تضمنت هذه الدراسة حال المجتمع الفلسطيني إبام الثلاثينيات والثورة العربية الكبرى عام 1936، كما استعرضت أيضا النزوح الفلسطيني عام 1948 على إثر الحرب، ومجريات الحرب وحال الائتلاف العربي أثناء مواجهته للقوّات الصهيونية في الحرب، كما بيّنت أطماع العرب في فلسطين

الذي حدَّ من إنتصار هذه الجيوش التي انقسمت إلى معسكرين أيام الحرب: الأول بقيادة الأردن المثابرة لصنع تاريخ رسمي لها، والثاني: بقيادة مصر وطموحها الإقليمي، كما لخّصت الدراسة بأن حرب عام 1948 كانت في الحقيقة صراع إقليمي عربي، بحيث أنّ الصهيونية استفادت بشكل كبير من هذا الصراع ودشنت مشروعها، ووسعت حدودها، إلى أكثر من المساحة التي منحتها أياها الأمم المتحدة في متن قرار التقسيم.

5- **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين** (موريس، 1993).

تناولت هذه الدراسة المكوّنة من تسعة فصول إستعراضًا تاريخيًا لبعض المفكرين الذين سبقوا ثيودور هرتسل وأهم الأفكار التي طُرحت للتخلص من اللاسامية التي إلتصقت بيهود أوروبا، كذلك وقفت هذه الدراسة على عام 1917 وهو العام الذي صدر فيه وعد بلفور، حيث سَردت أهم الأحداث التي دارت في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي لا سيما الخلاف في الوسط العربي الفلسطيني بين كل من عائلة النشاشيبي، وعائلة الحسيني، وواصلت الدراسة تتبع وتناول ثورة عام 1936. وفي الفصل الثاني استعرضت خروج العرب ما بين كانون ثاني 1947 وآذار 1948، ووضّحت في الفصل الثالث أحداث الهجرة الجماعية خلال الفترة من نيسان 1948 وحتى حزيران في نفس العام، وكشفت أيضًا الخطط الصهيونية التي وُضعت لتهجير الفلسطينيين وبخاصة خطة (دالِّت) وعملياتها ومجازرها، كما خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد دليل يُثبت على أنّ الدول العربية واللجنة العربية العليا كانتا معنية بهجرة جماعية، بحيث أنهم لم يأمروا الفلسطينيين بالخروج من بيوتهم.

وفي الفصلين الرابع والخامس استعرضت الدراسة القرار الصهيوني الذي إتُخذ ضد عودة اللاجئين، كما إستكملت في الفصلين السادس والسابع موجات الحرب التي استهدفت فتح الطريق الواصل بين تل أبيب والقدس بالصورة النهائية والمعارك التي دارت هناك حتى شهر تشرين الثاني عام 1948. وفي الفصل الثامن ناقشت الدراسة مسألة نقل وطرد السكان وإخلاء الحدود، وفي الفصل التاسع تحدثت عن الخطوات الممكنة لحل مشكلة اللاجئين حيث وأنه مع وصول موجات المهاجرين اليهود من أوروبا، والشرقيين من الدول العربية إبان حرب عام 1948 الأمر الذي صعّب من المشكلة الفلسطينية برجوع السكان الى اراضيهم وديارهم. وتنهي الدراسة بأنه ومع مرور الزمن من الذل والبؤس والمهانة عانى منها اللاجئين في المخيمات، أدت إلى أنّ يكونوا مقاتلي عصابات وإرهابين وجعلوا القضية الفلسطينية من أصعب القضايا التي يصعب حلّها في العالم كلّه. ومن الجدير بذكره إلى أنّ بيني موريس نفى وجود خلفيات مُسبقة لطرد الفلسطينيين وهذا ما سيثبت الباحث عكسه خلال الدراسة الحالية.

6- **خمسون عاما على تقسيم فلسطين 1947 -1997** (الخالدي، 1998).

تناولت هذه الدراسة في فصلها الأول قرار التقسيم الأوّل الذي طرحته بريطانيا من خلال لجنة بيل على إثر نشوب الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936، وتراجعها عنه في الكتاب الأبيض الثالث عام 1939. كما وناقشت في الفصول الثاني وحتى الخامس إحياء تشرشل لقرار التقسيم، وإلغاءه له خلال الحرب العالمية الثانية، كما بينت الدراسة ضغوط الرئيس الامريكي هاري ترومان لفتح أبواب الهجرة اليهودية وإحالة قضية فلسطين إلى أجهزة الأمم المتحدة والتي بدورها عيّنت لجنة دوليّة تدعى (لجنة اليونسكوب) عام 1947، حيث قدّمت الأخيرة توصياتها بتقسيم فلسطين. كذلك استعرضت الدراسة في الفصول السادس حتى العاشر الأحداث التي جرت في فلسطين حتى إعلان الدولة ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

7- **الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني:الترانسفير** (ابو زهرة، 1993).

قُسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أبواب رئيسية، حيث تحدّثت في الباب الأول عن النشأة والتطوّر للحركة الصهيونية، وعن جذور الصهيونية السياسية من السياسة إلى العسكرة، كذلك عن كيفية الإستفادة من ظاهرة اللاسامية في أوروبا والتي خدمت الأهداف الصهيونية، وفي الباب الثاني تحدثت عن تواجد فكرة الطرد في التوراة ودور الهجرة اليهودية والإستيطان في الترحيل قبل قيام الدولة العبرية، وفي الباب الثالث سلّطت الضوء على فكرة الترانسفير في التطبيق، وعلى ترحيل الفلسطينيين بعد عام 1967.

8- **تاريخ فلسطين** (جبارة، 1998).

تحدثت هذه الدراسة المُقسّمة إلى 12 فصل عن تاريخ فلسطين، منذ أن وقعت فلسطين تحت الإدارة العثمانية وحتى أحداث أيلول عام 1970. وتناول الفصلين الأول والثاني من الدراسة، فلسطين تحت الإدارة العثمانية، والأطماع الأوروبية في فلسطين والمشرق العربي منذ حملة نابليون بونابرت، كما ألقت الضوء في الفصول الثالث وحتى الخامس على نشأة الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وحال فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، واستعرضت في الفصول من السادس وحتى التاسع أهم الأحداث التي شهدتها فلسطين في أعقاب صك الانتداب على فلسطين والتصديات الفلسطينية لها والتي تجسدت في ثورة يافا عام 1921، وثورة البراق الشريف عام 1929، والمظاهرات التي حدثت في أوائل الثلاثينيات وإضراب عام 1936 الذي رافق

إندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى في نفس العام. كما وسلطت الضوء في الفصل العاشر على الحرب العالمية الثانية وعلى الحالة الفلسطينية أثناء الحرب وأدوار اليهود والعرب فيها، كذلك تحدثت الدراسة عن قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين في الفصل الحادي عشر، وإنتهت في الفصل الثاني عشر بتتبع للأحداث التي وقعت في فلسطين منذ عام 1950 وحتى أحداث أيلول عام 1970.

9- **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين** (فيدال، 2002).

تحدثت هذه الدراسة المكونة من ثمانية فصول عن الخطط الصهيونية للترحيل، وعن مجزرة دير ياسين بحسب وجهات نظر المؤرخين الجدد أمثال بيني موريس، كما كشفت عن تشريعات عملية الترحيل من قبل القادة الصهاينة، وتحدثت عن بن غوريون كأكبر المُهجرين للعرب، وفي الفصل الأخير تحدثت عن التواطؤ الصهيوني – الأردني.

10- **مركزية مفهوم الترحيل والطرد في العقيدة الصهيونية** (عبد الظاهر، 2002).

تحدثت هذه الدراسة عن خطط الترحيل التي وُجدت منذ بداية الثلاثينيات في الفكر الصهيوني، واستعرضت أهم اللجان التي أُنشئت لرسم سياسات الترحيل خلال الحرب العالمية الثانية، كما أشارت الدراسة إلى عامل المجازر في إطار خطة إرهاب الفلسطينيين، ومنهجية الطرد والترحيل والتفرد اليهودي بالفلسطينيين. وانتقلت في الحديث عن الفترة التي أعقبت حرب عام 1948 وحتى حرب حزيران عام 1967، واستعرضت أهم العمليات التي رسمها القادة الصهاينة مثل: عملية يوحنان والتهجير إلى الأرجنتين، والعملية الليبية التي وُضعت بين عامي 1953 -1958، كما وتحدثت هذه الدراسة عن عملية حفرفيرت ومذبحة كفر قاسم عام 1956، والتي كان هدفها ترحيل العرب المتواجدين داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وأنتهت الدراسته بعرض لخطة شارون عام 1964، والتي أُعدت لترحيل العرب وإبعادهم فترة نشوب حرب حزيران عام 1967.

لقد كان هذا جزءً من الدراسات التي تمَّ الإطلاع عليها، وغيرها الكثير سيتم ذكره في الدراسة الحالية.

11.1 تعليق على الأدبيات السابقة:

كثيرةٌ هي الدراسات التي تناولت موضوع طرد الفلسطينيين، بحيث أنه كان لكلّ دراسة زاوية ما أو خصوصية معينة، فهناك دراسات ركّزت على حرب عام 1948، وأخرى تناولت سياسات الإستيطان كوسيلة لتهجير العرب، وأخرى تناولت فترة حرب عام 1967 دون الرجوع الى أُم المعضلة سنة 1948. كما أن هناك دراسات تناولت موضوع طرد الفلسطينيين من حيث تركيزها على مُجريات حرب عام 1948، وعلى ميزان القوى العسكري ما بين العرب واليهود، وأخرى تناولت المفكرين اليهود في أوروبا ومقترحاتهم الرامية لتأسيس وطن قومي في فلسطين، وأخرى تناولت النزاع على الأراضي في فلسطين، كما أن هناك دراسات تحدثت عن سياسات التهجير للفلسطينيين بعد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية عام 1967.

ولكن من الأهمية بأن تكون بين يدي القارئ دراسة أكثر توسعاً للفترة الواقعة ما بين عامي 1947– 1950 م، تشتمل على أهم السياسات الصهيونية الإحتلالية التي غيّرت وجه فلسطين العربي، حيث تمَّ الحديث عن أعمال الطرد المُمنهجة والتي قامت بها الصهيونية لطرد الفلسطينيين من بلادهم تيمناً بإقامة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين العربية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنها تقوم بمعالجة الفترة الزمانية المذكورة من خلال تناول مراجع متعددة ومختلفة لمؤلفين عرب وفلسطينيين، ويهود غير صهيونيين، ومؤرخيين عالميين حتى يتسنى فهم كافة التفاصيل التي دارت في هذه الفترة، كذلك تُسقط هذه الدراسة مزاعم بعض المؤرخين الذين لم يشيروا إلى مخطط الطرد المُسبق، وتُبين أيضاً الآليات والوسائل التي إعتمدت عليها القوّات الصهيونية لطرد الفلسطينيين من ديارهم، كذلك تتميز هذه الدراسة بأنها تسرد حقائق كثيرة وتُلقي الضوء على السياسات التي إرتكبها الصهاينة بحق الشعب العربي الفلسطيني.

لقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسات تناولت جوانب من الموضوع بشفافية تامة مثل دراسة د. محمود محارب، و دراسة د. نور الدين مصالحة، و دراسة د. وليد الخالدي، و دراسة د. إيلان بابه، ودراسة د. عادل منّاع، واختلفت في بعض المصطلحات والمفاهيم غير الموضوعية والتي تناولها عدد من المؤرخين مثل: دراسة د. بيني موريس في كتابه ولادة مشكلة اللاجئين، بَيَد أنّ موريس لم يُعر الأهمية الكافية لنزعة التهجير لدى القادة الصهاينة في تفسير ما حدث في فلسطين، وكان بيني موريس قد إعترف بخطئه هذا في كتابه الذي أصدره فيما بعد بعنوان (تصحيح خطأ).

لقد كتب د. بيني موريس في كتابه (تصحيح خطأ) أنّه إنتبه إلى نزعة الترحيل التي أعطاها عدد من المؤرخين أمثال د. نور الدين مصالحة، و د. فنكلشتاين والذين أثبتوا بأن الترحيل وجد في الفكر الصهيوني قبل زمن من إندلاع حرب عام 1948.

إن د. بيني موريس واحدًا من مؤرخين اليمين الصهيوني، وقد وقفَ مدافعًا عن صهيونيته إبّان نشوب إنتفاضة الأقصى عام 2000، حيث طالب بإيقاع أشدّ العقوبات على الفلسطينيين، كما أنه صاغ في كتابه المذكور بأن الفلسطينيين مع مرور الوقت من الذل والبؤس والمهانة التي عانوا منها أصبحوا مقاتلي عصابات وإرهابين في مخيمات اللجوء، وجعلوا القضية الفلسطينية أصعب القضايا التي يصعب حلها في العالم كله، وهذه الشهادة التي أدلى بها د. بيني موريس في كتابه تُعبر عن أحقية وجود طرد حقيقي للشعب العربي الفلسطيني، وقد تبنى كتّاب آخرين مثل: د. جاك كنو و د. ليني برينر افكاراً مشابهة للأفكار التي طرحها د. بيني موريس.

سنقوم في هذه الدراسة بإثبات حقيقة الطرد المُتعمد، والتواطؤ الدولي الذي دعّم الفكرة الصهيونية تحت مسميات وأغطية مدروسة، والتنكر الصهيوني للحقوق الشرعية والقانونية والتاريخية الفلسطينية. علاوة على ذلك، سنقوم بإضافة تراكم علمي لهذه الفترة المفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية، وسنفند بأن أفكار الطرد عشعشت في أدمغة الصهيونيين منذ زمن طويل.

الفصل الثاني:

تتبع تطور فكرة طرد الفلسطينيين لدى آباء الحركة الصهيونية.

1.2 ثيودور هرتسل.

2.2 يسرائيل زنغويل.

3.2 نحمان سيركين.

4.2 بير بيرخوف.

5.2 أهرون أهارنسون.

6.2 فلاديمير جابوتنسكي.

7.2 حاييم وايزمن.

8.2 الإجماع الصهيوني على طرد الفلسطينيين في الثلاثينيات.

9.2 يوسف فايتس ودوره في تطوير مفهوم طرد الفلسطينيين.

10.2 تسوّيق صهيوني عالمي لمفهوم طرد الفلسطينيين حتى عام 1947.

تمهيد:

طرح آباء الحركة الصهيونية أفكاراً كثيرة في شأن طرد الفلسطينيين، وقد رافقت هذه الأفكار قيام الحركة الصهيونية عام 1897، واستمرت بالتطوّر حتى عام 1947، وسنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتتبع أفكار طرد الفلسطينيين.

1.2 ثيودور هرتسل:

يعد هرتسل (مؤسس الحركة الصهيونية) واحداً من أوائل الصهاينة الذين آمنوا بطرد الفلسطينيين من ديارهم، وقد أكد على ذلك من خلال النشاطات التي قام بها عام 1897، حيث نجح بعقد المؤتمر الصهيوني الأوّل على مستوى دولي. لقد أثمر المؤتمر الصهيوني الأوّل الذي عُقد في مدينة بازل السويسرية عن جملة من الأهداف، ويمكن إجمالها كما يلي:

1- العمل على تجميع اليهود في العالم حسب قوانين الدول التي يقطُنون فيها، وإرسالهم إلى فلسطين، (أرض – إسرائيل).
2- إقامة دولة يهودية في فلسطين، وتقوية الشعور القومي.
3- إحياء العمل والإنتاج العبري لليهود في فلسطين، وتوطين أرباب الحرف والمهنيين من اليهود في فلسطين، (أرض- إسرائيل).
4- أنّ تكون الدّولة اليهودية مكاناً آمناً لليهود، ومعترفٌ بها من قبل دول العالم. (جريس، 1987، ص155).

يمكن لهرتسل ولقادة الحركة الصهيونية أنّ يحققوا تلك الأهداف في أرض خالية كالصحراء مثلاً، أو في جزيرة نائية بعيدة عن العالم في المحيط الهادئ، أمّا في أرض فلسطين فلا يمكن تحقيق ذلك أبداً؛ بسبب وجود شعب عربي فلسطيني عميق الجذور يقطن فوق أرضه منذ زمن بعيد. ويمكن القول بأنّ وجود شعب فلسطيني في أرضه، يعد تناقضاً مع الأهداف التي صاغتها الحركة الصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأوّل.

على أية حال، عمل ثيودور هرتسل مراراً وتكراراً في سبيل تحقيق برنامج (مؤتمر بازل)، وقال ذات مرة بـــ: "أن جوهر المشروع الصهيوني هو انتزاع الأــرض العربية من أصحابها وإعطاؤها إلى مستوطنين أو مهاجرين من الخارج ولن يتم الاستيطان إلا على حساب العرب" (جبارة،

1998، ص61). وقد بقي هرتسل طوال الفترة التي تلت إنشاء الحركة الصهوينية يشدد على طرد الفلسطينيين من خلال انتزاع الأرض العربية من أيدي الفلسطينيين، وتوطين المهاجرين اليهود في أماكنهم.

2.2 يسرائيل زنغويل:

تشابهت آراء كل من زنغويل وهرتسل في طرد الفلسطينيين، ولكن زنغويل لجأ لاستخدام عامل القوة في وجه الفلسطينيين حيث" دعا زنغويل إلى طرد الفلسطينيين بالقوة، فقد أشار في إحدى خطبه الصريحة في نيويورك إلى أنّ (ارض– اسرائيل) نفسها يسكنها العرب. وأضاف علينا، أن نستعد لطردهم من البلاد بقوة السلاح، تماما كما فعل آباؤنا بالقبائل التي سكنتها "(محارب، 1989، ص27).

لقد قام زنغويل بدمج عملية الطرد بالأيدولوجيا التاريخية التي يدّعيها، وتحدّث بلغة الكل، حيث كان يهدف إلى تبني الأوساط اليهودية لِطرحه، واكتساب أكبر قاعدة جماهيرية صهيونية.

3.2 نحمان سيركين:

رغم أنّ سيركين كان أحد الأشخاص التابعين للتيار اليساري الصهيوني، إلّا أنه أكّد على تحقيق الأهداف الصهيونية، كما أكّد على وجوب "ترحيل العرب الفلسطينيين إلى الدول المجاورة. فقد طالب الصهيونيين بالاتصال بالشعوب المضطهدة الخاضعة لحكم الأتراك والتعاون معها للتحرر من نيرهم. وبعد التخلص من حكم الأتراك يجرى تبادل سكان بطرق سلمية، من خلال تقسيم البلاد على أسس قومية" (صالح، 2007، ص7).

يبدو أنّ سيركين حاول وضع صيغة لغوية مختلفة عن زنغويل وهرتسل، ولكنّه اتفق معهم على الهدف الذي من شأنه سيخلِّص الصهاينة من الفلسطينيين.

4.2 بير بيرخوف:

ينتمي بيرخوف إلى نفس التيار اليساري الذي ينتمي له سيركين، وقد عوّل بيرخوف على عامل الزمن، حيث اعتقد أنّه من أهم العوامل التي يمكن أنّ تصب في خدمة الحركة الصهيونية لتحقيق

أهدافها. وقد استهتر بيرخوف بالعرب، ووضع حلوله ومقترحاته بعد نشره لأربعة مقالات عام 1906 بعنوان: (منهاجنا)، حيث أعرب في هذه المقالات بأنّ الفلسطينيين لنْ يستطيعوا مقاومة المشروع الصهيوني ومع مرور الزمن لنْ يشكلوا أية عقبات أو أية مشاكل؛ بسبب انصهارهم في حضارة أكثر تقدماً من حضارتهم، وهذا يفسر أنّ فكرة بيرخوف كانت فكرة صراع حضارات. (محارب، 1989، ص28).

5.2 أهرون أهارنسون:

أكد أهارنسون عضو البعثة الصهيونية لفلسطين، في مقال كتبه بمجلة تابعة للمخابرات البريطانية بأنّه يتوجب" التهجير القسري للمزارعين العرب عن الأراضي التي يتم شراؤها بواسطة اليهود لأغراض الاستيطان من المُلّاك العرب الغائبين. وتحمّس أهارنسون لأن تكون العراق مركزاً لهجرة هؤلاء المزارعين" (عبد الظاهر، 2002، ص20).

لقد أصدر أهارنسون مقاله المذكور أعلاه، في أعقاب إصدار الحكومة البريطانية لوعد بلفور عام 1917، بَيْد أنَّ هذا الوعد جاء بعد مجهود كبير لكل من حاييم وايزمن وهربرت صموئيل، واللورد اليهودي البريطاني الثري إدموند روتشيلد، وقد بعث آرثر جيمس بلفور باسم المملكة المتحدة رسالة إلى اللورد إدموند روتشيلد حيث نص خطاب الرسالة على ما يلي:" يسرني جدا أنّ أُبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك أنها تنظر بعين الرضا والارتياح إلى المشروع الذي يُراد به أن يُنشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي، وتفرغ خير مساعيها لإدراك هذا الغرض"(سعيد، (ب. ت)، ص303)، كما أنَّ الرسالة تضمَّنت أيضًا حفظ وصون الحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود في فلسطين.

لم تذكر بريطانيا في خطاب الرسالة اسم الشعب الفلسطيني صراحةً، وهذا يُبيّن لنا التنكر القانوني والتاريخي لشعب عربي فلسطيني عاش على هذه الأرض منذ الأزل.

لقد اعتُبر وعد بلفور بالنسبة لآباء الحركة الصهيونية انتصاراً كبيراً، كما أنّه اعتُبر بداية الطريق لنهاية الحلم الصهيوني الذي طال أمّده، وفي وقت صدوره بلغ عدد اليهود المقيمين في فلسطين نحو (56) ألف نسمة مقابل (600) ألف من السكان العرب، أي أن اليهود كانوا نسبة قليلة بالمقارنة مع العرب الفلسطينيين في فلسطين. (شليم، 2001، ص15).

كما أن مصالحة (1992) قد أشار إلى أن ثمَةَ شخصيات في العالم كانت تعلم بمصير الفلسطينيين ألا وهو الطرد من البلاد و" ومنذ سنة 1917 م، عبّر إدوارد مونتياغو، وهو وزير يهودي في وزارة الهند، عن اعتقاده أن الحملة الصهيونية الرامية إلى خلْق دولة يهودية في فلسطين ستنتهي إلى طرد السكان الحاليين" (ص27).

6.2 فلاديمير جابوتنسكي:

بعد سنوات قليلة من إصدار الحكومة البريطانية لوعد بلفور، وقع إشتباك كبير بين العرب واليهود في مدينتي القدس ويافا، "وألقت السلطات البريطانية على جابوتنسكي و19 رفيقا له اشتركوا في العمليات الإرهابية واتهموا بالمسؤولية عن الاحداث، إضافة إلى حيازتهم أسلحة غير مشروعة، وفي السابع من نيسان 1920 أصدر الحكم على جابوتنسكي بسجنه في عكا مدة 15 عاما مع الاشغال الشاقة" (رزّوق، 1991، ص356).

لم تطل فترة السجن لفلاديمير جابوتنسكي، وقامت بريطانيا بإطلاق سراحه وسراح جميع المساجين، وعلى إثر ذلك، ازدادت صهيونية جابوتنسكي تطرفاً، ودعا إلى إيجاد أكثرية يهودية في فلسطين من خلال بناء جدار حديدي، أي قوة مسلحة يهودية تعمل على طرد العرب الفلسطينيين، وذلك لفرض وقائع جديدة على العرب الفلسطينيين، وقد" اعتبر جابوتنسكي العرب أنهم لم يساهموا في تقدم الحضارة الإنسانية، وهم غير قادرين على إقامة دولة مستقلة، ولا يحق لهم البقاء في الارض المقدسة" (حسين، 1995، ص208).

7.2 حاييم وايزمن:

من الملاحظ أنَّ وعد بلفور كان له أهمية ودور كبير في ارتفاع صوت وايزمن ومجاهرته، فقد تحدث وايزمن أمام المؤتمر الصهيوني الثاني عشر عام 1921، عن الحقوق القانونية والسياسية والتاريخية التي منحها وعد بلفور للصهاينة، وعن الاعتراف ببدء تنفيذ الأعمال الاستيطانية في فلسطين، وقال وايزمن بصوت الصهاينة عامة: "علينا أنّ ندرك جيدا بأن وعد بلفور ليس هو الحل لمشاكلنا وإنما يوفر لنا الإمكانيات لحلها، انه ليس البيت القومي وإنما هو الأساس للبيت القومي " (النقيب، 1987، ص66).

وفي هذا الصدد فقد أعدَّ وايزمن خطة مفصلة لطرد الفلسطينيين عام 1930، وذلك عقب إندلاع ثورة البراق الشريف بين الفلسطينيين واليهود في مدينة القدس وقدم خطته إلى الحكومة البريطانية، بصفتها الدَّولة المنتدبة على فلسطين، وأهم ما جاء فيها:

1- توطين العرب الفلسطينيين في شرق الأُردن كحل مؤقت للمسألة الديمغرافية.

2- بعد أنّ تمتلئ فلسطين بالاستيطان الصهيوني، فيجب البدء في توطين الصهاينة في شرق الأردن.

لقد رفضت بريطانيا خطة وايزمن، واستبعدت طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن؛ لأسباب شخصية واستعمارية، كما رفضت الاستيطان الصهيوني في شرق الاردن؛ لأسباب مالية وأسباب اخرى تتعلق بالمعارضة العربية الشديدة. (مصالحة، 1992، ص35).

تركت خطة وايزمن أثراً كبيراً بين الأوساط الصهيونية، وفتحت المجال أمام القادة الصهاينة عام 1930، للمناورة والمطالبة بطرد الفلسطينيين إلى الدول العربية، أمثال أبراهام شارون الذي دعا لطرد العرب بسرعة إلى الخارج، وكان هناك أيضا رئيس الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت) مناحم اوسشكين، حيث قال في خطاب صحفي له: إنّ على الصهيونية تحقيق الأهداف التي أُسست من أجلها، وطرد المزارعين العرب من فلسطين. لكن الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية، دانت خطاب مناحم اوسشكين وإعتبرته أنه رأي يمثل أوسشكين فقط، ولا يمثل كل من الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية. (عبد الظاهر، 2002، ص26).

يبدو أنّ آباء الحركة الصهيونية كانوا على حذر في استخدام لفظ طرد الفلسطينيين، وذلك للحيلولة دون وقوع توتر في الأجواء التي من شأنها أجهاض المساعي الصهيونية الهادفة إلى طرد الفلسطينيين.

كذلك يمكننا أن نستنتج من هذه الطروحات الصهيونية ما يلي:

1- إجماع الشرائح الصهيونية المختلفة على طرد الفلسطينيين.

2- ميل الأغلبية العظمى من آباء الحركة الصهيونية إلى استخدام لغة القوة في وجه الفلسطينيين، في حال تمسكهم بمبدأ عدم الخروج من بلادهم.

3- دعم وتأييد بعض الشخصيات الدّولية للمقترحات الصهيونية.

4- تحذير آباء الحركة الصهيونية لبعض الشخصيات من مغبة التعامي عن وجود العرب الفلسطينيين في فلسطين.

8.2 الإجماع الصهيوني على طرد الفلسطينيين في الثلاثينيات:

بدأ الإجماع الصهيوني يتحول تدريجياً نحو طرد الفلسطينيين منذ أن قام وايزمن بوضع خطته الترحيلية عام 1930، وقد بلغ هذا الإجماع ذَروته عقب اندلاع شرارة الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936. وعلى إثر إندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى بادرت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة بيل الملكية وأرسلتها إلى فلسطين؛ للتحقيق في أسباب الثورة، حيث أوصت اللجنة في تقريرها بتقسيم فلسطين إلى دولتين، الاولى: يهودية على (20%) من مساحة فلسطين، والثانية: عربية مرتبطة بشرق الأردن على المساحة المتبقية من فلسطين. وخلافاً لما سبقها من اللجان التي أرسلتها الحكومة البريطانية، فقد لفتت هذه اللجنة الأنظار إلى عدد من القضايا الهامة:

1- أوصت بتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية، ويعتبر ذلك بالنسبة للصهاينة أشبه بالحلم، في وقت لم تجرؤ فيه الحركة الصهيونية طرح هذه الصيغة علناً.
2- أوصت بربط مصير الأراضي الفلسطينية في الدولة العربية المقترحة بإمارة شرق الاردن.
3- أوصت بطرد الفلسطينيين، أو بمفهوم مخفف (نقل السكان) ما بين الدّولتين اليهودية والعربية.

يُذكر بأنَّ عدد السكان العرب في الدّولة اليهودية المقترحة حسب تقرير اللجنة كان يفوق (225) ألف عربي، بينما كان عدد السكان اليهود داخل الدولة العربية المقترحة لا يتجاوز (1250) يهودياً، وبناءً على ذلك، وللحيلولة دون وقوع صدام ثنائي بين سكان الدّولتين المقترحتين، فقد استخدمت اللجنة مصطلح (نقل السكان)، أي أنها تود طرد الأكثرية العربية عنوةً ورغماً عنهم. (محارب، 1989، ص30).

لقد أثارت توصيات لجنة بيل الملكية جدلاً كبيراً بين الأوساط الصهيونية حول القبول أو عدم القبول بها، وعقد الصهاينة مؤتمرات هامة اجتمعت فيها جملة من الآراء، حيث ركَّزت هذه المؤتمرات على قضيتين هامتين وهما: (طرد الفلسطينيين)، و(تقسيم فلسطين).

إنَّ أهم هذه المؤتمرات التي تم عقدها هي:

1- مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي الذي عُقد في آب/ أغسطس 1937.
2- المؤتمر الصهيوني العشرين والذي عُقد في نفس الفترة الزمانية المذكورة بمدينة زيوريخ السويسرية، حيث تَشَكّلَ هذا المؤتمر على نطاق أوسع من مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي، وضم شريحة كبيرة من الأحزاب السياسية الصهيونية، مثل: الأحزاب العمومية كحزب ماباي، وحزب مبام، والاحزاب الدينية كحزب مزراحي، وحزب هبوعيل همزراحي.

لعبَ المؤتمر الصهيوني (العشرين) دوراً تكميلياً لنفس القضايا التي تناولها وناقشها المؤتمر الأول، وأخذت مسألة طرد الفلسطينيين حيزاً واسعاً من نقاشات الصهاينة في مؤتمراتهم، وكانت تعتبر هذه القضية اساسية؛ لتوطين المهاجرين اليهود؛ ولبناء الدولة اليهودية، وقد أجمع الصهاينة على تبنيها والإسراع بوضعها في حَيز التنفيذ. أما بالنسبة لقضية التقسيم فكانت محور الجدل والنقاش، لأنّ الصهاينة طالما حَلُموا بدّولة ذات مساحة كبيرة، تضم فلسطين وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة، حيث أنّ الأرض الصغيرة التي منحتها لجنة بيل لإقامة الدّولة اليهودية لم تعجب الصهاينة؛ بحجة عدم اتساع مساحتها لاستقبال المهاجرين اليهود من دوّل العالم، ولكن مع مرور الوقت وهدوء العاصفة بدأ الصهاينة يتقبلون التوصيات بتحفظ كبير. (مصالحة،1992، ص65).

وفي هذا الصدد سنستعرض أهم الطروحات التي نادى بها الصهاينة في مؤتمر إيحود بوعالي تسيون العالمي وفي المؤتمر الصهيوني العشرين:
كان لقادة الصهيونية، مثل: دافيد بن غوريون، وحاييم وايزمن، واليعيزر كابلان، دوراً مماثلاً وكبيراً في محاولاتهم لشَرْعَنة وتقنين طرد الفلسطينيين، وليس ذلك فقط، بل إنهم ناقشوا الجوانب المالية التي ستكلف الصهاينة لقاء طرد الفلسطينيين، وقد عمل بن غوريون مراراً وتكراراً على استقطاب كافة الشرائح الصهيونية؛ لتبني صيغة طرد الفلسطينيين، وكان دوماً يُقلل من شأن طرد الفلسطينيين، فقال في مؤتمر ايحود بوعالي تسيون العالمي: "بأنّ أمر الترحيل للعرب يبدو أمراً سهلاً ولن يعدم أن يعتادوه؛ لأنهم معتادون على الترحيل الإجباري من قرية إلى أخرى في ظل الانتداب البريطاني، وبالتالي فهم سوف يقبلون بالرحيل إلى الدّولة العربية المقترحة "(عبد الظاهر، 2002، ص33).

وفي مناقشات المؤتمر قال العيزر كابلان، رئيس الإدارة المالية في الوكالة اليهودية عن طرد الفلسطينيين ما يلي: "المسألة هنا لا تتعلق بالطرد بل بالترحيل المُنظم لعدد من العرب عن منطقة ستصبح دّولة عبرية إلى منطقة أُخرى في الدولة العربية، أي إلى بيئة تضم شعبهم هم" (حسين، 1995، ص215).

يمكن اعتبار كابلان بأنه قد تبنى قضية التقسيم، وفي نفس الوقت كان على حذر دائم في استخدام مصطلح العرب، لكي لا يعترف بالحقوق التاريخية والوطنية للفلسطينيين بأرضهم وأنَّ العرب الفلسطينيين هم جزء من الأمة العربية الموجودة في الدول العربية الأخرى.

لم يكن كابلان الشخص الوحيد الذي اعتبر الفلسطينيين جزء من العرب، بل أنَّ مجمل دعاة الطرد وَصَفوا الفلسطينيين بأنّهم" سكان عرب، أو جالية عربية صُودف أن استقرت بأرض اسرائيل" (مصالحة، 2002، ص ص 4-5).

لقد قرر كل من قادة مؤتمر إيحود بوعالي تسيون مثل: وايزمن، وشرتوك، وبن غوريون، على وجوب طرد الفلسطينيين إلى شرق الأردن والبلدان العربية الأخرى، وقد أَيَّد هؤلاء القادة مقترح التقسيم واعتبروه انتصاراً غير مسبوق للصهيونية، حيث أن وجوده أفضل بكثير من عدم وجوده وقد عبّر وايزمن عن ذلك بقوله: بأنّه يؤمن "أن اليهود سوف يكونون أغبياء، إذ لم يقبلوا خطة بيل للتقسيم حتى ولو كانت الدّولة اليهودية المقترحة في حجم مفرش المائدة" (شليم، 2001، ص27). وشدَّد الزعيم الصهيوني العمالي بيرل كاتسنلسن على مسألة طرد الفلسطينيين في مؤتمر زيورخ عام 1937، وأعلن في خطابه "أنّ موضوع ترحيل السكان قد أثار النقاش في صفوفنا: هل مسموح به أم محرّم؟ إنّ ضميري مرتاح جدا بهذا الخصوص. فالجار البعيد أفضل من العدو القريب. إنّهم لن يخسروا من جراء ترحيلهم، ونحن بالتأكيد لن نخسر" (حسين، 1995، ص217). وقد عارض بيرل كاتسنلسن فكرة التقسيم، حيث اعتبرها تعويضا غير كافياً لا من الناحية الجغرافية ولا من الناحية القانونية، لإقامة المشروع الصهيوني وقال: "ما ظننت قط أنّ الترحيل إلى خارج أرض إسرائيل يعني مجرد الترحيل إلى ضواحي نابلس. كنت ولا أزال أعتقد أنّ قَدَرَهم هو الترحيل إلى سوريا والعراق" (مصالحة، 1992، ص58) .

كذلك توقّع ريسلنغ وهو ذو نظرة مستقبلية تقدّمية، بأنّ الطرد سيؤدي إلى حرب كبيرة بين العرب واليهود فقال أنّ" العربي سيشبّث بهذه الأرض بأظافره ... ولا يبقى أمامنا سوى الأسلوب القسري، أي التهجير بـــ"البنادق الأوتوماتيكية " ... وهذه في الواقع هي الحرب بعينها" (المصدر السابق، ص59).

كان سوسكين أيضاً من الأشخاص الذين أيدوا التقسيم عام 1937، وتمحورت آرائه حول اقتلاع العرب وطردهم بالقوة إلى الدول العربية، كي يتم توفير الأراضي المناسبة لاستيطان اليهود في فلسطين كشرطين لقيام الدّولة اليهودية المخصصة، وقد قدم خطتة كخبير زراعي يعمل في دائرة استيطان الأرض في الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت) أمام المؤتمر الصهيوني العشرين، وتضمَّنت عدة نقاط هامة كان أبرزها:

1- قبول قرار التقسيم الذي طرحته لجنة بيل الملكية، لضمان أراض مخصصة لقيام دّولة يهودية.

2- طرد العرب من السهول إلى الجبال حيث توجد هناك اكثرية عربية." (المصدر السابق، ص ص66-68).

لم تتكل المهمة فقط إلى زعماء حزب ماباي، بل إنّ الحاخام اليهودي بار إيلان رئيس حزب مزراحي شدَّد في المؤتمر الصهيوني (العشرين) على الحقوق القومية والتاريخية لليهود في فلسطين. كما أنّ المؤتمر الصهيوني (العشرين) شملَ حزب مبام (هشومير هتسعير)، وقد أكّد أهرون تسيزلينغ، أحد قادة الحزب عن الموقف الأخلاقي بالنسبة لطرد الفلسطينيين" وأشار إلى أنّ مسألة تبادل السكان غير عملية في تلك الظروف، لكنه أكّد أنّه على المدى البعيد من المنطق تبادل سكان بين (أرض- إسرائيل) من ناحية، والعراق ودول عربية أُخرى من ناحية، بواسطة نقل يهود تلك الدول الى (أرض- إسرائيل). (محارب، 1989، ص31). أيّد رئيس اللجنة القومية دافيد ريمز الطرد كونه حلاً عادلاً ومنصفاً، كما ودعم ذلك أيضاً إلياهو كرملي الذي لم يتردد عن صيغة الترحيل القسري، ودعمت زعيمة الهستدروت غولدا مائير فكرة الترحيل بمساندة ودعم بريطاني بينما عارضت التقسيم. إضافة إلى ذلك، فقد تبنت التنظيمات الصهيونية التي تأسست في عقدي العشرينيات والثلاثينيات الرأي المنادي بطرد الفلسطينيين، ووضعته في مبادئها العامة، " ففي البند الرابع عشر من مبادئ ليحي والتي دعت بعصابة شتيرن والتي قام بتأسيسها أبراهام شتيرن الذي نص على أن حل مشكلة الغرباء يتم عبر تبادل السكان، هكذا ومع انتهاء عقد الثلاثينات كان إجماع صهيوني ينادي بالطرد الفلسطيني" (أبو زهرة، 1993، ص49).

يمكن الاستنتاج بأنّ مسألة طرد الفلسطينيين أَصبحت بالنسبة لمعسكر بن غوريون، وللأكثرية الصهيونية جزءًا لا يتجزأ من خطة التقسيم بكافة مضامينها، بينما ظهر هناك معسكر الأَقلّية الذي تخاصم فيه أعضاؤُه على الطرد القسري أو الطرد الطوعي حسبما جاء في خطة وتوصيات لجنة بيل. وعقب إنتهاء المؤتمرات الصهيونية بفترة زمنية، أي" بعد انقضاء شهور على تراجع الحكومة البريطانية عن التقسيم والتهجير، دوّن بن غوريون في مفكرته اليومية ما يلي: نحن سنقترح على العراق منحه 10 ملايين جنيه فلسطيني لقاء نقل مئة ألف أسرة عربية من فلسطين إلى العراق" (روغان وشلايم، 2004، ص85).

يمكننا القول بأن مقترح بن غوريون كان بداية للخطط العملياتية الهادفة إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني وطرده بالقوة من أرضه، كما يمكن القول على أن الصهاينة لم يتنازلوا عن الدّولة الممنوحة للعرب بحسب دّولة بيل، وأكدوا في أكثر من مناسبة على أطماعهم بكامل فلسطين.

9.2 يوسف فايتس ودوره في تطوير مفهوم طرد الفلسطينيين:

1.9.2 لجنة الطرد الأولى وخططها:

برزَ فايتس كشخص صهيوني يعمل رئيساً لدائرة الأراضي في الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كاييمت)، وقدّم خطَته الترحيلية في 21 تشرين ثاني/ نوفمبر 1937، وقد تبنت خطة فايتس افتراضين رئيسيين: الافتراض الأول، إنَّ عملية الطرد ستسهل على اليهود الاستيطان في فلسطين حيث يستطيع اليهودي بأنَّ يستولى على الأراضي الخصبة والمحاصيل الزراعية، وكان يطمح بافتراضه ترحيل الفلاحين سكان القرى أولاً ومن ثم سكان المدن. أما الافتراض الثاني، فهو توفير المكافآت والحوافز المادية والاقتصادية للفلاح الفلسطيني الذي سيطرد من أرضه إلى أرض أخرى في البلاد العربية كبديل لطرده، وتوفير عمل مشابه لعمله في أرضه بفلسطين، وقد استبعد فايتس استخدام القوة لطرد الفلسطينيين؛ لأنه اعتبر القوة غير جاهزة لعملية كبيرة كهذه. كما أنَّ فايتس شدَّد على ثلاثة أصناف في خطته كمرحلة أولية للطرد حيث اعتبر أنَّ المزارعين، والقرويين الذين لا أرض لهم، والمزارعين الذين يملكون أرض لا تتجاوَز مساحتها 3 دونمات، هُم الأولوية في عملية الطرد، وقد خمَّن فايتس عدد هؤلاء العرب بـــ(87,300) عربي يتواجدون في أكثر من منطقة جغرافية في فلسطين، وقال فايتس: أنَّ هؤلاء العرب سيحتاجون إلى (1,150,000) دونم، ليتم توطينهم في المناطق التي حدَّدها الصهاينة في شرق الأردن وسوريا، وفيما بعد العراق. وكان فايتس يشجع دوما على توطين العرب في سوريا، حيث قام بعد فترة زمنية بإرسال لجنة لدراسة أَوضاع الأراضي في سوريا لطرد العرب الفلسطينيين إلى هناك. (مصالحة، 1992، ص ص71-72).

كان فايتس ذو اختصاص كبير في الطرد وفي دراسة الأراضي، وعندما استبعد من خطته استخدام القوة العسكرية قال ذلك؛ لأنُّه كان على علم بأنَّ القوة العسكرية الصهيونية لم تكن جاهزة في ذلك الوقت، وأنها لا زالت في طَور البناء والتجهيز، ولو علم فايتس بأنَّ القوة العسكرية كانت جاهزة فسيكون بدون أَدنى شك أول الاشخاص الذين يطالبون باستخدامها لطرد الفلسطينيين.

ويبدو أنّ يعقوب تاهون رئيس لجنة ترحيل السكان اعترض على الأرقام التي جمعها فايتس، وقال: أنَّ هذه الأرقام لا تبدو دقيقة بما فيه الكفاية، وشدَّد على جمع أرقام أكثر صحة؛ لمباشرة العمل بتنفيذ السياسات التي تُعنى بالاستيطان الصهيوني في فلسطين، والطرد الفلسطيني إلى الدول العربية التي حدّدتها لجنة ترحيل السكان لتُبنى على أُسسٍ دقيقةٍ وأكثرَ مصداقية. وقد طلب يعقوب تاهون

المساعدة من البريطانيين في تقديم تعاون ثنائي مشترك، للحصول على قاعدة صحيحة ودقيقة تتعلق بالأراضي الفلسطينية، والملكيات الخاصة بالفلاحين الفلسطينيين، الأمر الذي لم يتوانى فيه البريطانيين، حيث قدموا كافة التسهيلات التي تخص ذلك، وسمحوا للجنةِ الطّرد بالإطلاع على سِجّل البيانات الخاص بملكية الأَراضي، ولكنَّ البريطانيين اشترطوا على اللّجنة بأن تُنهي عملها في أسرع وقت ممكن وبسقف زمني لا يتجاوز ثلاثة شهور. (عبد الظاهر، 2002، ص36).

وفي هذا السّياق، قررت لجنة ترحيل السكان في اجتماعها بتاريخ 21 تشرين ثاني/ نوفمبر 1937، تشكيل لجنتين فرعيتين:

الأُولى: تُعنى بالأُمور المالية والإجرائية.
والثانية: تجمع معلومات ودراسات عن السكان الفلسطينيين، وعن ملكية الأراضي. (حسين، 1995، ص219).

ظهر الدكتور ألفرد بونيه في اجتماعات الوكالة اليهودية ونقاشات لجنة الطرد، وكان من أشدّ الصهاينة إصراراً وإلحاحاً على الطرد القسريّ، وعمل مع لجنة الأُمور المالية والإجرائية كخبير استراتيجي، حيث قدمَ خططاً لطرد الفلسطينيين كان أبرزها، أن قام بوضع خطة سرّية لطرد الفلسطينيين "وقدمها في تموز 1938 إلى بن غوريون، وتضمّنت ترحيل (26) ألف عائلة من الفلاحين الفلسطينيين خارج حدود دّولة اليهود المزمع إقامتها. واقترح بونيه أن تكون بريطانيا على استعداد للمساهمة في توفير الأموال اللازمة لشراء الأراضي في شرق الأردن والبلدان الأخرى" (حسين، 2003، ص53).

2.9.2 لجنة الطرد الثانية وخططها:

تبنى يوسف فايتس في لجنة الطرد الثانية خطة؛ لترحيل العرب إلى سوريا، وخصوصاً إلى منطقة الجزيرة التي تقع في الجهة الشمالية الشرقية لسوريا بجانب الحدود العراقية، وقد استغل فايتس نشوب الحرب العالمية الثانية، لتسويق فكرة الطرد التي طالما حلم بها منذ زمن، وكرر فايتس كلماته عام 1940 للقادة الصهيونيين وخصوصاً لزميله في الصندوق القومي اليهودي زلمان ليفشتس، فقد قال: "لا مكان هنا لحلول وسط. وما من طريق أخرى سوى ترحيل العرب من هنا إلى الدّول المجاورة، ترحيلهم جميعا ... يجب أنّ لا تبقى أية قرية، أو قبيلة؛ يجب ترحيلهم إلى العراق وسوريا وحتى إلى شرق الاردن" (محارب، 1989، ص26).

تقابل فايتس في العاشر من تموز/ يوليو 1941 مع أعضاء من لجنة الترحيل الأولى مثل: شرتوك، وكابلان في مقر الوكالة اليهودية بالقدس، وكان قد أعدَّ خطة سرّية ركزت على عدد من القضايا منها: وجوب طرد العرب من فلسطين إلى العراق، وسوريا، وشرق الاردن كهدف لخلاص اليهود، وضم أعضاء مهمين عملوا في لجنة الطرد الأولى مثل: نحماني، وليفشتس. ولتحقيق ذلك، غادر فايتس فلسطين متجهاً إلى سوريا عام 1941، وفي دمشق قام فايتس بجمع ما أمكن له من أبحاث ودراسات للإطلاع على الحقيقة الديموغرافية والمناخية للجزيرة السورية، وقابل جاسوس عربي سوري هناك كان قد ساعد نحماني في أعمال سابقة ومشابهة للأعمال التي يقوم بها فايتس، واسمه إبراهيم دُرّة. لم تطل مدة الزيارة التي قام بها فايتس إلى سوريا، كما أنّه لم يطّلع على مناطق اللّاذقية وجبل الدروز كما كان ينوي، ورجع إلى فلسطين حاملاً معه أرقاماً وبيانات تكشف أوضاعاً جديدة للتطبيق العملي لطرد الفلسطينيين، وكانت نشاطات فايتس واضحة لجميع الصهاينة على النية السيئة التي يجهز لها فايتس وغيره من معاونيه، لتوطين الفلسطينيين في سوريا. (مصالحة، 1992، ص ص99-105). لم تتوقف نشاطات فايتس عند هذا الحد، بل أنّه قام بحراك مشابه إبّان حرب عام 1948، وسنتحدث عن ذلك في الفصل الرابع من الدراسة.

10.2 تسوّيق صهيوني عالمي لمفهوم طرد الفلسطينيين حتى عام 1947:

كثيرةٌ هي الخطط التي وضعها واقترحها آباء الحركة الصهيونية على مر السنوات التي أعقبت نشوء الحركة الصهيونية، وقد كانت هذه الخطط ذات مداولات داخلية بين الأوساط الصهيونية، ومع مرور الوقت لا سيما في الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، بدأت هذه الخطط والمداولات تأخذ مجرى أوسع من قبل، حيث خرجت من الدائرة الداخلية الصهيونية إلى المجتمع والأُسرة الدّولية، ويمكن القول أنَّ الصهاينة أصبحوا مهتمين بتوريط الأُسرة الدّولية في تبني صيغة طرد الفلسطينيين.
قام الصهاينة برحلات مكوكية يجوبون من خلالها مناطق الغرب؛ وذلك لتبني قرار دَولي يقضي بطرد الفلسطينيين من ديارهم إلى الخارج. وفي هذا الصدد قاموا قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني (مؤتمر بلتيمور) في نيويورك، بالتوغل السياسي داخل منظومة الحكومة الأمريكية، ونجحوا في الحصول على تبنيها لمفهوم طرد الفلسطينيين، وقد شدَّد" فليكس فرانكفورتر، وبراندیس قاضيا المحكمة العليا الأميركية وكورش إدلر، مؤسس اللجنة اليهودية الأمريكية، والرئيس الأمريكي السابق هربرت هوبر.وطالبوا جميعهم بترحيل الشعب الفلسطيني إلى العراق، حتى أنَّ الرئيس روزفلت أخذ يميل بترحيل الفلسطينيين إلى منطقة حلب بعد أن أقنعه الصهاينة" (حسين، 2003، ص56). إضافة إلى ذلك، برز في برنامج مؤتمر بلتيمور، تعبير جديد يتحدث عن بسط سيطرة دّولة يهودية على كامل التراب الفلسطيني" وفي مايو 1942، تم تبني قرار ينادي باعتبار فلسطين

كومنولث يهودي يمثل جزءا لا يتجزأ من العالم الديموقراطي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية. بهذا القرار ولأول مرة تطالب الحركة الصهيونية على الملأ بكل فلسطين" (شليم، 2001، ص29).

علاوة على ذلك، حاول الصهاينة تسّويق أنفسهم لدول الغرب، بأنهم واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، إضافة إلى أنهم الرجل الأمين المحافظ على مصالح الغرب في الشرق. ومن هذا المُنطلق شرع قادة الصهيونية بإجراء " مقابلات مع القوى السياسية المسيطرة والأحزاب ذات التأثير مثل لقاء موشى شرتوك مع كلمنت اتلي زعيم حزب العمال البريطاني في 17 أكتوبر عام 1939 م والذي سوف تتضح أبعاده في قرار الحزب في عام 1944 م وتبني خطة التقسيم والترحيل" (عبد الظاهر،2002، ص41). وبعد تبني حزب العمال البريطاني فكرة طرد الفلسطينيين جاء في قراره ما يلي:" فليشجع العرب على الخروج بينما يتوالى دخول اليهود. وليعوض عليهم تعويضا سخيا مقابل أراضيهم، وليكن توطينهم في مكان آخر منظما بعناية وممولا بسخاء" (حسين، 1995، ص225). إضافة إلى ذلك، سوّق قادة الصهيونية فكرة طرد الفلسطينيين في بريطانيا، وجعلوها أكبر هموم المؤسسة السياسيةِ هُناك، وقد طالب" وزيران من حزب العمال البريطاني وهما نوئيل بيكر، وزير المواصلات الذي تحدث عن تخصيص مئة مليون جنيه استرليني لإعادة توطين الفلسطينيين، ويهودا ليون، وزير المالية البريطاني، الذي أدخل ترحيل الفلسطينيين في البرنامج الانتخابي الذي صاغه لحزب العمال البريطاني" (حسين، 2003، ص57).
وبذلك فقد تبنى حزب العمال البريطاني في قراره على إقامة دّولة يهودية ليس فقط على فلسطين، وإنما بتوسيع حدود الدّولة اليهودية على مساحات من أراضي الدول العربية المجاورة وباتفاق رسمي معها. وعلى إثر تبني حزب العمال البريطاني قرار الطرد، قال: دافيد بن غوريون بعد ثلاثة سنوات وبكل وقاحة وتضليل" في أيار 1947: إنني أقول إن لنا حقاً في أرض إسرائيل الغربية كلها. ولا أنادي بترحيل العرب. لقد نادى حزب العمال البريطاني بترحيل العرب. ونحن لا ننادي بذلك" (المصدر السابق، ص ص57-58).

إنَّ التصريح الذي أقر به بن غوريون عام 1947، كان تصريحاً خبيثاً لإيقاع مسؤولية الطرد على كاهل بريطانيا وحلفائها من العرب، فهو يريد الخروج من دائرة تحمل المسؤولية، ويريد توريط بريطانيا بمسألة طرد الفلسطينيين، وقد استمر بن غوريون في تحميل المسؤولية لبريطانيا أثناء نشوب حرب عام 1948 وبعد إنتهائها.

لم تتوقف الحملات الصهيونية عند قرار حزب العمال البريطاني، بل تزايدت في كسب أكبر تأييد دَولي ممكن عن طريق أحد الصهاينة، وُيدعى باسم (الياهو بن حورين)، حيث اقترح في عام

1943 طرد الفلسطينيين إلى العراق وإلى سوريا، وعلل ذلك بقوله:" لن يرحل عرب فلسطين إلى بلد أجنبي بل إلى أرض عربية أخرى ... والمسافة بين وطنهم الجديد ووطنهم القديم قصيرة ولا تتطلب عبور المحيطات والبحار. والأحوال المناخية هي هي" (حسين، 1995، ص226). إنَّ ما كتبه بن حورين في عام 1943 ما هو إلّا تأكيد على مقترحات آباء الحركة الصهيونية مثل: هرتسل، وزانغويل، وجابوتنسكي، ويمكننا استنتاج ذلك من خلال دراسة الأفكار الصهيونية التي طُرحت من قبل، حيث لم تغب تلك الأفكار عن أذهان الصهاينة الأولاد في يومنا هذا، فهي تكرر وتُعاد، ولكن ربما بصيغ لغوية مُحرّفة قليلاً. لقد وصل الحراك الصهيوني الدّوليّ إلى مرحلة أشمل عن طريق (إدوارد نورمان) وهو صهيوني أمريكي ثري حيث "ناشد نورمان في تشرين الأول عام 1945 الرئيس الأمريكي هاري ترومان بترحيل الفلسطينيين إلى العراق، لأنّ الترحيل بحسب رأي اليهودية العالمية قد أصبح وسيلة معترفاً بها وأن الصعوبات القائمة في فلسطين ناجمة عن وجود العرب" (حسين، 2003، ص58).

لقد قام نورمان بتجنيد الصحافي منتياغو بيل، لينقل له تقريراً عن إمكانية توطين الفلسطينيين في العراق، "وفي إطار هذه المساعي، زار مونتغيو العراق لدراسة الوضع عن كثب واجتمع مع أعضاء في الحكومة العراقية، لاقناعهم بفكرة الطرد، وحضّهم على قبول الذين يزمع طردهم مقابل مبالغ مالية، غير أنّ مساعيه باءت بالفشل" (محارب، 1989، ص32).

يبدو أنّ جهود نورمان ودراساته لفتت أنظار زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمن، فخلال الحرب العالمية الثانية ساند وايزمن نورمان في توريط الولايات المتحدة الأمريكية بوضع خطط لطرد الفلسطينيين إلى العراق، وقال:" إنّ السيد إدوارد نورمان يتعامل معها (الحملة) بحصافة تامة وذكاء كبير في رأيي. وعاد وايزمن في حزيران/ يونيو فكتب إلى نورمان: لا حاجة إلى أنّ أقول لك أنني سأفعل ما في وسعي لمساندة جهودك التي أكنّ لها أعظم التقدير" (مصالحة، 1992، ص ص123-124).

لقد استمرت المساعي الصهيونية لطرد الفلسطينيين، وإقامة دولة يهودية حتى عام 1947، وهو العام الذي صدر فيه قرار التقسيم، وسنقف على ذلك خلال الفصل الثالث من الدراسة.

الخلاصة:

وجدت جذور طرد الفلسطينيين منذ زمن بعيد في أدمغة الصهاينة، وتم بلورتها وتكريسها إبّان قيام الحركة الصهيونية، حيث أجمع الصهاينة من كافة الشرائح والأحزاب على استحالة قيام دّولة يهودية في فلسطين دون طرد الفلسطينيين، لذا فقد اعتبر الصهاينة مسألة الديموغرافيا من أهم المسائل الشائكة التي تقف حاجزاً أمام تنفيذ المشروع الصهيوني.

لقد اتسمت المقترحات التي قّدمها الصهاينة الأوائل بشأن طرد الفلسطينيين بالعدد الكبير، وما كان لهذه المقترحات أنّ تستمر وتتبلور دون تبني جهات رسمية لها، ففي عام 1917 حققت الصهيونية العالمية انتصاراً سياسياً كبيراً، بعد أن تبنت بريطانيا مقترحاتها بإصدارها وعداً تاريخياً وهو وعد بلفور، حيث كان له الأثر الكبير في تغيير مجرى الوضع السياسي الصهيوني على المستوى الدّولي.

على إثر نشوب ثورة عام 1936، ساعدت توصيات لجنة بيل الملكية في بلوّرة أفكار قادة الحركة الصهيونية، حيث طالبوا بطرد الفلسطينيين من خلال الإجتماعات الصهيونية التي عُقدت في أواخر الثلاثينيات، كما وعملوا على إنشاء لجان متخصصة كانت مهمتها، دراسة الأوضاع الممكنة لتوطين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة، وقد بقيت هذه اللجان قائمة حتى اندلاع حرب عام 1948.

ولم تقف الإفكار والمقترحات عند هذا الحد، بل تزايدت وأخذت صبغة دّولية، فطالبت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بطرد الفلسطينيين وإقامة دّولة يهودية، واستمرت المطالبات الصهيونية والدّولية حتى عام 1947، حيث أصدرت الأمم المتحدة قرار التقسيم، وعلى إثر ذلك وقعت إشتباكات دموية بين الفلسطينيين والقوّات الصهيونية كما سنتحدث لاحقاً.

الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين: من قرار التقسيم عام 1947 وحتى قيام دولة إسرائيل في 15 أيار/ مايو 1948.

1.3 قرار تقسيم فلسطين رقم (181) عام 1947.

2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية بحق الفلسطينيين من قرار تقسيم فلسطين وحتى بداية تنفيذ خطة (دالّت) في نيسان/ إبريل 1948.

3.3 الخطة الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين (دالّت).

تمهيد:

تواصل الحراك الصهيوني على المجتمع الدّولي حتى نفّذت الحركة الصهيونية ما خططت له منذ زمن بعيد. لقد حدثت تحولات بشأن القضية الفلسطينية بعد أن قامت بريطانيا بعرضها على هيئة الأمم المتحدة، وبعد أن أصدرت الأخيرة لقرار التقسيم، فترتب على ذلك بأنّ وقَعت اشتباكات، وعمليات طرد، ومجازر بحق الفلسطينيين، وسنقوم في هذا الجزء من الدراسة بالوقوف على ذلك.

1.3 قرار تقسيم فلسطين رقم (181) عام 1947:

شَكَّلت هيئة الأُمم المتحدة لجنة دَوليّة سُمِّيت بلجنة يونسكوب (unscop)، وقامت بإرسالها" إلى فلسطين بتاريخ 17/ 6/ 1947 م، بعد أن طافت في أوروبا وأماكن أخرى في العالم" (جبارة، 1998، ص277). لقد تم تشكيل هذه اللجنة بطلب من الحكومة البريطانية؛ لأنها عجزت عن إيجاد حلّ يُرضي طرفي الصراع الفلسطيني– الصهيوني. وقد تكونت اللّجنة" من أحد عشر عضواً: أستراليا– كندا– تشيكوسلوفاكيا– غواتيمالا– الهند– هولندا– إيران– البيرو– الأوروغواي– يوغسلافيا–. وعُيّن ممثل السويد القاضي إميل ساندستروم رئيساً لها". (منصور، 2008، ص ص93 –94).

على الرغم من إرسال الأُمم المتحدة لجنة يونسكوب إلى فلسطين، والتي ضمّت مجموعة من دول العالم، لكنّ ما يلفت النظر هو الغياب العربي في تشكيل اللّجنة، ربما كان غياب العرب؛ كون فلسطين جزءًا من العالم العربي. ولو اطّلعنا مرة أخرى إلى تشكيل هذه الدول لرأينا أيضاً غياب إفريقي، الأمر الذي يثير الشكوك حول مصداقية تقرير هذه اللجنة.

على أية حال، عادت اللّجنة بعد إنتهاء مهمتها في فلسطين إلى مقرها، حيث كانت تحمل في جعبتها تقرير يحتوي 12 توصية. وقد اشتمل تقرير لجنة يونسكوب على عدد من القضايا التي تناولت: استقلال فلسطين مع اشتراط فترة انتقالية قبل الاستقلال التام، وإنهاء الانتداب البريطاني، وارتباط فلسطين بمرجعية الأُمم المتحدة، والمحافظة على الأماكن المقدّسة، وتوصيات أُخرى تتعلق بالحرّيات والأقلّيات وحقوق الإنسان، وردع العنف، والحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية في البلاد. وتناولت إحدى التوصيات معالجة مسألة يهود أوروبا، ونصت التوصية الثانية عشر على: أنَّه لا يوجد إرتباط بين حل القضية الفلسطينية وقضية اليهود بشكل عام. وفي هذا السّياق طرح

أعضاء لجنة يونسكوب مشروعين بخصوص مستقبل القضية الفلسطينية، وهما: مشروع الأقلية، ومشروع الأكثرية، وقد نصّا على ما يلي:

1- مشروع الأقلية: وطالب ممثلو هذا المشروع، وهُم دول (الهند، ويوغوسلافيا، وإيران)، بإقامة دولة إتحادية فيدرالية، بحيث تكون ثنائية القوّمية.
2- مشروع الأكثرية: وطالب ممثلو هذا المشروع، وهُم دول (كندا، وتشيكوسلوفاكيا، وغواتيمالا، وهولندا، وبيرو، والسويد، وأوروغواي)، بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، على أنّ تكون منطقة القدس تحت الوصّاية الدّولية. (الخالدي، 1998، ص ص 74- 75).

يؤكّد جبارة (1998) أنّه وبعد طرح اللّجنة للمشروعين على طاولة الأُمم المتحدة، مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضّغط بكل ثِقلها على دّول عديدة لتبنّي مشروع الأكثرية، فمثلاً: كان الضغط " واضحاً على كل من هاييتي وليبيريا والفلبين وسيام، إذ هددت الولايات المتحدة هذه الدول بضرورة التصويت إلى جانب التقسيم وإلا فإن أمريكا لن تقدم المساعدات الاقتصادية لها، ولن تشتري المطاط من ليبيريا" (ص282). وتحدث أيضا (جيمس فورستل)، وزير الدفاع الأمريكي حينذاك عن الضّغط الأمريكي على الدّول الأعضاء في الأُمم المتحدة، وقال:" إن الوسائل التي استخدمت ... إكراه الدول الأخرى في الجمعية العامة وإرغامها كادت تكون فضيحة" (منصور، 2008، ص97).

وفي النهاية، تبنّت معظم الدّول الاستعمارية مشروع الأكثرية بما في ذلك الحركة الصهيونية، حيث جرى التصوّيت عليه، وأُصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 1947/11/29 قرارها الشّهير رقم (181)، بتأييد 33 دولة للتقسيم، ورفض 13 دولة للتقسيم، وامتناع 10 دول عن التصويت. ومن هنا فقد نصَّ قرار (181) على تقسيم فلسطين إلى ثلاثة كيانات وهي كما يلي:

1- دولة عربية تمثل (11,500) كيلومتر مربع، أي ما نسبته (43%) من مساحة أرض فلسطين، وتضّم هذه الدولة المناطق الآتية: الجليل الغربي، ومدينة عكا، والضفة الغربية، والساحل الفلسطيني الجنوبي المُمتد من شمال مدينة أسدود حتى مدينة رفح مع جزء من الصحراء على الشريط الحدودي مع مصر، كما يوجد في هذه الدّولة (10,000) يهودي و (804,000) فلسطيني.
2- دولة يهودية وتمثل (14,100) كيلومتر مربع، أي ما نسبته (56%) من مساحة أرض فلسطين، وتضّم هذه الدولة المناطق الآتية: السهل الساحلي الفلسطيني من مدينة حيفا حتى

جنوب يافا، والجليل الشرقي مشتمل على ما حول بحيرة طبريا، وأُصبع الجليل شمالاً، وجميع صحراء النقب بما في ذلك أُم الرشراش حتى المنفذ البحري الجنوبي لفلسطين على البحر الأحمر، كما يوجد في هذه الدّولة (558,000) يهودي و (405,000) فلسطيني.

3- أنّ تبقى مدينتي القدس وبيت لحم، تحت الوصاية الدّولية؛ لمكانتهما الدينية، حيث كانتا تمثلان حوالي (0,56 %)، من مساحة أرض فلسطين، ويوجد فيهما (100,000) يهودي و (105,000) فلسطيني. (فيدال، 2002، ص15).

لقد كان اليهود في ذلك الوقت "يملكون أقل من 6% من إجمالي مساحة الأراضي في فلسطين، والذين لم يكونوا يشكلون أكثر من ثلث السكان، أُعطوا أكثر من نصف البلد. وضمن حدود الدولة التي اقترحتها الأمم المتحدة لهم، كانوا يملكون فقط 11% من الأراضي" (بابه، 2007، ص44).

يمكن القول بأنّ إنشاء دولة يهودية وفق قرار التقسيم، كان يحمل في ثناياه أحد الخيارين التاليين:

1- طرد الغالبية العظمى إنْ لم يكن جميع الفلسطينيين من المنطقة المخصَّصة للدّولة اليهودية؛ لأن بقاء الفلسطينيين فيها يعني أنّ هذه الدّولة ليست دولة يهودية، وإنما دولة ثنائية القومية.

2- تشكيل دولة أبارتهايد يهودية (فصل عنصري)، تَحرم الفلسطينيين من حقوقهم القومية، بالرغم من أنّ نصف سكانها أو أكثر من العرب الفلسطينيين.

وقد فضَّلت الحركة الصهيونية طرد الفلسطينيين على الخيار الثاني، وسنقوم فيما يأتي بمعالجة أهم الاشتباكات والجرائم والمجازر التي وَقعت في فلسطين على إثر صدور قرار التقسيم.

2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية بحق الفلسطينيين من قرار تقسيم فلسطين وحتى بداية تنفيذ خطة (دالت) في نيسان/ إبريل 1948:

عقب صدور قرار التقسيم "أعلنت بريطانيا في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1947 أنها ستسحب إدارتها المدنية وجيوشها من فلسطين، وتنهي انتدابها عليها نهائياً في 15 أيار/ مايو 1948" (الخالدي، 1998، ص99). وعلى إثر هذا الإعلان البريطاني، وَقعت اشتباكات عسكرية كبيرة بين الفلسطينيين والصهاينة في جميع أرجاء فلسطين، وكانت الفترة الواقعة ما بين قرار التقسيم وتاريخ الانسحاب البريطاني من فلسطين أقرب لمصطلح ملّحمة دمّوية حدثت في البلاد، فالفلسطينيين يريدون التأكيد على أنهم باقون فوق أرضهم، ويصرِّون على إقامة دولتهم وإفشال الطموح

الصهيوني، أمّا الصهاينة فقد اعتبّروا بأنّه آن الأوان لتطبيق المشروع الصهيوني، وكانوا يسعون بكل قوتهم لاقتلاع الفلسطينيين وطردهم من قراهم ومدنهم إلى الخارج.

لقد استّعد بن غوريون لطرد الفلسطينيين قبل شهر من صدور قرار التقسيم، حيث قال أمام اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية: "أنّ الفلسطينيين داخل الدّولة اليهودية يمكن أن يُصبحوا طابوراً خامساً، وبما أنّ الأمر كذلك فإنه يمكن اعتقالهم جماعياً أو طردهم؛ ومن الأفضل طردهم" (بابه، 2007، ص59).

ويمكن الإستنتاج من هذا القول أن الحركة الصهيونية بدأت بالانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العسّكرة، حيث قامت بتدعيم صفوف تنظيماتها العسكرية (الهاغاناه، والبلماح، وإتسل، وليحي)، بالجنود، والرشاشات، والطائرات، والمدفعيات، ومختلف الأسلحة التي جاءت قبل وأثناء حرب عام 1948، كما "أحدث بن– غوريون، عقب تسلّمه مسؤولية أمن الهاغاناه، تغيرات في قيادتها، جرى بموجبها تعيين يعقوب دوري في منصب رئيس القيادة العامة في المنظّمة العامة في المنظمة، ويسرائيل غليلي (احدوت هعفوداه) في منصب رئيس القيادة القطرية" (محارب، 1981، ص281).

استخدمت الهاغاناه عدة وسائل لطرد الفلسطينيين وكان من أبرزها: الاستطلاع العنيف وقد تمّ" استخدام هذه الوسيلة الإرهابية ضد القرويين في الثلاثينات. والفكرة في الجوهر هي دخول قرية غير محصّنة قُبيل منتصف الليل، والبقاء فيها بضع ساعات، وإطلاق النار على كل من يجرؤ أو تجرؤ على الخروج من البيت" (بابه، 2007، ص ص65– 66).

أما بالنسبة للقوّات العربية التي اشتبكت مع القوّات الصهيونية، فقد تمثلت بجيش الجهاد المقدّس التابع للمفتي الحاج أمين الحسيني، وجيش الإنقاذ التابع للجامعة العربية، وكان قائده فوزي القاوقجي الذي اعتمد في جيشه على متطوعين عرب من سوريا، والعراق، وفلسطين، وبلاد عربية أخرى. لقد دَرسّت الحركة الصهيونية القوّة العسّكرية العربية من خلال أجهزة استخباراتها، حيث أكّد أحد الخبراء الصهاينة بالشأن العسكري والإستراتيجي العربي وهو (جاد مخنيس) لبن غوريون وقوّاد الهاغاناه في أوائل شهر كانون الثاني/ يناير 1948 بأنّ:" العرب غير مستعدين للحرب(...) لا توجد قيادة عربية توجه العمليات (...) تحاول اللّجان الوطنية واللّجنة العربية العُليا، السيطرة على الوضع (...) لكن الأمور تجري بشكل عفوي. إنّ معظم السكان العرب غير معنيين بالأعمال الحربية" (موريس، 1993، ص50) . وسنقوم فيما يأتي بالوّقوف على أهم الاشتباكات والجرائم

والمجازر التي ارتكبها الصهاينة في فلسطين، من خلال تعقُّب الفترة التي تلت قرار التقسيم وحتى بداية تنفيذ (خطة دالِّت) في شهر نيسان/ إبريل 1948.

1.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي سَبقت شهر كانون أول/ ديسمبر 1947:

كثيرةٌ هي الاشتباكات التي وقعت بين الفلسطينيين والصهاينة قبل صدور قرار التقسيم. وسنقوم فيما يأتي بتتبع أهمّها ومعالجة أبرز الجرائم، والمجازر الصهيونية التي حدثت بحق الشعب العربي الفلسطيني.

في البداية، هاجمت الهاغاناه في تاريخ 1947/5/20، قرية فجّة العربية، وحاصرتها من جميع الأطراف، حيث ألّقت عليها القنابل وأطلقت الأعيرة النارية، واستشهد على إثر ذلك الهجوم ثلاثة أشخاص عرب، وردَّ الفلسطينيين على قوة الهاغاناه رداً عنيفاً وتمكّنوا من قتل قائد المجموعة التي هاجمت القرية. تلا ذلك اشتباك بين اليهود والفلسطينيين في منطقة حيفا بتاريخ 1947/8/10، وترتب على ذلك الاشتباك قيام الفلسطينيين بقتل أربعة يهود، وقد ردَ اليهود على ذلك العمل، بأنّ قاموا بعد يوم واحد فقط، بالنزول إلى شوارع تل أبيب، وهاجموا المتنزهين العرب، وفي نفس الشهر قتلت الهاغاناه شخصين عرب. كذلك ارتكب الصهاينة مجزرة كبيرة في 1947/8/15، حيث هاجمت الهاغاناه بعد ولوج الليل بيت لعائلة عربية داخل بيارة أبو لبن قرب يافا، وحاصرته واعتدت عليه، واقتحمت البيت، ووجدت فيه أُم وأطفالها الستّة وقتلتهم جمعيهم، وقد برَّر قادة الهاغاناه ذلك العمل، بأنّهم اعتقدوا وجود فلسطينيين مطلوبين لأجهزتهم الأمنية في داخل البيت العربي. (محارب، 1981، ص ص 316- 317).

تزايدت وتيرة الإعتداءات والجرائم الصهيونية على الفلسطينيين بعد صدور قرار التقسيم، وفي إحصائية شاملة لعدد القرى المُهجَّرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، فقد أكّد أحمد أشقر (2007) بأنّ" الفترة التي امتدت من بداية النشاط الصهيوني إلى ما قبل اتخاذ قرار تقسيم فلسطين عام 1947، تم تهجير 70 قرية وآلاف الفلسطينيين. والطرد كما هو معروف لم يتوقف أبدا إلى يومنا هذا" (ص50).

2.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 1947:

سعت الهاغاناه بعد صدور قرار التقسيم إلى ترهيب الفلسطينيين، والاستيلاء على قراهم وإرغامهم على الرحيل، كما أنّها جَهدت إلى حماية المستوطنات اليهودية من خطر القوات العربية بقيادة المفتي الحاج أمين الحسيني.

بدأت الاشتباكات بين العرب واليهود في شهر كانون الأول/ ديسمبر، حين قامت قوة من إيتسل مُتنكرة بزي جنود بريطانيين بمهاجمة قرية العباسية شرق مدينة يافا في 13/ 12/ 1947، وارتكبوا فيها مجزرة كبيرة بلغَ عدد شهدائها سبعة عرب، وجرح حوالي نفس العدد، ودمّر المهاجمون عدد من بيوت القرية. (موقع فلسطين في الذاكرة، 2006). وفي 1947/12/14، هاجم العرب باص يهودي مُتَّجه نحو الجامعة العبرية في القدس، وقتلوا اثنين وجرحوا تسعة يهود، وفي نفس اليوم نجح اليهود بصدّ هجوم عربي على مُستعمرة كفار عتصيون، وقتلوا (14) عربي وجرحوا (24). إضّافة إلى نفس اليوم، هاجم العرب قافلة يهودية مارّة إلى مستعمرة بن شيّمن القريبة من بلدة بيت نَبالا شرقي مدينة اللد، وقتلوا (12) شخص وجرحوا (60)، وقد تم إحراق معظم السيارات اليهودية في نفس مكان الهجوم. (العلمي، (ب. ت)، ص22).

أمّا بالنسبة للقوات الصهيونية، فقد هاجمت إتسل في 1947/12/12، بلدة الطيرة الواقعة بالقرب من مدينة حيفا، ودخلتها بزي عسكري بريطاني، وقتلت (12) عربي وجُرح ستة عرب آخرين، كما هاجمت إتسل في نفس اليوم، مناطق عديدة في مدن: القدس، ويافا، وحيفا، والرملة، وقتلت (35) مواطن عربي. وفي اليوم التالي كررت إتسل هجماتها على مقهى عربي في يافا وقتلت ستة عرب، واستمرت الاعتداءات الصهيونية على العرب الفلسطينيين، وقد بلغت حصيّلة الشهداء في ذلك اليوم (21) مدني. وفي 1947/12/19، هاجمت الهاغاناه قرية قزازة في جنوب فلسطين، وفجّرت منزل مختار القرية بالديناميت، وقتلت (5) أطفال أبرياء، وقد إعتبرت الهاغاناه ذلك الهجوم بأنه رداً على الهجمات العربية. (مصالحة، 1992، ص147).

كذلك هاجمت الهاغاناه قرية الخصاص القريبة من بحيرة طبريا 1947/12/18، وفي منتصف الليل نَسفت البيوت ودمرتها، وارتكبت فيها مجزرة راح ضحيتها (15) شخصاً عربياً مدنياً، من بينهم (5) أطفال. وقد جرتّ مجزرة الخصاص، أمام عيون مراسل (صحيفة نيويورك تايمز) الذي تواجد بالصدفة في نفس المكان، وقد أُصيب المراسل بالذعر والذهول من هول المنظر، وطالب

الهاغاناه بتفسير موقِفها من تلك الجريمة، واعتبرت الأخيرة بأنّ العملية لم يكن مصادقا عليها من قبل مركز قيادتها. وبعد مرور عدة أشهر على جريمة قرية الخصاص، أدّرج بن غوريون تلك مجزرة الخصاص ضمن العمليات الناجحة لقيادة الهاغاناه، وهذا ما يُفسر الكذب والدجل الصهيوني على العالم. (بابه، 2007، ص67).

قامت إتسل بعمل إرهابي في 1947/12/29، وفجَّرت لُغم داخل حي عربي في القدس أَدى لاستشهاد (17) عربي مدني. وفي 1947/12/30، تعرضت مدينة حيفا الفلسطينية لعملية إرهابية كبيرة نفذتها الهاغاناه وإتسل معاً، حيث ألقت إتسل قنابل يدوية على عُمّال عرب في محطة تكرير البترول بحيفا، وتسبّبت بقتل (6) عرب وجرح (42) آخرين، وقام العرب بالرد على ذلك العمل الإرهابي وقتلوا (41) عامل يهودي. (الخالدي، 1998، ص103). وعلى إثر الرد العربي الكبير، قامت الهاغاناه بعد مُضي يوم واحد فقط على اشتباكات محطة تكرير البترول، بترتيب هجوم على قرية بلد الشيخ شرقي حيفا، حيث كان لا يزال هناك وجود للقوات البريطانية. هاجمت الهاغاناه بلد الشيخ في 1947/12/31، وطوّقتها من جميع الجهات، واستمر الهجوم نحو (3 ساعات)، حيث ووقَعت في هذه القرية مجزرة من أكبر المجازر الفلسطينية في عام 1947، فبعد تطويق القرية وحصارها، فجَّرت الهاغاناه البيوت وخرَّبت الممتلكات، وأسّفر عن هذا الهجوم استشهاد أكثر من (60) شخصاً عربياً مدنياً من مختلف الفئات العمرية ومن كلا الجنسين. (بابه،2007، ص69).

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، بلّ أنها استمرت في التدهور، حيث استمر طرد الفلسطينيين من حيفا ومن مختلف المدن الفلسطينية؛ بسبب تزايد الإرهاب والعنف الصهيوني ضدهم، وتم إحصاء أعداد الأشخاص الذين طردوا من حيفا، فوفقاً لإحصاء قامت به مصادر في حكومة الانتداب البريطاني، ونقله دافيد بن غوريون، طرد من مدينة حيفا حتى منتصف شهر كانون الأوّل/ نوفمبر 1947 ما بين (15000– 20000) مواطن عربي، وتجدر الاشارة إلى أن حيفا كانت من أكبر المدن الفلسطينية من حيث التعداد السكاني، وقد بلغَ عدد سكانها قبل بدء الجرائم الصهيونية عليها حوالي (75) ألف نسمة. (المصدر السابق، ص56).

3.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر كانون الثاني/ يناير 1948:

لم تغب مليشيا ليحي عن الجرائم والمجازر الصهيونية المرتكبة بحق الفلسطينيين، وقامت في 1948/1/4 بتفجير سيارة مفخخة في مبنى السّرايا بمدينة يافا، حيث استشهد في ذلك التفجير

حوالي (26) عربيا. وفي تاريخ 5 /1948/1، نسفت الهاغاناه فندق سميرا ميس في القدس، واستشهد على إثر ذلك (20) عربياً، كان من بينهم (5) شهداء لعائلة واحدة وهي عائلة أبو صوّان، كذلك فجرت الهاغاناه لُغم في محيط باب الخليل أحد أبواب المدينة المُقدّسة، وأدى لاستشهاد (25) عربياً. (الخالدي، 1998، ص103).

اشتبكت وحدات من جيش الإنقاذ العربي التابع لجامعة الدّول العربية، لحظة دخولها إلى فلسطين بتاريخ 1948/1/9 مع القوّات الصهيونية في عدة معارك صغيرة على الطرق، وقرب المستعمرات اليهودية، وكان الإنتصار حليف القوّات الصهيونية. وصعَّدت الهاغاناه من وتيرة أعمالها الإجرامية في منتصف شهر كانون الثاني/ يناير، كما أكّدت على أهدافها الخاصة بطرد الفلسطينيين، وقررت اعتبار التمييز ما بين الرجل والمرأة تعقيدا لا داعي له، فالهدف أكبر من كل الجدليّات. وتلا ذلك قيام الهاغاناه بمسح معالم قرية حواسة القريبة من حيفا عن وجه البسيطة، وطردت سكانها، إضافة إلى ذلك، أصدر دافيد بن غوريون " تعليماته في كانون ثاني 1948 إلى ديفيد شئالتيئيل قائد وحدات الهاجاناه في القدس يأمره بإسكان اليهود في كل بيت عربي مهجور مثل حي رميمة" (موريس، 1993، ص178).

وفي 16/ 1/ 1948، تنكّر الصهاينة بزي البريطانيين، ودخلوا مخزناً في شارع صلاح الدين في مدينة حيفا، بذريعو تفتيشه ووضعوا فيه قنبلة موقوتة وتفجرت بعد ذلك، لتحدث في ذلك الموقع مجزرة كبيرة، استشهد على إثرها (31) من مختلف الأجناس وجرح أكثر من(60) شخص. وفي 22/ 1/ 1948، قتلت الهاغاناه (15) شخص من قرية يازور شرقي مدينة يافا، حيث كانوا يرقدون في نومهم ولم يستفيقوا. وفي 28/ 1/ 1948، دحرج الصهاينة براميل متفجرة من أعالي حيّ الهادر المرتفع في حيفا على الأهالي، ما أدى لاستشهاد (20) مواطنًا عربيًا، كذلك جُرح (50) آخرين.(فتح نيوز، 2016).

لقد تزامنت عمليات طرد الفلسطينيين مع وصول موجات اليهود الشرقيين القادمين من الدول العربية إلى فلسطين، فأصبحت القرى والبيوت العربية المُهجرة أماكن لسكن اليهود الهاجرين. كما أنَّ الهجمات الصهيونية استمرت على منطقة الجليل، وطبريا، وحيفا، في شهر كانون الثاني/ يناير، وبَطش الصهاينة في كثير من الفلسطينيين المدنيين، وفجروا بيوتهم، وحرَّقوا قُراهم ومُدنهم.

4.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر شباط/ فبراير 1948:

شنت القوّات الصهيونية هجوماً على قرية الطيرة الواقعة قضاء مدينة طولكرم في 10 شباط/ فبراير، وراح ضحية هذا الهجوم سبعة مواطنين عرب، وأُصيب خمسة أشخاص منهم بجروح. (سوا نيوز، 2017). كما استخدمت القوّات الصهيونية في شهر شباط/ فبراير، عدة أساليّب مخالفة لكل القوانين والأخلاق الإنسانية في طردها للفلسطينيين، ورداً على قيام العرب بقتل عدد من اليهود في شارع هاسوليل؛ ارتكبت القوّات الصهيونية في قرى: يازور، وسعسع سياسة الأرض المحروقة والمجازر، ففي 1948/2/2 تعرضت قرية يازور لهجوم من قبل الهاغاناه، وتم تفجير وإحراق عشرات البيوت في القرية، وخُربت ممتلكاتها، وقُتل عدداً كبيراً من الأهالي. كذلك شنت البلماح هجوماً كبيراً على قرية سعسع العربية قضاء مدينة صفد على حدود لبنان في 1948/2/15، واعتدت على أهالي القرية دون تمييز، ونفذَّت في القرية مجزرة كبيرة استشهد فيها حوالي (60) شخصاً معظمهم من الأطفال والنساء، وبعد الإنتهاء من المجزرة دمّرت القوّة الصهيونية البيوت والحارات، وأقامت مستوطنة على أراضيها وأسكنت فيها مهاجرين يهود جدد. لقد كانت عملية سعسع تهدف إلى: تخويف السكان، لإجبارهم على الرحيل إلى لبنان. وفي نفس يوم مجزرة سعسع قامت ليحي بتفجيرات في محيط فندق سميرا ميس بالقدس، واستشهد في ذلك التفجير (14) عربي، بالإضافة إلى مساعد القنصل الإسباني الذي تواجد هناك في وقت الإرهاب والإجرام الصهيوني. (محارب، 1981، ص ص334- 335).

غيّرت الحركة الصهيونية في أواسط شهر شباط/ فبراير، من استراتيجيتها العسكرية حيث طردت القوات الصهيونية خمس قرى فلسطينية في يوم واحد، وتزايدت الاعتداءات الصهيونية على العرب في طول فلسطين وعرضها. ووجَّهت الوكالة اليهودية دعواتها إلى اليهود الشباب لتجنيدهم في صفوف مليشياتها، للتصدّي للقوات الفلسطينية الممثلة بجيش الجهاد المقدَّس. وفي 1948/2/18، هاجم اليهود قرية صور باهر جنوب القدس، وفجّروا عدداً كبيراً من منازل العرب، وردَ العرب عليهم في 1948/2/22، بعملية كبيرة قادها جيش الجهاد المقدس حيث نسفَ الأخير مجموعة من العمارات اليهودية في شارع بن يهودا، وقتل (54) يهودي وجرح (134) آخر. (العلمي، (ب. ت)، ص25).

استخدم الصهاينة أساليب مختلفة في الجرائم، مثلما حدث في مدينة الرَّملة، ففي 1948/2/20، قام إرهابي صهيوني بدخول سّوق الخضار وسط مدينة الرَّملة، حيث كان يلبس لباساً عربياً ويرّكب حماراً، واشترى الخضار من البائعين العرب، وأثناء الازدحام العربي في السوق، وضع حماره

وسط السّوق وهرب بعيداً لتنفجر الألغام التي كانت على ظهر الحمار، وليستشهد في ذلك العمل الإرهابي الصهيوني (6) عرب ويُجرح (31). ولم تُعرف هَوية معظم الضحايا العرب الذين استشهدوا في تلك العملية الإرهابية؛ بسبب كثرة الألغام التي انفجّرت في السّوق. (مصالحة، 1992، ص154).

كما أنَّ الإنجليز دخلوا في المعركة إلى جانب حلفائهم الصهاينة ، وفي 1948/2/25، سلَّم الإنجليز بيت صفافا لليهود، حيث فجّر اليهود عدداً من بيوت القرية بما في ذلك بيت المجاهد عبد الله العمري. هاجمت القوّات الصهيونية في 1948/2/27، مقهى كبير في قرية لفتا بالقدس وألقت وابلاً من القنابل على عدد من العرب هناك، وفجّرت القوات الصهيونية البيوت بالديناميت، وطرد جميع سكان القرية، خلال شهر شباط/ فبراير، وعندما اشتدت المعارك في المدينة المقدسة حاصر العرب الحيّ اليهودي بالقدس، وكادت أن تكون هناك ملحمة لولا تدّخل الإنجليز. (جبارة، 1998، ص ص290-291).

5.2.3 الاشتباكات والجرائم والمجازر الصهيونية التي وقعت خلال شهر آذار/ مارس 1948:

اندلعت اشتباكات بين الفلسطينيين والصهاينة في 1948/3/11، وقُتل (36) يهودي على إثر نسف جيش الجهاد المقدّس لدار الوكالة اليهودية في شارع الملك جورج، كذلك جُرح (40) يهودياً من بيِّنهم مسؤولين على مستوى رفيع في القيادة الصهيونية. في 1948/3/13، وقعت اشتباكات بين اليهود والعرب في عدة مناطق مثل: القطمون، والشيخ جراح، والحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس. وفي 1948/3/25، نَصبَت قوات الجهاد المقدّس كميناً لقافلة يهودية على طريق يافا– القدس وقتلوا فيه (5) أشخاص وجرحوا (9) آخرين. وفي هذا السّياق، تزايدت ردود الفلسطينين على الإعتداءات الصهيونية وفي 1948/3/30، رتّبَ سكان الخليل هجوماً على مستعمرة بهيام، وقتلوا (42) يهودي، وأحرّقوا شاحناتهم وسياراتهم. (العلمي ، (ب. ت)، ص ص27- 30).

كذلك دارت معركة بين القرويين الفلسطينيين والصهاينة في قرية بيت دراس بالقرب من مدينة أسدود، وفي أواخر شهر آذار/ مارس، استبسل الفلسطينيين في الدفاع عن قريتهم (بيت دراس) التي كانت محط أنظار الصهاينة، لاحتلالها وطرد سكانها، ولكن الصهاينة لم يستطيعوا في آذار/ مارس من احتلالها، كما وبلغت الخسائر الصهيونية في تلك المعركة ما بين (20- 30) قتيل صهيوني. (السّحار، 2011، 161)، وقد أتّم الصهاينة احتلال القرية، وطرد سكانها خلال شهر

تشرين الثاني/ نوفمبر في إطار عملية يوآف بجنوب فلسطين، وسنتحدث عن ذلك في الفصل الرابع من الدراسة.

هاجمت قوات البلماح في شهر آذار/ مارس، قرية الحسينية بالقرب من بحيرة الحولة مرتين، وأوّقعت خسائر كبيرة في بيوت العرب وأرواحهم. لقد بلغ عدد شهداء القرية في المرة الأولى من الهجوم (15) عربي من بينهم أطفالٌ ونساءٌ، وفي المرة الثانية استشهد في مجزرة كبيرة بالحسينية أكثر من (30) عربي مدني، وطردت قوات البلماح سكان القرية إلى سوريا. (مصالحة، 1992، ص156).

دارت معارك كثيرة في شهر آذار/ مارس بين الفلسطينيين والصهاينة في منطقة باب الواد، وهاجم الفلسطينيون القوافل اليهودية المتجهة إلى القدس مراراً وتكراراً، وأوقعوا في صفوف اليهود خسائر كبيرة؛ لكن الأُمور تطورت في 1948/3/31 بين طرفي الصراع، وانتشر اليهود في هذا التاريخ حول منطقة باب الواد" وعرف العرب أن ذلك مقدمة لمرور قافلة كبيرة. وكان العرب قد زرعوا الألغام وعند وصول القافلة انفجرت الألغام وقتل 8 من اليهود ثم جاءت نجدات عربية وهاجمت القافلة وقُتل 17 يهوديا كما استشهد من العرب عدد كبير على إثر الهجوم" (العلمي، (ب.ت)، ص56).

واصلت القوّات الصهيونية هجماتها في نهاية شهر آذار/ مارس على عدة مواقع مثل: عكا، والمجيدل، وقرية البواتي في سهل مرج بن عامر، ودمرت الكثير من الممتلكات العربية، وفي 1948/3/31، فجّرت ليحي قطار ركاب القاهرة– حيفا أثناء مروره في السهل الساحلي، واستشهد أكثر من (40) راكب عربي وجرح (60) آخرين كانوا على متن القطار. (مصالحة، 1992، ص158).

لقد وقعت اشتباكات كثيرة بين الفلسطينيين والقوّات الصهيونية في شهر نيسان/ إبريل، حيث أصبحت الغَلبة للصهاينة؛ بسبب دخول (خطة دالِّت) حيز التنفيذ. وسنقوم فيما يأتي بتوضيح واستعراض تفاصيل (خطة دالِّت) والتي كان لها الأثر الأكبر في طرد الفلسطنيين قبل تاريخ 1948/5/15، وفي أعقاب هذا التاريخ أيضاً.

3.3 الخطة الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين (دالِّت):

شنَّت الهاغاناه حملة عسكرية واسعة النطاق على الفلسطينيين في شهر نيسان 1948، وقد سُميّت هذه الحملة بخطة دالِّت أو الخطة الرابعة. وترجع جذور بداية وضع خطة دالِّت إلى عام 1942، حيث تمَّ تطويرها في عام 1944 على يد يغئيل يادين لتصّبح الخطة الثانية، كما وطُورت عن طريق نفس الشخص في عام 1947، لتصبح الخطة الثالثة، وفي العاشر من آذار/ مارس 1948، طوّرتها الهاغاناه وأقرّتها بالصيغة النهائية الرابعة والأخيرة، وأرسلتها كأوامر عسكرية للقوات الصهيونية في الميدان العسكري. (المصدر السابق، ص166).

1.3.3 أهداف خطة (دالِّت):

أعلنت القوّات الصهيونية من خلال خطة دالِّت، أنها تسعى إلى طرد الفلسطينيين بالقوّة، كما وتسعى إلى بسط السيطرة على القرى والمدن الفلسطينية داخل حدود الدّولة اليهودية المُقترحة، وذلك قبل حوّالي شهر من إنتهاء الإنتداب البريطاني، ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين.

لقد هدفت الخطة الرئيسية دالِّت إلى:

1. السيطرة على الدّولة اليهودية، والتوسع الصهيوني من خلال:
   - إحكام السيطرة على حدود الدّولة اليهودية المقترحة حسب قرار التقسيم رقم (181).
   - الدفاع عن حدود الدّولة اليهودية وعن التجمعات السكانية اليهودّية التي بداخلها من خطر القوات العربية (جيش الجهاد المقدّس).
   - الدفاع عن المناطق الاستيطانية التي تقع خارج حدود الدّولة اليهودية وتوسيع حدود الدّولة إلى أبعد من حدود التقسيم.

2. السيطرة على طرق المواصلات وعلى الخدمات من خلال:
   - الاستيلاء على طرق المواصلات، وحمايتها، وفتحها أمام القوّات اليهودية قبل رحيل البريطانيين.
   - نسف الجسور والطرق في عمق المناطق العربية، والسيطرة عليها، وتدمير القرى الفلسطينية الواقعة بقربها.
   - السيطرة على المرافق الحيوية والخدماتية، وحرمان الفلسطينيين من استخدامها.

3. إبادة وتدمير القوّات العربية الممثلة بجيش الجهاد المقدّس.
4. احتلال وتدمير القرى والمدن العربية من خلال:
- تدمير وحرق القرى العربية المجاورة للمستوطنات اليهودية، وطرد سكانها.
- تلغيم القرى وتدميرها، في حالة عدم تمكن القوّات اليهودية من إحكام السيطرة عليها بشكل دائم، وقطع صلة المواطن الفلسطيني عن بيته وأرضه.
- احتلال المناطق التي تقع في مواقع استراتيجية، والتمركز فيها، وطرد سكانها.
- احتلال المدن والقرى التي لا تبدي مقاومة، والتمركز فيها.
- السيطرة على المباني الحكومية ومناطق الخدمات والشرطة. (عبد الظاهر، 2002، ص ص43-45).

لقد فنّد عدد من المؤرخين، مثل: وليد الخالدي، ونور الدين مصالحة، وإيلان بابه، الإدعاءات والأكاذيب الصهيونية حينما قال الأخير: بأن الوثائق والمعلومات الصهيونية وُجدت " في أرشيفات الجيش الاسرائيلي التي أُفرج عنها أواخر التسعينات بوضوح أنّ الخطة دالت التي أرسلت إلى قادة الألوية لم تكن، كما ادّعى مؤرخون مثل بيني موريس، خطوطا موجهة مبهمة، وإنما أوامر للتنفيذ واضحة جدا "(بابه، 2007، ص93).

من المعلوم بأنّ استراتيجية الهاغاناه هي طرد أكبر عدد ممكن من العرب خارج حدود الدّولة اليهودية؛ وذلك قبل تاريخ الإنسحاب البريطاني المقرر في منتصف شهر أيار/ مايو، ومنذ البداية اعتمدت الهاغاناه على جهاز تجسسي يُسمّى (شيروت يدعوت الشاي)، وقد وفر هذا الجهاز منذ نشوب الثورة الفلسطينية الكبّرى عام 1936، معلومات كاملة عن القرى الفلسطينية، الأمر الذي خدم الهاغاناه أثناء عملياتها في خطة دالِّت. فبعد أنّ اكتسبت الهاغاناه الخبرة الكافية، والمعلومات الوافية عن التجمعات والقرى الفلسطينية التي أبدتْ مقاومة ضدها، عَملَت فيما بعد على استخدام سياسة جديدة في خطة دالِّت ألا وهي (سياسة فرّق تسد الاستعمارية). وفي هذا الصّدد قدّمت الهاغاناه نصائح للقرى الفلسطينية التي لا تبدي مقاومة؛ لتحيدها ولخفض روحها المعنوية والقتالية، واجتمعت مع مخاتير هذه القرى واعتبرت هذه القرى صديقة لها، حيث قدّمت الوعود بعدم التعرض لها وبعدم طرد سكانها؛ وذلك لإبعاد هذه القرى عن ساحات القتال، وللتفرد بالمقاومة الفلسطينية والقضاء عليها. في المقابل استخدمت الهاغاناه اليد الفولاذية وحاربت القرى المعادية لها والتي احتضنت المقاومين الفلسطينيين. ولكن الهاغاناه خرقت الوعود التي قطعتها للقرى الصديقة، ولم تميّز بين الصديق والعدو، واعتبرت أنّ كل الفلسطينيين المتواجدين في حدود دولتها المقترحة هُم أعداءٌ لها، وبالتالي طردت الصديق قبل العدو في كثير من الحالات، كما حدث في خربة

سركس ووادي الحوارث بمنطقة الخضيرة التي لا تزال صديقة للهاغاناه. (مصالحة، 1992، ص168).

لقد استطاعت الهاغاناه عن طريق السياسة المُتبعة من تشتيت الصف العربي، وتحقيق أهدافها واستراتيجيتها التي وضعتها في خطة دالِّت، وسنعالج فيما يأتي أهم العمليات التي رُسمت لطرد العرب في إطار الخطة المذكورة.

2.3.3 عمليات الخطة (دالِّت) والجرائم والمجازر المرتكبة خلالها:

1.2.3.3 عملية نحشون:

اجتمعت قيادة الهاغاناه في منزل دافيد بن غوريون بتاريخ 1948/4/1، وقررت تجهيز قوة عسكرية قوامها (1500) مقاتل؛ بهدف حماية المستعمرات اليهودية الواقعة في منطقة باب الواد على الطريق العام الواصل بين مدينة القدس والسهل الساحلي، وكذلك طرد جميع الفلسطينيين من القرى العربية الواقعة في خطة العملية بعد احتلالها وتدميرها. وبهذا دخلت عملية نحشون في حيز التنفيذ، عندما قامت الهاغاناه باحتلال قرى فلسطينية تقع على الطريق العام وهي: خُلدة، ودير محيسن في تاريخ 1948/4/5، ومن ثم شرعت باحتلال قرية القسطل الواقعة غرب مدينة القدس. (الخالدي، 1998، ص ص115- 116).

شنت الهاغاناه هجوماً كبيراً في 16 نيسان/ إبريل، على قرية سيريس ودمرت خلال هذا الهجوم (25) منزلا، والمدرسة، والمسجد، وطردت جميع سكان القرية، وقتلت ثلاث سيدات في عمر (75- 80) عاما، ومسحت قرية خُلدة عن وجه الأرض في 20 نيسان/ إبريل. ويمكن القول بأنّ عملية نحشون كانت قد وضعت ملامح الجيش الإسرائيلي المُرتقب، وباشر لواء جفعاتي بقيادة (شمعون أبيدان) بالهجوم على القرى الفلسطينية الواقعة في منطقة باب الواد، ودمّر خلال العملية (35) قرية فلسطينية، وهي: خُلدة، ودير محيسن، وساريس، وبيت سوسين، وبيت جيز، وأشواع، وعسلين، وبيت محيسر، وصرعة، وعرطوف، ودير أيوب، ودير أبان، وكسلا، وسفلى، ودير الهوى، بيت نتيف، وجراش، وبيت عطاب، وبيت ام الميس، والجورة، وعلار، ورأس أبو عمار، وعين كارم، ودير ياسين، ولفتا، وبيت تول، والمالحة، وقولونيا، والقسطل، وصطاف، وصوبا، والعقور، والوّلجة، ودير الشيخ، والقبو، وخربة العمور، وقد تم طرد كل السكان الفلسطينيين منها، وأقيمت مستوطنات يهودية جديدة في منطقة باب الواد لمحو معالم القرى الفلسطينية المُهجّرة. كما

أنّ الهاغاناه استخدمت قوة السلاح والرشاشات لطرد الفلسطينيين من قراهم، ودحرجت البراميل المتفجّرة، ونهبت وحرّقت بيوت الفلسطينيين. وإضافة للقرى التي ذُكرت في الأعلى، فقد أكملَ لواء جفعاتي عملياته؛ لتوسيع الطريق العام الذي يربط القدس بتل أبيب، واحتل عشرات القرى مثل: أبوشوشة، وعاقر، وقطرة، وأسدود، ويبنه، وبيت دراس، وبشيت، وبرقة، وبطاني الشرقي والغربي، والسواطر، والقبيبة، والنعاني، والمغار، والشرقية، وبرير، والكوفخة، وحرقة، وزرنوقة وقرى صغيرة مجاورة في الجنوب أيضاً. (مصالحة، 1992، ص ص172-173).

ويمكن القول أنّ معظم هذه القرى كانت صديقة، لكن الهاغاناه أرادت قرى خالية من السكان، بدون الأخذ باعتبار معيار الصداقة مع أحد.

حاولت القوات الفلسطينية بقيادة عبد القادر الحسيني، الردّ على احتلال الهاغاناه لقرى باب الواد، وهاجمتها في عدة مواقع، وكان آخر هجوم للقوّات الفلسطينية ضد القوّات الصهيونية في قرية القسطل، حيث حاصرت الهاغاناه وحدات جيش الجهاد المقدّس من جميع الجهات، وفي البداية استبسّلت القوّات الفلسطينية وأبدت مقاومة جيدة، ولكن بعد الحصار ونفاذ الذخيرة، أصبحت القوّات الفلسطينية تتراجع شيئاً فشيئاً، وفي نهاية الأمر وبتاريخ 1948/4/8، شنّت قوات من البلماخ والهاغاناه هجوماً كبيراً على قرية القسطل، وقتلت جميع الفلسطينيين هناك بما في ذلك قائدهم عبد القادر الحسيني، وقد أثّر استشهاد عبد القادر الحسيني على معنويات القوّات الفلسطينية بحيث أنهم خسروا المعركة. وتجدر الإشارة إلى أنّ عبد القادر الحسيني قبل استشهاده في معركة القسطل في 1948/4/8، طالب جيش الجامعة العربية (جيش الإنقاذ)، تزويده بالسّلاح والعتاد والرّجال، ولكن قائد جيش الإنقاذ فوزي القاوقجي لم يرد على طلب الحسيني، رغم وجوده على مقربة منه. ويمكن القول بأنّ القاوقجي رفضَ تزويد عبد القادر الحسيني بالسّلاح ووقف في الحياد خلال المعركة القسطل لأسباب عديدة وهي:

1- كرُه القاوقجي للمفتي الحاج أمين الحسيني إبن عم عبد القادر الحسيني.
2- قيام بالمون أحد قادة الهاغاناه، والمتخصص بالشأن العربي، بالكشف عن وثائق ألمانية تُدين المفتي الحاج أمين الحسيني، بأنّه هو من دبّر أمر حبس القاوقجي لدى السلطات الألمانية في زمن الحرب. لهذه الاسباب وقف القاوقجي في دور الحياد، مُتفرجاً على أحداث معركة القسطل دون أنّ يتدّخل فيها. (روغان وشلايم، 2004، ص ص149- 150).

سنقوم فيما يأتي باستعراض عملية دير ياسين ومجزرتها الكبيرة، كما سنتحدث عن عمليات طرد الفلسطينيين والبطش والاحتلال الصهيوني لمنطقة القدس في أعقاب مجزرة دير ياسين.

أولاً: مجزرة دير ياسين

بعد قيام الهاغاناه بإبادة القوّات الفلسطينية في قرية القسطل، توجهت الأنظار إلى قرية دير ياسين القريّبة من قرية القسطل، حيث كانت في ذلك الوقت لا تزال مسكونة بسكانها العرب. وأصّرت القوّات الصهيونية خلال عملية نحشون على إيقاع أشدّ العقوبات بحق سكان منطقة باب الواد، لذلك قام تنظيميّ إتسل وليحي باقتحام دير ياسين الواقعة على المنحدرات الغربية لجبال القدس، وارتكبوا فيها مجزرة من أكبر وأشهر مجازر فلسطين. لقد وضعت تنظيمات إتسل وليحي أهدافاً في دير ياسين، لارتكاب مجزرة كبيرة، وهي:

1- قتل جماعي لسكان قرية دير ياسين.
2- توسيع الطريق العام الرئيسي في منطقة باب الواد، وطرد سكان قرى منطقة القدس.
3- بث الخوف والذّعر في نفوس العرب، لخفض الروح والمعنويات الوطنية.
4- احتلال القرى الموجودة في محيط مدينة القدس .

أعدّت إتسل وليحي نفسهما لارتكاب مجزرة بشرية كبيرة في قرية دير ياسين في 1948/4/9، ودخلتا القرية في ساعات الفجر بقوّة مسلحة مزودة بالبنادق، والرشاشات، والمواد المتفجرة، ومكبرات الأصوات، وبقوام (120) عنصر. وفي بداية الهجوم فشلت القوّات الصهيونية من إقتحام القرية؛ بسبب المقاومة العنيفة للأهالي، ووقعت خسائر كبيرة بين صفوفهما. وبعد وقت قصير أعدّت إتسل وليحي هجوماً آخر بعد وصول إمدادات عسكرية من القائد المحلي للهاغاناه دافيد شالتائيل، حيث أرسل الأخير ذخيرة عسكرية، ومدافع هاون، ورجال من قوات البلماح، لمساعدة جنود إتسل وليحي في ارتكاب المجزرة. وفي هذا السّياق، دخلت التنظيمات الصهيونية قرية دير ياسين وأخمّدت المقاومة الشعبية فيها، وقتلت الرجال والنساء والأطفال في القرية، ودمرت البيوت، وسرقت الممتلكات الخاصّة والثمّينة. بلّغت حصيّلة شهداء مجزرة دير ياسين (250) شخصاً، حيث قُتلوا بدم بارد، وعند إنتهاء المجزرة قام جنود إتسل وليحي بجمع بعض الناجين من السكان، ووضعوهم في شاحنة كبيرة، وراحوا يطوفون بهم في أحياء ماهانة يهودا، وزخرون يوسف في القدس، وبعد استعراض موكب الانتصار أمام يهود القدس عادوا بهم إلى دير ياسين وقاموا بإعدامهم. (محارب، 1981، ص ص 348- 349).

إنّ إحصائية ضحايا مجزرة دير ياسين التي قام بها ممثل الصليب الاحمر الدولي جاك دو رينييه، كانت أكبر من الإحصائية التي وردت في دراسة محارب (1981)، وغيرها من الدراسات التي بحثت في نفس الموضوع، حيث أكّد فيَدال (2002)، بأن رينييه أحصىّ من كان في دير ياسين بعد دخوله القرية عقب إنتهاء المجزرة وقال:" كان في هذه القرية أربعمئة شخص، فرّ منهم نحو خمسين وبقي ثلاثة في قيد الحياة، أمّا الباقون جميعاً فقد صُفوّا عن سابق تصور وتصميم" (ص88).

نستنتج من ذلك، بأنّ عدد ضحايا دير ياسين كان قد بلغَ بحسب إحصائية رينييه (347) شخص من أصل حوالي (1000) شخص كانوا يسكنون في القرية، كما وتجدر الإشارة إلى أنّ إتسل وليحي حاولتا بقدر المُستطاع عدم إدخال رينييه إلى قرية دير ياسين، إلّا بعد يومين من ارتكاب المجزرة؛ وذلك لطمس تفاصيلها ومعالمها.

كذلك قامت التنظيمات الصهيونية في دير ياسين بانتهاك حرمة أجساد النساء، وسرقوا المجوهرات الثمينّة، وتم اغتصاب أعداداً كبيرة من النساء لاسيما بنات المدارس ثم قُتلن بعد أن تم تشويههن. وعلى إثر هذه المجزرة الكبيرة، أكّد الصحافي الاسرائيلي بن فيرد الذي استند إلى شهادات من المحفوظات لمن شارك في الهجوم وغيرهم من جنود الهاغاناه وقال: بأن جنود الهاغاناة وجدوا " بعد المجزرة ببضعة أيام عشرات الجثث التي لم تدفن، وبينها جثث أطفال رُضّع ونساء وشيوخ. وكان ثمة جثث بلا رؤوس وأخرى مبقورة البطون. وعثر على الكثير من النساء داخل بيوتهن اجسادهن مخرمة بطلقات نارية" (مصالحة، 1992، ص179).

وفي تاريخ 1972/4/2، أيّ بعد أكثر من عقدين من الزمن على ارتكاب الصهاينة مجزرة دير ياسين، نشرت صحيفة يدعوت أحرنوت الإسرائيلية نصوص كتبها جندي إسرائيلي ويُدعى (مئير باجيل)، وكان قدّ شارك كجندي في مجزرة دير ياسين. ويقول باجيل في كتاباته التي نشرتها الصحيفة، بأنّ جنود إتسل وليحي أطلقوا النار في دير ياسين على من شاهدوه في الشوارع والطرقات والأزقة، دون تمييز بين الرجال والنساء والشيوخ والأطفال. كما يُضيف باجيل في منشوراته أيضاً، بأنّ الأعمال العسكرية الإرهابية التي نفذتّها التنظيمات الصهيونية أوقعت حوالي (354) ضحية عربية، حيث وجدت الجثث أثناء احتلال دير ياسين في كل الاماكن والشوارع والبيوت العربية (أحمد، (ب. ت)، ص ص23– 24).

لم تتوقف الصورة عند هذا الحد، حيث استنكر العالم الوسائل التي اتبعها الصهاينة في قرية دير ياسين، ورفضوا الأساليب اللاإنسانية في طرد الفلسطينيين، وقد علّق المؤرخ الشهير توينبي على مجزرة دير ياسين حين قال: "بأنها جريمة شبيهة بجرائم النازية ضد اليهود. أما الصهيونيون فقد اعتبروها وسيلة مثلى ضرورية لطرد العرب وتحقيق أهدافهم" (عبد الدائم، 1998، ص13).

ولم يقلل زعيم إتسل، وقائد المجزرة مناحيم بيغن من إعجابه لما حدث في دير ياسين فقد " فاخر مناحيم بيغن –رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق – بهذه المذبحة في كتابه الثورة، فيقول: كان لهذه العملية نتائج كبيرة غير متوقعة، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي فأخذوا يفرون مذعورين" (الحمد، 2001، ص24).

وعندما تحقق هدف مجزرة دير ياسين، أسرعت كل من الوكالة اليّهودية والهاغاناه، لإدانة المجزرة والتنصل منها، حيث تم توجيه أصبع الاتهام لتنظيمي إتسل وليحي، وقد أكّد دافيد شالتائيل في بيان له بعد أربعة أيام على حدوث المجزرة،" أنّ الخزي الذي أصاب المقاتل العبري، والقلم العبري، سوف يحتاج إلى وقت طويل حتى يمحى من الذاكرة، وأن ما قامت به الأرجون وليحي هو من أعمال البربرية وليس عملاً بطولياً "(عبد الظاهر، 2002، ص50).

لقد كانت مجزرة دير ياسين عنصراً حاسماً ومسرعاً، للتهجير الجماعي لعرب فلسطين، إضافة إلى ذلك، قامت قوّات الهاغاناه والبلماخ باستغلال المجزرة، وشنّت هجمات مُتفرقة على المدن والقرى الفلسطينية في كافة أرجاء فلسطين، وحرّقت ودمّرت البيوت فوق رؤوس أصحابها، لإجبارهم على الرحيل بأسرع وقت.

ثانياً: استمرار عمليات الإحتلال والطرد في منطقة القدس بعد مجزرة دير ياسين

أكملت القوّات الصهيونية هجومها على مدينة القدس وبالتحديد على منطقة باب الواد، وبعد الإنتهاء من عملية نحشون، باشرت كل من الهاغاناه وإتسل بتنفيذ العمليات التي وضعتها مسبقاً، ونستطيع القول بأنّ أهم هذه العمليات التي حدثت في باب الواد هي عملية يبوسي، وعملية مكابي، وسنتناول ذلك فيما يأتي.

حدثت عملية يبوسي على أربعة محاوّر أو جبهات، وهي:

1- الجبهة الشمالية الغربية: وقد هاجمت القوّات الصهيونية قرى منطقة اللطرون، وحاولت احتلال طريق المواصلات العام للمنطقة، ولكن العملية فشلت. بالاضافة لذلك، قامت القوّات الصهيونية بالهجوم على حي شعفاط لإحتلاله، لكنّها لم تنجح في مهمتها؛ بسبب مقاومة السكان العرب.

2- الجبهة الشرقية: شنّت القوّات الصهيونية هجوماً على البلدة القديمة، وفشلت في احتلالها، وأعادت الهاغاناه المحاولة مرّةً أخرى بعد اندلاع الحرب في 15 أيار/ مايو، إلا أنّها تكبدت خسائر كبيرة من قبل الجيش الأردني الذي إستنجد به سكان البلدة القديمة حينذاك، وأَوقف هجوم الهاغاناه؛ لكن الهاغاناه في مراحل متقدمة من الحرب استطاعت إحتلال البلدة القديمة.

3- الجبهة الشمالية للبلدة القديمة: شنّت الهاغاناه هجوماً كبيراً على حي الشيخ جراح، ونسفت وفجّرت عدد كبير من بيوت الحي؛ ولكن البريطانيين تدّخلوا في الومّضة الأخيرة للهجوم، وأوقفوا عمليات الهاغاناه.

4- الجبهة الجنوبية: قصفت القوّات الصهيونية حيّ القطمون بمدافع الهاون عيار (3) إنش، وقصفت أيضا الأحياء العربية الأخرى المجاورة له. واستمر الهجوم الصهيوني على حيّ القطمون حتى تم احتلاله في نهاية الأمر بتاريخ 30 نيسان/ إبريل، وبعد طرد سكان حي القطمون هاجم الجنود والمستوطنون اليهود الحيّ والبيوت العربية الفارغة، وراحوا يسرقونها، ويأخذوا حاجياتها وأغراضها، مثل: الأثاث، والملابس، والأجهزة الكهربائية. (بابه، 2007، ص ص110- 111).

أمّا بالنسبة لعملية مكابي، فقد كانت هذه العملية، متممة لعملية نحشون التي ذُكرت فيما سبق، وهاجمت الهاغاناه في عملية مكابي منطقة باب الواد في أوائل شهر أيار/ مايو، وقد هدفت العملية إلى: توسيع طريق القدس- تل أبيب، وفك الحصار عن القدس، وخلال الهجوم الصهيوني أكملت الهاغاناه احتلال قرى باب الواد، وطردت أغلب سكانها، كذلك احتلت الهاغاناه قرية بيت محسير في 11 أيار/ مايو، بعد حصار دام نحو ثلاثة أيام، وطُرد سكانها، وسُرقت بيوتها، ونُهبت مُقدّرات القرية تماماً كما حدّث في عملية يبوسي السابقة. (أبو غوش، 2004، ص137).

وفي نهاية عمليات ومعارك باب الواد، وكذلك قبل نشوب الحرب في منتصف أيار/ مايو، فقد احتلت القوّات الصهيونية (39) قرية، و(8) أحياء عربية في المنطقة الرابطة بين مدينة القدس والسهل الساحلي، وطردت سكانها، وأحرقت المنازل فيها، ما عدا بعض البيوت الجميلة التي لا تزال قائمة حتى اليوم، حيث تسكنها عائلات يهودية. (بابه، 2007، ص111).

2.2.3.3 عملية المكنسة (متاتي):

بدأت عملية المكنسة في 1948/4/12، واستمرت حتى 1948/4/18. وقد هدفت الهاغاناه من عملية متاتي إلى: احتلال مدينة طبريا والقرى المحيطة بها، وطرد الفلسطينيين منها، حيث كانوا يشكلون قرابة ستة آلاف نسمة. ومنذ شهر شباط/ فبراير 1948، شرعت القوّات الصهيونية بحملة اعتداءات ومضايقات على سكان مدينة طبريا وقراها، وتزايدت وتيرة هذه الاعتداءات مع بداية شهر نيسان/ إبريل، حين هاجمت الهاغاناه قرية المنارة جنوب طبريا وطردت سكانها. وفي 12 نيسان/ إبريل حاصرت الهاغاناه محيط مدينة طبريا، وهاجمت قرية ناصر الدين، التي تعلو مدينة طبريا من الناحية التضاريسية، واحتلتها احتلالاً كاملاً، وارتكبت بحق سكانها مجزرة كبيرة حيث قَتلت حوالي (50) عربي بدم بارد، ودمّرت ممتلكاتها، وحرقت بيوتها، وكذلك طردت ما تبقى من سكان قرية ناصر الدين تحت تهديد السلاح. إضافة إلى ذلك، فقد قامت قوات الهاغاناه والبلماخ باحتلال تلة الشيخ قدّومي، وقطعت الطريق الرئيسي الذي يربط مدينة طبريا بقرية لوبيا، وعزلت طبريا عن فلسطين من الجهة الجنوبية والغربية، وأبقت الطريق ممّهداً ومفتوحاً لطرد العرب إلى الدول المجاورة من الشمال إلى سوريا، ومن الشرق إلى الأردن. وفي ظلّ هذا الحصار والاحتلال، فقد استخدمت القوّات الصهيونية عدة أساليب فور احتلالها لمدينة طبريا في (16-17) نيسان/ إبريل، مثل: دحرجة البراميل المتفجرة من التلال التي تعلو المدينة، ونسف البيوت بالديناميت، وضرب المدينة بمدافع الهاون المُدمرة، وبث الأصوات المخيفة والصُراخ عن طريق مكبرات الصوت والسماعات الضخمة. (موريس، 1993، ص ص84- 85).

وخلال عملية متاتي، ساعد البريطانيين الهاغاناه في عمليات طرد الفلسطينيين عن طريق رفض تلبية النداءات العربية؛ لوقف الهجمات الصهيونية، وبث الإشاعة الكاذبة، كما أنهم ساهموا في إحضار "سيارات باص وشاحنات وحمّلوا العرب عليها ونقلوهم تحت الحراسة البريطانية إلى الناصرة وإلى شرق الأردن" (المصدر السابق، ص85).

لقد كانت هذه معارك طبريا، ومجزرة ناصر الدين من أهم العوامل التي أدّت إلى نجاح الصهاينة في طرد الفلسطينيين، كما أن الأصداء التي تركتها الجرائم الصهيونية، لا سيما معارك باب الواد ومجازرها قد أثرت بشكل كبير على فلسطين بأكملها.

3.2.3.3 عملية الكماشة (مسبارابيم):

باشرت القوّات الصهيونية بعد احتلال مدينة طبريا، بتنفيذ عملية مسبارابيم أو الكماشة على مدينة حيفا، فلم تكن عملية مسبارابيم هي الأولى على حيفا، بلّ أنّ المدينة تعرضت لهجّمات صهيونية كبيرة ومتعددة في الأشهر السابقة.

لقد كانت حيفا تُعتبر من أكبر المدن الفلسطينية من حيث التعداد السكاني والاختلاط، بَيْد أنّ تعداد سكانها بلغَ قبل بدء تنفيذ خطة دالِّت حوالي (140) ألف نسمة، وكان العرب يشكلون فيها نصف هذا العدد. وفي هذا السّياق، أوكلت الهاغاناه مهمة احتلال مدينة حيفا إلى لواء كرملي، حيث هدفت العملية إلى: الإستيلاء على مدينة حيفا، وطرد العرب من الأحياء المُختلطة وحصرهم في منطقة جغرافية واحدة بالمدينة. وأصدرت الهاغاناه لجنودها أوامر عسكرية قبل الهجوم على حيفا في 21- 22 نيسان/ إبريل، وتقضي هذه الأوامر بطرد سكان المناطق العربية التالية: وادي رشميا، وحليسة، ووسط حيفا القديمة، ومغارة الياهو، والمستعمرة الالمانية، وشارع يافا، وشارع الناصرة، وحي السمكرية، وبلد الشيخ، والمركز التجاري القديم والجديد، كما أنّ الأوامر نصّت على حصر الوجود العربي في وادي النسناس ووادي الصليب. (المصدر السابق، ص87).

أصبحت خطة الهجوم مدروسة بشكل عسكري وتنظيمي؛ لذا شرعت القوّات الصهيونية بهجوم في 21 نيسان/ إبريل على مبنى الأقاليم العربية الشرّقية (بيت نجادا)، وانهارت القوّات العربية المُرابطة هناك، وقصف الصهاينة مدينة حيفا بمدافع الهاون الثقيلة، ودحرجوا البراميّل المتفجرة من أعالي جبل الكرّمل على الأحّياء العربية، إضافة إلى ذلك، قامت القوّات الصهيونية بدبّ الرعب بين المواطنين من خلال الإشاعات التي نشرتها بأنّ اليهود سيطروا على الطرق المرتبطة بالمدينة، وطوّقوها من جميع الجهات وطالبوا العرب بإلقاء سلاحهم والإستسّلام.

لقد ترتّب على هذا الهجوم الصهيوني المُحكم، تدمّير البيوت العربية من خلال التفجيرات التي أحدثتها القوّات الصهيونية، وقُتل عدد كبير من الفلسطينيين؛ بفعل عمليات تفجّير البيوت العربية، وقُنص عدد كبير من الأهالي خلال تنقّلهم من مكان لآخر تمامًا كما حدث في وادي النسناس والبلدة القديمة، ورافق ذلك وقوع أعداد كبيرة من الجرحى، وفي ظلّ هذه العملية الكبيرة، خرج سكان حيفا مذعورين من البطش والتنكيل الصهيوني الذي حلَّ بهم، وكانت أصوات المكبرات تدوّي، وتحث الناس على التجمع في سوق الميناء، والرعب يسيطر عليهم، وتدفّق الأهالي صوب الميناء. وتجدر الاشارة إلى أنّ سكان حيفا كانوا قد حاولوا وقف الهجّمات الصهيونية عليهم، عن طريق الإتصال

والتنسيق مع البريطانيين، إلّا أنّ ذلك حال دون فائدة، حيث امتنع البريطانيون عن تقديم أيّ مساعدة أو عون لأهالي مدينة حيفا. وبلغَ تعداد السكان الذين تجمعوا عند الميناء في 21 نيسان/ إبريل أكثر من (10) آلاف شخص من بينهم رجال وشيوخ ونساء وأطفال، وقَنصت قوات الهاغاناه المراقبة لحركة سير العرب أعدادا كبيرة من السكان أثناء تجمعهم في الميناء، وأطلقت النار بين حشودهم؛ بهدف تسريع هجرتهم، وقتل بصيص أمل عودتهم إلى ديارهم. وبالتالي ركب سكان حيفا القوارب والسفن، وامتلأت القوارب بالناس، وغرق كثير منهم، كما ساهم البريطانيون في نقلهم إلى مدينة عكا، وإلى مدن ومناطق أخرى مثل: صور، وصيدا في لبنان. (الخالدي، 1998، ص ص130-131).

ونقل أيضاً بابه (2007) شهادة أحد الناجين من سكان حيفا حيث قال:" داس الرجال أصدقاءهم وداست النساء أطفالهن. وسرعان ما امتلأت القوراب في الميناء بحمولتها البشرية. وكان الازدحام فيها مخيفاً. وانقلب كثير منها وغرق ركابه جميعاً" (ص108). لقد كانت عملية حيفا كبيرة ومُعقّدة، فبعد حسّم الأمر العسّكري لصالح الهاغاناه، توسط ستوكول البريطاني لإيجاد صيّغة تفاهم بين الطرفين، واشترطت الهاغاناه على العرب تسليم أسّلحتهم. وفي نهاية المطاف، وافق الطرفان بالإجماع على وقف النار؛ وكان ذلك يعني تحقيق عملية حيفا لأهدافها. وفي 23 نيسان/ إبريل أعلن موشيه كارمل قائد لواء كرّملي سيطرة الإدارة العسكرية الصهيونية على مدينة حيفا حيث بقيّ حوالي أربعة آلاف عربي، من أصل (70) ألف كانوا قبل بدء العملية. وفي 24 نيسان/ إبريل استكملت الهاغاناه هجّماتها العسكرية على القرى الواقعة جنوب شرق مدينة حيفا مثل: بلد الشيخ، وحواسة، والطيرة، وعين الغزال، واجزم، وأُم الشوف، ورافق ذلك طرد لأعداد كبيرة من سكان تلك المناطق بعد أنّ تم عزلها عن حيفا، كذلك تمّ تدمير القرى القريبة من مدينة حيفا. (موريس، 1993، ص ص96- 98).

4.2.3.3 عملية الخميرة (حميتس):

حدثت عملية حميتس أو الخميرة على مدينة يافا وضواحيها، وذلك بعد عملية حيفا مباشرة، وقد كانت عملية يافا تهدف إلى:

1- احتلال مدينة يافا العربية.
2- هدم المنازل والأحياء، والقرى المجاورة ليافا.
3- طرد الفلسطينيين من مدينة يافا ومحيطها وقراها.

وتجدر الاشارة إلى أنّ تعداد سكان يافا كان في ذلك الوقت يبلّغ ما بين (70 – 80) ألف مواطن، وكانت مدينة يافا من المدن الفلسطينية الهامة ذات الوزن السياسي والديموغرافي الكبير. اشتركت كل من إتسل والهاغاناه في عملية حميتس، فقادت إتسل عملية مدينة يافا، بينما قادت الهاغاناه عملية القرى المحيطة بيافا، وبدأت عملية يافا أولاً بقيادة إتسل، وقد اعتبرت اتسل بأنّ موقع يافا القريب جداً من تل أبيب سوف يشكل عليها خطر ولذلك رسمت خطتها بالهجوم على يافا في مرحلتين:
الأولى: بدأت في الفترة الواقعة بين 24–27 نيسان/ إبريل، وقد اتخذت إتسل في شكل هذا الهجوم قصفاً شديداً وعشوائياً بالقنابل التي كانت من نوع مورتر، وألّقتها على مناطق في وسط المدينة، وعلى المرفأ، وعلى أحياء أخرى وسط المدينة مثل حي العجمي، وجباليا. استمر هذا الهجوم ليلاً ونهاراً بدون انقطاع وبدون توقف، الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات الشهداء من المدنيين، ومئات الجرحى، كما أدى ذلك الهجوم أيضاً إلى سيطرة حالة من الذعر والخوف الكبير بين سكان المدينة، حيث خرج آلاف المواطنين هاربين من بيوتهم التي أضحت تُدمر فوق رؤوسهم، وفرّوا نحو البحر ونحو مناطق أخرى كالمناطق الشرقية مثلاً. أمّا المرحلة الثانية: فبدأت في الفترة الواقعة ما بين 27 – 28 نيسان/ إبريل، حيث كانت هدفت القوّات الصهيونية في هذه المرحلة إلى فصل حيّ المنشية الواقع شمال يافا عن المدينة نفسها، وقد هاجمت إتسل وضغطت بقوّة لتحقيق ذلك حتى نجحت بعد حوالي خمسة أيام، كما نجحت في الوصول إلى البحر وقطعت الطريق بين حي المنشية ومدينة يافا. (الخالدي، 1998، ص136).

وفي نفس السياق، ساعدت الهاغاناه تنظيم إيتسل في حيّ المنشية، وهاجمت الهاغاناه في أيام 28 و 29 و 30 نيسان/ إبريل القرى المجاورة ليافا واحتلتها بالكامل، وهذه القرى هي: ساقية، وسلمة، ويازور، والخيرية، وتجدر الإشارة إلى أنّ الهاغاناه وجدت أقليةً سكانيةً في هذه القرى، حيث قامت بطردهم نحو المنطقة الشرقية. وكذلك سجلت التقارير أكثر من (120) إصابة في هجوم حيّ المنشية، كما قُتل بفعل الهجوم الصهيوني الكبير (26) مدنياً، وجاء في تقرير استخبارات إتسل في يوم 28 نيسان/ إبريل تلخيصاً لأحداث يافا، حيث شمل التقرير على أنّ القصف أصاب مراكز عديدة مثل: البلدية، ومكتب البريد، والمرفأ. لقد شُلت حركة المواصلات داخل المدينة وعلى أطرافها، وعانى الأهالي من الجوع بسبب قلة الغذاء، وأصبحت فنادق يافا عبارة عن مستشفيات؛ لمعالجة الإصابات التي تسببت فيها إتسل والهاغاناه جراء هجومها على يافا، كما وسبب القصف الكبير حالة من الهلع بين المواطنين، وكان الازدحام واضحاً على الميناء تماما كما حدث في مدينة حيفا. تشكّل بعد الهجوم الصهيوني على مدينة يافا خوّف في نفوس الأهالي بأنّ يلاقوا مصيراً كمصير دير ياسين، بَيْد أنّ القوة التي ارتكبت مجزرة دير ياسين هي نفسها (إتسل) التي هاجمت مدينة يافا، لقد طرد أهالي يافا عن طريق البحر فركبوا القوراب والسفن الصغيرة بطريقة فوضوية

وعشوائية، وغرق كثير منهم في البحر. (مصالحة، 1992، ص177). ومن هذه الجموع التي طردت من يافا إلى الميناء، الشهيد صلاح خلف (أبو إياد) الذي كان يبلغ من العمر 15 عام، حيث شهد تلك الأعمال التي حدثت في مدينته، وأرَّخها في كتابه (فلسطيني بلا هوية)، ويقول صلاح خلف (ب.ت):" لم يكن لدينا من وسيلة أخرى للنجاة بأنفسنا إلا طريق البحر. وكان أن أقلعنا، والدي وأشقائي وشقيقاتي الأربعة وعديدون آخرون من عائلتنا، في ما يشبه أن يكون مركبا تحت وابل من القذائف التي كانت تطلقها المدفعية اليهودية المتمركزة في التجمعات المجاورة "(ص1).

وقبل دخول الجيوش العربية بيومين، بقي في مدينة يافا ما بين (4-6) آلاف عربي، بَيْد أنّ بن غوريون لم يعتبر ذلك العدد من الفلسطينيين معيق لقيام الدولة الإسرائيلية.

5.2.3.3 عملية يفتاح:

عملية يفتاح هي عملية ضمن إطار خطة دالِّت، وحدثت في مدينة صفد شمال فلسطين، وقد كان عدد سكان المدينة آنذاك حوالي (12) ألف عربي و(1500) يهودي. وهوجمت مدينة صفد والقرى التابعة لها في أوائل شهر أيار/ مايو 1948، أي في أعقاب سقوط مدينة حيفا، وكان الهدف من العملية هو:

1- احتلال وإخضاع مدينة صفد وقراها.
2- طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين بالقوة العسكرية إلى دولتي لبنان وسوريا.

ولإجل ذلك، فقد شرعت البلماخ بالهجوم على القرى الشمالية والغربية لمدينة صفد في 1 أيار/ مايو 1948، واحتلت قريتي بيرية، وعين الزيتون حيث ارتكبت في الأخيرة مجزرة كبيرة لدى دخولها ومحاصرتها، وقد كُشف النقاب عن مجزرة عين الزيتون في عام 1985. وبخصوص مجزرة عين الزيتون، فقد هاجمت البلماخ القرية بعد أنّ حاصرتها وطوقتها، وخلال إقتحامها فقد تمّ تدمير البيوت بعد مداهماتها واعتقلت البلماخ حوالي (100) عربي وقامت بربط أيديهم وأرجلهم وأبقتهم في الوادي بالقرب من القرية، وبعد مرور يومين قامت البلماخ بقتل جميع هؤلاء الأسرى وهم موثقو الأيدي والأرجل بدم بارد. (محارب، 2013).

لم تكن مجزرة عين الزيتون أقل شأناً من المجازر الأخرى التي ارتكبها الصهاينة بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني، بَيْد أنّه وبعد يومين من وقوع المجزرة حاول جزءًا من سكان القرية الرجوع إلى بيوتهم، لكن البلماخ طاردتهم وألقت عليهم النيران، وإزاء ذلك قُتل عدد من أبناء القرية، وهرب

البقية أمام النيران الصهيونية التي لا تعّرف الرحمة. لقد قامت قوة البلماخ بتدمير ما تبقى من بيوت القرية، ومسحت القرية عن الوجود لقتل بصيص أمل العودة عند الفلسطينيين. وفي أعقاب وصول أنباء مجزرة عين الزيتون إلى مسامع أهالي مدينة صفد وقراها، بدأ الخوف يسيطر على الاهالي، وفي 7 أيار/ مايو 1948، اعتدت البلماخ على مدينة صفد وقصفت بيوتها. كذلك طّورت البلماخ في 9 أيار/ مايو، هجومها واحتلت قرية عكبرة جنوب صفد، حيث وُجدت شبه خالية من السكان؛ بسبب الأثر الكبير الذي تركته مجزرة عين الزيتون في نفوس سكان المنطقة. وفي 10 أيار/ مايو، هاجمت البلماخ بقوة مدينة صفد وقصفتها بمدافع الهاون، ومدافع مضادة للدبابات، وطردت بعض القوات التي وجدت هناك من جيش الإنقاذ، وأبقت الطريق مفتوحة ناحية سورية ولبنان؛ لتسهيل عملية طرد السكان إلى هناك، وفي 11 أيار/ مايو طردت البلماخ جميع سكان صفد وقراها، وعندما دخل الجنود إلى بيوت صفد فوجدوا حوالي (100) شخص من الشيوخ الطاعنين في السن، وطردوهم بالقوة إلى لبنان. (موريس، 1993، ص ص103- 106).

6.2.3.3 عملية جدعون:

بدأت عملية جدعون على مدينة بيسان في أوائل شهر أيار/ مايو 1948، واحتل فيها لواء جولاني التابع للهاغاناه مدينة بيسان في 11 أيار/ مايو. فقد كان عدد سكان بيسان آنذاك ستة آلاف نسمة، وعلى نفس نهج عملية صفد، فقد تمّ احتلال القرى في البداية، وحرقوها، وطردوا سكانها.
احتلت الهاغاناه قرية سيرين الواقعة قرب بيسان، وحُكم عليها بالهلاك؛ بسبب ولائها للمفتي الحاج أمين الحسيني. وتقول الدوّاعي الصهيونية بأنّه وجد في القرية عشرة أشخاص من حمولة أبو الهيجاء، حيث شاركوا في ثورة 1936، بحسب استخبارات الهاغاناه لعام 1943، ولإجل ذلك فقد تمّ طرد سكانها. (بابه، 2007، ص ص117- 118).

لقد استسلمت مدينة بيسان للقوّات الصهيونية بعد القصف العنيف من قبل الهاغاناه في 11 أيار/ مايو، وقد تمّ طرد الأغلبية الكبيرة من سكان المدينة إلى شرق الأردن، وجزء منهم طُرد نحو مدينة الناصرة التي امتلأت بالعرب المُهجرين، والقسم الآخر طُرد إلى مدن الضفة الغربية مثل: مدينة جنين القريبة. وبعد سقوط مدينة بيسان، رجعت نسبة قليلة من العرب متسلّلة إليها؛ بسبب قرب المدينة جغرافياً بالنسبة لمدينة جنين ولمنطقة شرق الأردن، لكن الهاغاناه قامت بطردهم بعد دخول المدينة، بالقوّة العسكرية، كما تمّ تدمير بيوت السّكان تدميراً كاملاً في حزيران/ يونيو 1948. (موريس، 1993، ص108).

7.2.3.3 عملية بن عامي:

استهدفت هذه العملية مدينة عكا وقراها، وقررت الهاغاناه طرد سكان عكا؛ استكمالاً لخطة دالِّت، ولربط المستوطنات اليهودية ببعضها البعض، كذلك بسبب التزايد الكبير لأعداد سكان المدينة الناجم عن الهجرات العربية التي جاءت إليها من المدن والقرى المجاورة، حيث ازدادت أعداد سكان مدينة عكا إلى حوالي (40) ألف نسمة، من أصل (15) ألف. لقد انتهجت الهاغاناه فور هجومها على مدينة عكا في 14 أيار/ مايو طُرق وأساليب مختلفة جعلت العلاقة تسوء مع بريطانيا، حيث قامت بزرع الجواسيس في المدينة؛ لنقل الأخبار عمّا يجري بين جموع السكان الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، قامت الهاغاناه بتلويث مياه الشرب (ينابيع الكوبري) بجراثيم التيوفئيد، حيث تسّمم على إثر هذا العمل عدد كبير من الفلسطينيين والبريطانيين، وخرجت الهاغاناه تدّعي في تبريرها للجريمة أنّ تلوث المياه ناجم عن الازدحام السكاني والأوضاع غير الصحية. لقد تدهورت معنويّات السكان؛ نتيجة للحصار المفروض، والدّعوات الصادرة عبر مكبرات الصوت والتي تُنادي بالابادة أو الاستسلام، ناهيك عن الأعمال التي قامت بها الهاغاناه، مثل: قطع التيار الكهربائي عن المدينة. وفي 14 أيار/ مايو، احتلت الهاغاناه قرية السومرية في الشمال وطردت جميع سكانها، كما تمّ احتلال قرية الزيب الواقعة على الساحل، وقُصفت القرية بالمدفعية حتى أُخليت تماماً من سكانها. أمّا بخصوص قرى عكا الشمالية، ففي بداية الهجوم طُرد معظم سكان قرية البصّة القريبة من الحدود اللّبنانية تحت قوة وتهديد السلاح إلى الشمال، وبقي نحو (100) مواطن فيها، وقد طردوا أيضاً عقب احتلال القرية إلى قرية المزرعة الساحليّة والتي أصبحت مكاناً لتجمّيع العرب فيها. وبعد أنّ دخلت الهاغاناه مدينة عكا، فتعرّضت المدينة لحالات من السلب والنهب، وتمّ سرقة أمتعة وحاجيات الفلسطينيين التي كانت لازمّة للمهاجرين اليهود الجدد، وطرد معظم سكان المدينة إلى الشرق حيث كان هنالك ثغرة قامت الهاغاناه بفتحها، لطرد سكان مدينة عكا.

وفي نهاية المطاف، أكملت الهاغاناه عملياتها على مدينة عكا خلال الفترة ما بين 20 و 21 أيار/ مايو 1948، أيّ بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، حيث هاجم لواء كرملي القرى الفلسطينية الواقعة إلى الشرق منها، وطرد سكان قرى: البكر، والطل، وأُم الفرج، والنهر، ودُمرت البيوت، وقُتلت أعداداً كبيرة من السكان. (المصدر السابق، ص ص122-123).

8.2.3.3 عملية باراك:

أتمّ لواء جفعاتي بموجب خطة دالّت طرد سكان عشرات القرى من مناطق جنوب فلسطين خلال عملية باراك. وقد طُرد سكان هذه المنطقة إمّا بأوامر عسكرية صادرة عن القوّات الصهيونية، أو بتهديد السلاح. (الخالدي، 2013، ص ص 315-316).

لقد أكملت القوّات الصهيونية احتلال المنطقة الجنوبية، بعد دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، واندلاع الحرب في 15 أيار/ مايو 1948، ويمكن القول بأنّ معظم عمليات خطة دالّت قد نجحت في تحقيق أهدافها، حيث طرد عدد لا بأس به من الفلسطينيين عنوةً من ديارهم، وأضحوا لاجئين في مناطق أخرى، كذلك استطاعت الحركة الصهيونية احتلال مساحة كبيرة من الأراضي التي خصّصها قرار التقسيم للدولة اليهودية، اضافة إلى استيلاء الصهاينة على الطرق الرئيسية، وإبادة جيش الجهاد المقدّس في معارك متفرقة بفلسطين.

وفي 1 حزيران/ يونيو من العام 1948، صدر تحليل إحصائي عن قسم الإستخبارات في الجيش الاسرائيلي، يؤكد بأنّ عدد الفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم وبلادهم (370) ألف نسمة، وقد كانت نسبة الذين طردوا بفعل العمليات العسكرية المباشرة التي قادتها القوّات الصهيونية هي (84%). (مصالحة، 1992، ص177).

ويمكننا الإستنتاج بأنّ قسم الإستخبارات في الجيش الاسرائيلي تعمد على نشر هذه الأرقام والنسب المئوية؛ وذلك لترهيب السكان، وللتسبب بهجرات إضافية تساعد على تحقيق كل الخطط والأهداف التي رسمتها الحركة الصهيونية في وقت سابق.

الخلاصة:

لقد عمل قرار تقسيم فلسطين رقم (181) والصادر في عام 1947، على تغيير ملامح الخريطة الديمغرافية؛ بفعل الجرائم والمجازر الصهيونية التي أعقبته، فمن خلال التواطؤ الدولي-الصهيوني، تمّ طرد عدد كبير من الفلسطينيين خارج بلادهم، واستطاعت القوّات الصهيونية من تحقيق أهم أهدافها ألا وهو طرد الفلسطينيين بالقوة العسكرية من حدود دولّتها المقترحة.

إنّ التجهيز العسكري الذي أعدّته الحركة الصهيونية، كان أشبه بجيش نظامي، وهذا ما يعكس ميل الميزان العسكري لصالح الصهاينة، في المقابل استخدم الفلسطينيون تجهيزاً تقليدياً في مقاومة القوّات الصهيونية.

لم تكن العمليات والمجازر الصهيونية التي نُفذت بحق الفلسطينيين ضبابية، وإنما كانت واضحة وضوح الشمس في وسط النّهار. وقد تواصلت السياسات الصهيونية القاضية بطرد الفلسطينيين خلال فترة نشوب حرب عام 1948، وسنقوم في الفصل الرابع من هذه الدراسة بالوقوف على ذلك.

السياسات الصهيونية المُمنّهجة لطرد الفلسطينيين خلال حرب عام 1948.

1.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 15 أيار- 7 تموز 1948.

2.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 8 تموز- 14 تشرين الأول 1948.

3.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 15 تشرين الأول- 5 تشرين الثاني 1948.

4.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 6 تشرين الثاني 1948- 7 كانون الثاني 1949.

تمهيد:

استغلت الصهيونية نشوب حرب عام 1948، لتنفيذ خُطط وسياسات عديدة، أبرزها: ضمان التفوّق العسكري على الجيوش العربية وهزيمتهم، وطرد أكبر عدد من الفلسطينيين بالقوّة العسكرية من خلال ارتكاب المجازر بحقهم، وهدم البيوت والقرى العربية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتوطين المهاجرين اليهود الجدد في القرى والمدن الفلسطينية. كذلك استغلال ظروف الحرب؛ لإقامة دولة إسرائيل وجلب الإعتراف الدّولي والإقليمي بها.

لقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى عدد من المباحث؛ للتماشي مع جولات الحرب الزمنية وتطوراتها، كذلك سنعالج في هذا الفصل أهم السياسات التي انتهجتها إسرائيل؛ لتنفيذ خططها وعملياتها بحق الشعب العربي الفسطيني.

1.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 15 أيار- 7 تموز 1948:

اشتبكت الجيوش العربية مع الجيش الإسرائيلي في أكثر من جبهة حربية، وفي أكثر من جولة عسكرية، ونفّذت الحكومة الإسرائيلية خططها وسياساتها الموضوعة سلفاً تجاه الفلسطينيين، وسنقوم فيما يأتي بمعالجتها، ولكن قبل ذلك سنقف على واقع وحال الدّول العربية عشية الحرب.

1.1.4 حال العرب عشية حرب عام 1948:

تأثرت الشعوب العربية نفسيًا وعاطفيًا ووطنيًا من الأوضاع التي حدثت في فلسطين عقب صدور قرار التقسيم، فتعالت الصيحات الشعبية العربية مطالبةً جيوشها بالتدخل الفوري في فلسطين، وشن حرب على القوّات الصهيونية، لإنقاذ فلسطين وشعبها. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدّول العربية التي شاركت في حرب عام 1948 كانت حديثة الاستقلال، ولا تزال في مرحلة الاعداد العسكري لجيوشها وقواتها. وفي هذا السياق، أعلنت حكومات الدّول العربية بأنّ جيوشها سوف تدخل إلى فلسطين فور خروج البريطانيين منها، وكانت بريطانيا قد أعلنت في وقت سابق بأن تاريخ خروجها من فلسطين، سيكون يوم 15 أيار/ مايو 1948، وقد حذّرت بدورها الدّول العربية من دخول فلسطين قبل هذا التاريخ.

يبدو أن الدّول العربية كانت ذات مطامع شخصية، أكثر من أنّها مطالع قومية ووطنية، فجامعة الدول العربية مُنقسمة على حالها، وثَمة دول عربية حاولت منع دول عربية أخرى لدخول الحرب، ومثال ذلك: عندما إلتقى ملك الأردن (عبد الله) في أواخر شهري آذار/مارس، و نيسان/ إبريل 1948، مع (رياض الصلح) رئيس الوزراء اللبناني، وحثّه على عدم الاشتراك في الحرب، وخوّفه من قوة اليهود مقارنةً بالعرب، وضرب له مثالاً لتبسيط الأمور من خلال ميزان القوى حيث قال له:" لو أنني خرجت إلى قطيع من الماعز وسألت أول كبش فيه هلّ يحارب أو لا يحارب في فلسطين فإن أول سؤال سوف يسأله لي هو: كم حجم قواتك؟ وكم حجم قوات الخصم؟" (هيكل، 1999، ص44).

اجتمع العرب كثيراً بخصوص القضيّة الفلسطينية قبل وبعد صدور قرار التقسيم، ولكن أهم هذه الاجتماعات كانت بتاريخ 11 أيار/ مايو، حيث اجتمع ممثلو الدول العربية في مدينة دمشق، وتباحثوا في أمور عديدة، واتفقوا في نهاية الأمر على الاشتراك الفعلي لجيوش بلادهم في الحرب. ألحّ الملك عبد الله على الجامعة وعلى الدول العربية، بأنّ يتسلّم قيادة الجيوش العربية من العراقي نور الدين محمود، وكان له ما أراد، وبعد استلامه زمام القيادة، أعلن بأنّه سيتخذ عدة إجراءات وهي:

1- تفكيك وحلّ جيش الإنقاذ العربي، الذي كان بقيادة فوزي القاوقجي قبل بدء حرب عام 1948، لتحلّ مكانه الجيوش العربية النظامية.
2- أعلن بأنّه لا يحق لممثلي الهيئة العربية العليا الممثلة بالحاج أمين الحسيني، أنّ يتحدثوا باسم الشعب الفلسطيني. (خليفة، 1986، ص227).

ومن هنا، فقد بدأت ملامح الإنقسام تتضح بين الجيوش العربية. كما بدأ الغياب والتنّسيق الموّحد بينها يبتعد، وقدّ أثّر ذلك بشكل كبير على مجريات الحرب، وسهّل على الصهاينة طرد الفلسطينيين من بلادهم، وأصبحت مسألة طرد الشعب العربي الفلسطيني مسألة وقت لا أكثر، وسنتحدث عن ذلك لاحقاً.

لقد صوّرت الرواية الصهيونية للعالم، بأنّها تتعرض لحرب طاحنة من قبل جيوش عربية غازية ومدجّجة بالسلاح، ورسمت للعالم سيناريوهات مُرعبة، حيث أنّها ستخضع لهولكوست ثانية، وخطر إبادة حقيقية، وقد كان الهدف من ذلك، هو إيجاد غطاء عالمي عاطفي تسكب فيه الحركة الصهيونية قلوب دول العالم، كذلك أكّد هذا التصّور، الصهيوني هاركابي حين قال:" بأن هدف العرب كان قتل

الكيان السياسي: ويرتبط بهذا الهدف، وفقاً لأقوال هاركابي، هدف آخر، هو قتل الناس بالجملة – إلقاء اليهود في البحر على حد التعبير الشعبي" (روغان وشلايم، 2004، ص140).

لم يكن هاركابي الصهيوني الوحيد الذي جاهر بالكذّب والدّجل، وإنما كان واحداً من مجموعةً قامت بوضع نفس التصّورات، ولكن بصيغ لغوّية مختلفة بحيث يستحيل على القارئ أنّ يتبناها؛ وتصف تلك التصّورات الجيوش العربية المُنقسمة فيما بينها، وحديثة التّشكيل، بالوحش الذي يمكنه إلتهام الحركة الصهيونية بسهولة. لقد كان الصهاينة نفّسهم يعرفون تماماً بأنّ الميزان العسكري يميل لصالح كفتهم وأن" قادة إسرائيل كانوا مطلعين على الانقسامات في الائتلاف العربي فاستغلوا هذه الانقسامات استغلالاً كاملاً في شن الحرب وفي توسيع حدود الدولة " (المصدر السابق، ص141).

أمّا بخصوص العرب الفلسطينيين أصحاب الأرض، فقد كان تعدادهم يبلُغ في شهر أيار/ مايو، حوالي (1,350,000) نسمة، ونسبة القادرين على حمل السلاح من عمر(20– 45) عاماً من الشباب بلغت (28.5%)، في حين بلغَ عدد اليهود في نفس الفترة الزّمنية المذكورة حوالي (645) ألف نسمة، ونسبة القادرين على حمل السلاح من الشباب (44%) وهي نسبة عالية جداً؛ لأن الحركة الصهيونية ركّزت على تهجير عنصر الشباب إلى فلسطين. (الكيلاني، 1991، ص67).

وعند اقتراب بداية الحرب، كان العالم يترقب إلى ما ستؤول إليه الأمور، حيث أصبح التحالف الدّولي جاهزاً للإعتراف بإسرائيل فور إعلان الصهاينة عن ذلك، وفي 14 أيار/ مايو 1948، حدثت عدة متغيرات في المنطقة العربية، أدّت إلى ولادة دولة إسرائيل في خضم المعركة، فشاع في الساعة السادسة مساءًا نبأ يقول: بأنّ بريطانيا قد أعلنت عن نهاية انتدابها على فلسطين، وبعد دقيقةٌ واحدة أعلن دافيد بن غوريون عن قيام دولة إسرائيل، وبعدها بإحدى عشر دقيقة أعلنت الولايات المتحدة إعترافها بدولة إسرائيل، كما أعلن الإتحاد السوفيتي أيضاً عن إعترافه بعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن ذلك مباشرةً، وفي منتصف الليل أعلنت الحكومة البريطانية عن مُغادرة المندوب السّامي من فلسطين متجهاً إلى بريطانيا عن طريق ميناء مدينة حيفا. (الصالحي، 1989، ص34).

وعلى إثر ذلك، أعلنت الحكومات العربية عن دخول جيوشها إلى فلسطين، في 15 أيار/ مايو 1948، وقد كانت الجيوش العربية مكونة من دّول (شرق الأردن، والعراق، ومصر، وسوريا، ولبنان).

إندلعت الحرب على عدة جبهات، خاضّت فيها الجيوش العربية النظامية حرباً كبيرةً مع الجيش الإسرائيلي، حيث كانت الجولة الأولى من الحرب، تعتبر الجولة الأفضل بالنسبة للعرب، فكان" الفيلق العربي لديه إمكانات عسكرية لم تتوافر لأي جيش عربي غيره، فقد قام الإنجليز على تسليحه وتدريبه باعتباره ملحقا بالقيادة البريطانية للشرق الاوسط" (هيكل، 1999، ص88).

لقد تفوّق الجيش الأردني على الجيش الإسرائيلي في معارك عديدة، مثل: معركة غوش عتصيون، ومعركة طريق اللّطرون، ومعركة الحيّ اليهودي في القدس. أمّا جيوش مصر فنجحت بالدخول إلى المنطقة الجنوبية من فلسطين، واحتلت مواقع استراتيجية هامة، وبالنسّبة لجيوش سوريا ولبنان، فقد احتلت مناطق مختلفة من شمال فلسطين وحتى بحيرة طبريا، كذلك سيطر الجيش العراقي على مناطق في شمال الضفة الغربية، وعلى بعض المناطق في جنوب مدينة حيفا، وقد توقّفت الحرب بشكل مؤقت بين جميع الأطراف المتحاربة بعد موافقة الجميع على هدنة هيئة الأمم المتحدة، والتي دخلت حيّز التنفيذ في 11 حزيران/ يونيو 1948.

ويكشف عبد الله التّل (1990) قائد معركة القدس، وهو أيضاً صاحب كتاب كارثة فلسطين، والتي صدرت طبعته الأولى في عام 1959، بأنّ القيادة العسكرية الأردنية الممثّلة بقائدها غلوب باشا كانت قد عَمَدت "بتاريخ 1948/6/1 إلى اصدار أوامره بما يتعلق بالهدنة وهذا يعني بأن الجيش العربي قد هادن اليهود قبل عشرة أيام من الهدنة الرسمية، ان لم يكن هادنهم بالفعل من 1948/5/15 "(ص207). كما تجدر الإشارة إلى بأنّ عبد الله التّل كان في ذلك الوقت رجل عسكري، وقائداً للكتيبة السادسة في الجيش الأردني.

علاوة على ذلك، استغل غلوب باشا ظروف الهدنة؛ لدعم وتقديم الخدمات إلى الصهاينة حيث أوّعز" لجميع الوحدات في فلسطين بتقديم المساعدات اللازمة لسماسرة السلاح الذين نشرهم الباشا في فلسطين لشراء جميع أنواع الأسلحة. وحجته الظاهرة أن هذه الأسلحة لازمة للجيش العربي" (المصدر السابق، ص232).

ويقول محمد حسنين هيكل (1999) بأنّ: غلوب باشا،" كان يحتفظ طوال الوقت بخط اتصال مباشر مع الوكالة اليهودية. وأنه ابتداء من شهر مارس عام 1948 م انشأ خطا مباشرا مع قيادة الهاجاناة تولى مسؤوليته مساعده الموثوق به البريجادير نورمان لاش" (هيكل، 1999، ص45).

وبخصوص بقية الجيوش العربية فخلال الهدنة الأولى أصبحت في حالة سيئة للغاية، وظهرت عليها علامات الإنقسام بشكل واضح، وغاب التنّسيق الموّحد بينها، ولم تستغل الهدنة الاولى لصالحها مثلما فعلت قوّات الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أدّى إلى تراجع كبير في مستوى القوة والتجهيز العربي مع نهاية الهدنة الأولى، وبداية جولة جديدة من الحرب.
أمّا بالنسبة للجيش الإسرائيلي فقد إختلف الوضع في فترة الهدنة الأولى، حيث بدأت الهاغاناه بتدّعيم صفوفها وقوّاتها، وأرسل اليهود المتواجدين في أمريكا مساعدات عسكرية كبيرة للقوّات الصهيونية التي أصبحت تسمّى بالجيش الإسرائيلي. علاوة على ذلك، وصلت شحنة أسّلحة كبيرة من مصانع سكودا في تشيكوسلوفاكيا إلى الصهاينة في فلسطين، وقد ضمّت هذه الشحنة بنادق ورشاشات خفيفة ومتوسطة، وطائرات، وقدرت قيمتها (12,280) مليون دولار. (الكيلاني، 1991، ص74).

لقد عمل الصهاينة طيلة فترة الهدنة الأولى على تقوية مراكزهم، فبنوا الأبراج والخطوط الدّفاعية، وحفروا الخنادق، ونشروا الألغام في المناطق التي لا يملكون السيطرة عليها بشكل كامل. إضافة الى ذلك، استورد الصهاينة الخبراء العسكريين من بريطانيا لقيادة الأعمال الحربية، وعملوا على زيادة التدريب العسكري للشباب، وقد غلب على هذا الشكل، النظامية لجيش عتيد.(التل، 1990، ص ص226-229).
ويقول بن غوريون عن الهدنة الأولى في سرده ليومياته في الحرب" وفّرت الهدنة فسحة من الوقت لاستعادة الأنفاس، ووفّرت في المؤخرة فسحة للاستعداد ولتحسين مستوى التدريبات تحسيناً حيويا جدًا، سواء للوحدات أو للأغرار المجندين" (بن غوريون، 1993، ص399).

يمكن القول بأنّ دافيد بن غوريون (مؤسّس الدولة) كان صاحب شخصية كاريزمية في فترة الحرب، حيث إتخذ قرارات عديدة إبّان الحرب، وأثناء فترة رئاسته للحكومة الإسرائيلية، وقد سيطر" على القرارات الرئيسية في الكيان الإسرائيلي، وبقي يتحكم بمعظم القرارات المهمة، بغض النظر عن موقف المؤسسات والحكومة أو الحزب" (الحريري، 2003، ص46).
لقد جمع بن غوريون بصفته رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع، الجيش الإسرائيلي ووحّده تحت مظلته، وقد تكون الجيش أساساً من المنظمة العسكرية الهاغاناه، وقوة البلماخ، وضُمّت فيما بعد تنظيمات إتسل وليحي.

نستنتج مما سبق، بأنّ الحركة الصهيونية قامت باستغلال الأوضاع لصالحها، من خلال أجهزة الإستخبارات التابعة لها، وقد تميّزت الجولة الأولى من الحرب في البداية، بالدفاع والتصدي للجيوش العربية، إلّا أنها لم تستثنى من المجازر، والطرد، والمصادرة، والاحتلال.

2.1.4 السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين من 15 أيار- 7 تموز 1948:

اتبع الجيش الاسرائيلي بأمر من حكومته المؤقتة سياسات عديدة لطرد الفلسطينيين، فقد كان من بين تلك السياسات:

1- ارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين كسياسة تكميلية لعمليات ومجازر خطة دالّت.
2- منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.
3- تدمير البيوت والممتلكات الفلسطينية.
4- مصادرة الاراضي الفلسطينية للإستثمار الاقتصادي والعقاري الإسرائيلي.

1.2.1.4 سياسة المجازر لطرد الفلسطينيين:

ارتكبت القوّات الصهيونية مجازر كثيرة ومتعددة في طول فلسطين وعرضها خلال الستة شهور التي سبقت بدء الحرب، وطرد أكثر من (370) ألف فلسطيني خارج أرضه وبيته؛ بفعل الاعتداءات والمجازر الصهيونية التي مورست بحقهم. كما ذكر قسم الاستخبارات الإسرائيلي أن مجزرة دير ياسين لوحدها كانت مسؤولة عن طرد (15%) من سكان فلسطين، وبناءً على تلك الاحصاءات الدورية التي كانت تصدر عن قسم الاستخبارات الإسرائيلي، فقد بات لدى الصهاينة معرفة ويقين بأن سياسة الاعتداء والمجازر والقتل هي الدواء الناجع لتطهير الدولة الإسرائيلية من العنصر العربي. (مصالحة، 1992، ص177).

ارتكب الجيش الإسرائيلي خلال الجولة الاولى من الحرب عدد من المجازر ضد الشعب الفلسطيني، ولعل من أبرز تلك المجازر، مجزرة الطنطورة في منطقة الجليل الغربي ومجازر أخرى رافقت المعارك التي نشبت بين الجيش الاسرائيلي والعرب.

أولاً: مجزرة الطنطورة.

تقع قرية الطنطورة جنوب مدينة حيفا على الساحل الفلسطيني، وكانت آخر القرى الفلسطينية التي تمّ إحتلالها في تلك المنطقة، بيَدَ أنّ القرى والمدن القريبة منها احتلت وطهرت عرقياً قبل أشهر من احتلال قرية الطنطورة.

لقد حدثت في الطنطورة مجزرة كبيرة لا تقل أهمية عن المجازر الفلسطينية الأخرى، ففي عام (2000 م)، كُشفت خبايا الأحداث التي دارت في مجزرة الطنطورة "حين تقدم الطالب تيد كاتس برسالته لنيل الماجستير في جامعة حيفا، تؤكد وقوع المجزرة في الطنطورة، والتي راح ضحيتها نحو 200 شخص من مختلف الأعمار والأجناس" (صالح، وعيتاني، 2009، ص46).

وبالرجوع إلى بدايات الاحتلال لقرية الطنطورة، فقد هوجمت من قبل الجيش الإسرائيلي بتاريخ 22 أيار/ مايو 1948، أيّ بعد دخول الجيوش العربية بعدة أيام، وكانت الذريعة الصهيونية لارتكاب المجزرة هي قيام سكان القرية بتخبئة السلاح، ومعاونة الجيوش العربية ضد الجيش الاسرائيلي. ونتيجة لتلك الذريعة فقد حاصر الجيش الإسرائيلي القرية من الجهات الأربعة، وشرع في إطلاق الأعيرة النارية عشوائياً على أهالي القرية بدون تمييز في العمر والجنس، إضافة إلى استخدام الجيش الإسرائيلي لأساليب عديدة في الطنطورة، مثل: دب الرعب والارهاب النفسي من خلال بث الأصوات المرعبة؛ لإرغام سكان القرية على الاستسلام والهروب. لقد أجبّر الجيش الإسرائيلي سكان الطنطورة بعد إغلاق جهاتها الأربعة على التجمع قرب شاطئ البحر، وإزاء ذلك أعدم الجيش الإسرائيلي رجال القرية بدم بارد، وقد روى أحد الناجين من المجزرة واسمه (فتحي الطنجي) وقائع ما حدث في الطنطورة، حيث قال: بأن أهالي الطنطورة أجُبروا تحت الضغط والتهديد على حفر حفرة كبيرة لدفن ضحايا المجزرة، ويضيف أيضاً: بأن" أكثر المشاهد قسوة كان عند دفن بعض الشبان الذين كانت أعضاؤهم تتحرك، وكان واضحاً للجميع أنهم ما زالوا أحياء" (المصدر السابق، ص48).

وفي أعقاب احتلال القرية الفلسطينية الساحلية "طردت الهاغاناه مَنْ بقي حيًّا من سكانها، بدايةً إلى قرية الفريديس، ثم إلى خارج الرقعة التي كانت إسرائيل تحتلها في صيف سنة 1948. وعلى الفور (حزيران/ يونيو 1948)، أنشئ على أراضيها كيبوتس نحشويلم، الذي استوطنه قادمون جدد من الولايات المتحدة وبولندا" (شوفاني، صيف 2000، ص2).

لقد كانت مأساة قرية الطنطورة كبيرة جداً، وعلى إثر تلك المجزرة البشعة فقد وصف شاهد عيان، وهو ضابط يهودي كان متواجد ضمن الكتيبة التي هاجمت قرية الطنطورة بما يلي: "اقتيد الأسرى في مجموعات إلى مكان جانبي يبعد 200 متر وقُتلوا رمياً بالرصاص. كان الجنود يأتون الى القائد العام ويقولون: ابن عمي قُتل في الحرب. يسمع القائد العام ذلك ويأمر الجنود بأخذ مجموعة، يتراوح عددها ما بين خمسة وسبعة اشخاص، جانباً وإعدمها" (بابه، 2007، ص147).

وبانتهاء مجزرة الطنطورة، نجحت الخطة الصهيونية بتطهير المنطقة الساحلية الممتدة من مدينة حيفا حتى مدينة تل أبيب من العنصر العربي، وقد جاءت هذه الخطة في سياق خطة دالّت التي سبق وأن ذكرت في الفصل الثالث من الدراسة، وسنقوم فيما يأتي بالوقوف على أهم المجازر التي ارتكبها الصهاينة حتى 7 تموز/ يوليو 1948.

ثانيًا: مجازر عديدة رافقت المعارك حتى تاريخ 7 تموز/ يوليو 1948.

إضافة إلى مجزرة الطنطورة، اشتبك الجيش الإسرائيلي منذ بداية الحرب في 15 أيار/ مايو، في معارك عديدة وارتكب فيها مجازر كبيرة، ولعل من أبرزها، معارك منطقة القدس والتي اشتبك فيها الجيش الإسرائيلي مع الفلسطينيين والجيش الاردني، وقد خسر الطرفان فيها خسائر كبيرة، حيث شملت الخسائر أرواح بشرية لمئات المدنيين الفلسطينيين، كمعركة الحي اليهودي، واللطرون، وغوش عتصيون جنوب مدينة القدس، وقد استمر الجيش الإسرائيلي بالهجوم على مدينة القدس ومحيطها طيلة الجولة الأولى من الحرب، وحاول جاهداً فتح الطريق بين القدس وتل أبيب وحفظ أمن المتسعمرات اليهودية في منطقة باب الواد.

وقعت معارك دامية وكبيرة بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، مثل: معارك رأس العين في الشمالي الشرقي لمدينة اللد، حيث كان موقع قرية رأس العين الاستراتيجي، مطمعاً دائم التفكير بالنسبة للصهاينة؛ لأن القرية الفلسطينية الصغيرة تطل على المنطقة الممتدة من القدس حتى الساحل الفلسطيني؛ ولأجل ذلك فقد هاجم الجيش الإسرائيلي رأس العين مرات عديدة دون أن ينجح في احتلالها، وكرر الجيش الإسرائيلي هجومه على رأس العين في 28 أيار/ مايو بقصد احتلالها، وعزل المناطق الغربية الواقعة بين مدن نابلس وجنين وطولكرم عن اللد والرملة، ولكن القوات الفلسطينية اشتبكت مع قوة الجيش الاسرائيلي، ونشبت معركة كبيرة استمرت يومين، واستشهد على إثر هذه المعركة القائد الفلسطيني (حسن سلامة)، واحتل الجيش الاسرائيلي الموقع، لكن قائد مدينة اللد حمزة صبح استطاع إسترجاع رأس العين بعد أن دارت بينه وبين قوة من الجيش الإسرائيلي معركة كبيرة نتج عن ذلك خسائر كبيرة بين الطرفين، وطرد جميع القرويين من قبل الجيش الإسرائيلي. (منَيّر، 1997، ص ص 65- 67).

لقد دارت معارك بين الجيش الإسرائيلي والعرب في طول فلسطين وعرضها، وهدفت كل هذه المعارك إلى الاحتلال والتوسع الإسرائيلي وطرد الفلسطينيين، ففي منطقة شمال شرق مدينة غزة، هاجم الجيش الإسرائيلي قرية (بيت دراس) ذات الموقع المتميز الذي يشرف على طرق

المستعمرات اليهودية أكثر من مرة، بهدف احتلالها، لكن المحاولات الإسرائيلية باءت بالفشل، فلم يستطيع الجيش الإسرائيلي من احتلالها في 21 ايار/ مايو ضمن الجولة الأولى من الحرب، وقد كانت الخسائر البشرية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين خلال تلك المعركة حيث أدت معارك قرية (بيت دراس) إلى قصف مدفعي عنيف، ونتج عن ذلك سقوط حوالي (260) شهيد فلسطيني كان معظم من الشيوخ والاطفال والنساء، وقد أُعتبرت هذه المجزرة من أكبر المجازر التي حدثت في الحرب. (موسوعة النكبة، 2012).

في 3 حزيران/ يونيو هاجمت قوات من الجيش الإسرائيلي منطقة جنين وقراها، واستطاعت احتلال قرى الجلمة، وصندلة، وفي المعارك الكبيرة التي وقعت في منطقة جنين، استشهد أكثر من (86) عربي من بينهم فلسطينيين وعراقيين، واحتفظ الجيش الإسرائيلي بقرى كثيرة في منطقة جنين خلال الجولة الأولى من الحرب. (العلمي، (ب. ت)، ص ص95- 97).

2.2.1.4 اللجنة الصهيونية الخاصة بطرد الفلسطينيين:

قام يوسف فايتس صاحب الخبرات والتجارب السابقة في خطط الطرد، بانشاء لجنة متخصصة لطرد الفلسطينيين، وقد اعتبر فايتس بأن الظروف مناسبة لتحقيق ما يهدف إليه. انضم دانين والياهو ساسون إلى فايتس كأعضاء في لجنته، وقابل فايتس موشيه شرتوك الذي اصبح وزيراً لخارجية إسرائيل في ذلك الوقت، وعرض عليه مقترح لطرد العرب، ومصادرة أملاكهم بطريقة منظمة لخلق وقائع ترمي إلى منع عودة العرب لبيوتهم وبلادهم، وقد وافق شرتوك على ذلك، وأعلن مباركته لإنشاء هذه اللجنة، وعلى إثر ذلك، قدم أعضاء لجنة طرد الفلسطينيين إلى بن غوريون مُخطط لجنة الطرد في 5 حزيران 1948، وهذا هو: "(مصالحة، 1992، ص ص185 -188).

1- قيام الجيش الإسرائيلي بتدمير القرى العربية أثناء العمليات العسكرية في الحرب، لكي لا يفكر الفلسطيني بالعودة إلى دياره.
2- منع الفلسطينيين العرب من العودة إلى بيوتهم وديارهم، واصدار القوانين الخاصة والحملات الدعائية لأجل ذلك.
3- منع قيام الفلسطينيين العرب من زراعة أراضيهم وجني محاصيلهم.
4- جلب اليهود وتوطينهم في القرى الفلسطينية المَهجورة، لخلق وقائع ديموغرافية جديدة.
5- توطين العرب في أماكن أُخرى غير فلسطين ومساعدتهم في ذلك، لمحو أحلام العودة من ذاكرتهم .

وافق بن غوريون على خطة لجنة الطرد، وشدد على أن تبدأ اللجنة عملها بأسرع وقت ممكن في تدمير القرى ومنع العرب من العودة، وأوكل بن غوريون المهمة إلى الجيش الإسرائيلي. (موريس، 2013، ص ص15-16). لم يكن لدى بن غوريون أي رفض لآلية عمل اللجنة، ولكنه إمتعض من أن تكون اللجنة مؤقتة في عملها، لأنه اعتبر بأن ذلك سيؤدي إلى إبقاء العرب الفلسطينيين في البلاد، الأمر الذي يسهل من عودتهم إلى أراضيهم.

على أية حال، وافق العيزر كابلان وزير المالية على مشروع فايتس وتبنى مضمونه في 8 حزيران 1948، وعلى إثر ذلك، اقترح فايتس على كابلان وبن غوريون تخصيص "ميزانية تقدر بـــــ 150,000 ليرة لتدمير وإعادة بناء القرى والمدن و2,250,000 لإنشاء نحو 90 مستعمرة يهودية جديدة، و 100,000 لمصاريف التشغيل. وقد ذكر فايتس في يومياته أن بن- غوريون أعرب عن موافقته" (فيدَال، 2002، ص104).

حدَدَ فايتس في خطة لجنة الطرد، أسماء القرى التي سيقوم بتدميرها بعد أن صال وجال في مناطق فلسطينية متعددة برفقة (آشر بروبتسكي وموشيه بيرغر)، وقد بلّغ فايتس كل من دانين ويوآف زكرمان بضرورة تدمير قرى ومغر تقع في وسط فلسطين بالقرب من تل ابيب وبيتح تكفا، إضافة لقائمة طويلة من مناطق تقع بالقرب من عكا ومناطق أُخرى شرق حيفا. لقد كان هدف فايتس من تلك المناطق التي حددها: طرد الفلسطينيين، وإسكان اليهود في أماكنهم، وعلى إثر هذا التبليغ الذي وجهه فايتس لكل من دانين ويوآف زكرمان قام هؤلاء بتنفيذ ما أُبلغ لهم، حيث إستخداموا كافة الوسائل والادوات التي تساعدهم في ذلك كالجرافات والجرارات، والديناميت. (المصدر السابق، ص105).

أثارت نشاطات فايتس سخط وغضب عدد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية، وأعضاء من حزب مبام، وانتقدوه أشد الانتقاد، ويبدو إن هؤلاء الذين انتقدوا فايتس؛ بسبب عدم رغبتهم في أخذ موقع هامشي فيما يخص طرد الفلسطينيين، كما أنّهم انتقدوه؛ لأنه بسبب عدم حصوله على تفويض رسمي من قبل مجلس الوزراء في الحكومة الإسرائيلية. علاوة على ذلك، عارض بعض الصهاينة سياسة تدمير القرى" لأسباب اقتصادية ايضاً: ادعى موظفون يهود بأن تدمير القرى العربية لا يخدم المصالح الاقتصادية (للدولة) " (موريس، 1993، ص155).

وعلى الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذه أعضاء حزب مبام من يوسف فايتس، إلّا أنهم اتخذوا قراراً بالاجماع مع الحكومة الإسرائيلية، يدعو إلى منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في

أوائل تموز/ يوليو 1948؛ لأن عودتهم ستشكل خطراً كبيراً على المشروع الصهيوني، وبذلك القرار فقد أثمرت جهود فايتس إلى انضمام حزب مبام للائتلاف الحكومي الداعم لطرد الفلسطينيين. (موريس، 2013، ص ص17- 18).

وتجدر الاشارة إلى أن لجنة الطرد لم تركز جهودها ونشاطاتها فقط على الجولة الأولى من الحرب، بل أنّها استكملت أعمالها في جولات الحرب القادمة والتي سنقوم بالوقوف عليها في سياق الدراسة.

3.2.1.4 السياسة الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المَهجورة:

مما لا شك فيه بأن الأرض هي الأساس لبناء وإقامة أيّ كيان سياسي، وعند طرد الفلسطينيين من بلادهم، فإن ذلك يسهم في تحقيق ركن أو مقوّم رئيسي هام جداً، ألا وهو تفريغ الأرض من العنصر غير المرغوب به في الدولة، والاستيلاء على مقدراته وأملاكه، وهذا ما سعت إسرائيل إلى تقنينه وعمله خلال فترة تأسيس كيانها.

لقد ترك الفلسطينيون المُهجرون أراضٍ زراعية وخصبة شاسعة خلفهم، وقد علق فايتس على ذلك حينما قال: بأنه" يجب الشروع فوراً بحراثة هذه الأراضي، وفي نفس الوقت، اجراء مفاوضات مع الحكومات العربية، حول منحها مساعدات مالية تساعدها في توطين اللاجئين العرب في اراضيها" (كنو، 1997، ص113).

وفي هذا السياق، تذكر اللاجئة رشدية عواد الجبجي من سكان مدينة اللد وقائع ترك المحاصيل الزراعية وتقول بلغتها العامية البسيطة: "لما طرونا كان المحصول على الأرض، ما حصدنا اشي، وخربو كتير اليهود فيها للد " (ابو ضهير، 2006، ص95). كما يذكر أيضاً ابو عبدالله الحلاق من قرية شعب قضاء عكا قصة عن المحاولات التي قام بها سكان قريته لقطف المحاصيل الزراعية حيث يقول: " في اسبوع الحصاد، نزلوا الشباب بالليل يجيبوا زيتون عن الشجر، عند عودتهم ما عرفوا يرجعوا، واصطدموا مع اليهود وانقتل تنين من الشباب، احدهم يحيى الحج اسعد من شعب" (المصدر السابق، ص 33).

لقد بسطت إسرائيل يدها على الأراضي الفلسطينية المتروكة؛ بفعل أعمالها العسكرية، وفي فصل الصيف استغل القادة الإسرائيليين قدوم المهاجرين اليهود من مختلف دول العالم إلى فلسطين خلال

الحرب، وقاموا بإسكانهم في البيوت والقرى فلسطينية الخالية، وأثناء مرحلة توطين المهاجرين اليهود، شجعت القيادة السياسية والعسكرية سكان المستوطنات اليهودية على جني المحاصيل الزراعية الفلسطينية بموافقة من لجنة الوصاية على الأملاك العربية المهجورة، أيّ أنّها أعطتهم موافقة قانونية في استغلال الأراضي العربية حسب قوانين أنظمة الطوارئ المعمول بها في الحكومة الإسرائيلية المؤقتة. وعند الانتهاء من جني المحاصيل الزراعية الفلسطينية في أوائل شهر تموز/ يوليو 1948، أعرب أحد أعضاء لجنة الاملاك العربية المهجورة، ويدعى (اسحق جفريتس) عن فرحه حين اعتبر بأن عملية جني المحاصيل العربية حققت لإسرائيل عدة أهداف من بينها: اضافة (6000- 7000) طن من الحبوب وحرمان العرب منها، وزيادة خزينة الدولة من هذه المحاصيل بأكثر من (100) ألف جنيه. وفي المقابل، واصل الجيش الاسرائيلي بطلب من قيادته السياسية والعسكرية تدمير القرى الفلسطينية الواقعة على خطوط اطلاق النار، ومنع التسسل العربي إلى الأراضي الزراعية لجني المحاصيل، حيث اعتبرت القيادات الصهيونية بأن رجوع العرب متسللين هو أشبه بالعودة إلى قراهم وأراضيهم، وللحيلولة من حدوث ذلك، فقد أعطت القيادة الصهيونية الضوء الأخضر للجيش في اطلاق النار، وقتل كل من يجرؤ على العودة لأي حجة مهما كانت. (موريس، 1993، ص ص 163-164).

يمكننا القول بأن سياسات الطرد للفلسطينيين وضعت على أُسس واضحة، ولم تكن فوضوية أو عشوائية، وقد كانت أعمال الطرد والاستيلاء على الأراضي تتم عبر تواصل كبير بين منظمات وأجهزة الحركة الصهيونية في داخل وخارج فلسطين .

2.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 8 تموز- 14 تشرين الأول 1948:

حاولت الأمم المتحدة تمديد الهدنة الأولى إلى أطول فترة ممكنة، لتجنب وقوع جولة حرب جديدة بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية، ولكن دون جدوى. فقد رفض الطرفان المتحاربان الإنصياع لمبادرة الأمم المتحدة، وشن المصريون في الجبهة الجنوبية هجوماً على الجيش الإسرائيلي في" الثامن من تموز (يوليو)، وبذلك وضعوا حداً للهدنة وألزموا الجانب العربي بأمر لا رجوع عنه، هو خوض جولة ثانية من القتال. كان عبد الله معارضاً لجولة قتال ثانية، لكنّ غلوب باشا كان أكثر منه معارضة لإقحام الجيش في الجولة الثانية" (روغان وشلايم، 2004، ص166).

لقد استغل الصهاينة الانشقاق في صفوف العرب، وخصوصاً ما بين القيادة المصرية والقيادة الأردنية، بيَدَ أنّ هذا الانشقاق بلغ ذُروته إبّان الهدنة الأولى، وعلى إثر ذلك، دعّم الصهاينة صفوفهم

بالسلاح والرجال والذخيرة كما ذكرنا سابقاً؛ لتوسيع مساحة الدولة إلى أبعد من حدود قرار التقسيم، ورفضوا بالاجماع التعديلات التي طرحها برنادوت على قرار التقسيم، كما أنهم قاموا بعقد سلسلة من الاجتماعات والاتفاقيات التي تركزت حول استكمال طرد ما تبقى من الفلسطينيين.

بعد ميل كفة الميزان العسكري لصالح الصهاينة بشكل واضح، رسمت القيادة الإسرائيلية للجيش سياسة هجومية، وخلال الجولة الثانية من الحرب والتي امتدت لعشرة أيام، شنّ الجيش الإسرائيلي عملياته على ثلاث جبهات حربية وهي: الجبهة الشمالية (منطقة الجليل والناصرة)، والجبهة الوسطى (المنطقة الممتدة من تل أبيب إلى القدس وتشمل مدينتي اللد والرملة)، والجبهة الجنوبية (منطقة النقب)، وقد نجح الجيش الإسرائيلي باحتلال مواقع استراتيجية هامة، وطرد اعداداً كبيرة من الفلسطينيين بشتى الوسائل والأساليب.

1.2.4 السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين في حرب الأيام العشرة:

سنقوم فيما يأتي باستعراض أهم العمليات والسياسات التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال حرب الأيام العشرة، وأثرها على الشعب العربي الفلسطيني:

1.1.2.4 عمليات الاحتلال والطرد على الجبهة الشمالية:

سميت العملية التي قادها الجيش الإسرائيلي على الجبهة الشمالية ما بين 8- 16 تموز/ يوليو، بعملية ديكل أو (النخلة)، حيث هدفت إلى:

1- احتلال مدن وقرى الجليل السفلي والغربي وإبعاد وحدات جيش الإنقاذ من المنطقة.
2- طرد جميع سكان القرى والبلدات التي تبدي مقاومة ضد الجيش الإسرائيلي.

وفي سياق هذه العملية شرع الجيش الإسرائيلي باحتلال مدن وقرى ومناطق عديدة في الجليل السفلي، مثل: مدينة الناصرة، وبلدة شفا عمرو، وقرى الجديدة، والمكر، وأبو سنان، وكفر ياسيف، وطرد أغلبية السكان واللاجئين الفلسطينيين منها. كذلك قام الجيش الإسرائيلي في 16 تموز/ يوليو 1948 باحتلال قرى فلسطينية في الجليل الغربي، وهي: طيرة حيفا، وكفر لام، وعين حوض، وتمّ طرد أهالي هذه القرى إلى مدن مختلفة في الضفة الغربية مثل جنين ونابلس.

لقد كانت طيرة حيفا أو ما يطلق عليها اسم طيرة اللوز ذات وزن سكاني كبير مقارنةً بالقرى الأخرى، حيث بلغَ عدد سكانها حوالي خمسة آلاف نسمة؛ وبسبب صمود طيرة حيفا على مر الأشهر التي تلت احتلال مدينة حيفا، فقد لجأت القيادة الصهيونية إلى تشكيل "وحدة خاصة مؤلفة من نخبة من الجنود اختيروا من ألوية متعددة أُحضرت خصيصاً لهذا الغرض" (بابه، 2007، ص189).

أما في الجليل الأدنى، فقام الجيش الإسرائيلي في 15 تموز/ يوليو 1948، بقصف جوّي من خلال الطائرات للقرى الواقعة في محيط مدينة الناصرة، وألقيت القنابل المتفجرة على صفورية، ومعلول، والمجيدل، وعيلوط الأمر الذي أدى إلى وقوع ضحايا، وتدمير للبيوت العربية، كما وأدى أيضاً إلى نشوب حرائق كبيرة في تلك المنطقة. لقد أسفر الهجوم الإسرائيلي إلى طرد أهالي القرى العربية الأربعة نحو الشمال ونحو الشرق؛ بسبب الاعتداءات العسكرية عليها، كما أن الجيش الإسرائيلي احتل القرى العربية المذكورة، تمهيداً لاحتلال مدينة الناصرة. وبخصوص مدينة الناصرة، فقد أخذت المدينة الواقعة وسط الجليل الأدنى خلال عملية ديكل خصوصية كبيرة؛ بسبب المكانة الدينية التي تتمتع بها كمدينتي القدس وبيت لحم، وعندما جاءت الأوامر للجيش الإسرائيلي من قبل قائد العملية (موشيه كرمل) بتفريغ الناصرة وطرد سكانها، تدخل بن غوريون" وأمر كرمل بإلغاء أمره والسماح للناس بالبقاء. واتفق مع بن دونكلمان، القائد العسكري للعمليات، على أن العالم يراقبنا هنا، وعنى هذا أن الناصرة كانت أسعد حظاً من أي مدينة أُخرى في فلسطين" (المصدر السابق، ص199).

ويمكن الإضافة لهذا، بأن وجهاء وأعيان مدينة الناصرة كانوا قد عقدوا اتفاقاً مسبقاً مع الجيش الاسرائيلي: ينص على احتلال المدينة دون طرد سكانها، وقد وقعت المدينة بأيدي الصهاينة في 16 تموز/ يوليو 1948. (منّاع، 2016، ص73).

يمكن القول بأن عمليات احتلال الجيش الإسرائيلي لقرى شرق مدينة الناصرة، أدى إلى خلق حالة نفسية سلبية لسكان الناصرة من القتل والمجازر، وعجلت تلك العمليات من خروج بعض السكان واللاجئين. أمّا الأقلية العربية التي ظلّت فتم اعتبرها حسب المنظور الصهيوني، بأنها لا يمكن أنّ تشكل أيّ معضلة أو أيّ تهديد على الاستيطان اليهودي في المدينة، وقد حوصرت هذه الأقلية في منطقة واحدة من المدينة وعُزلت فيما بعد عن اليهود، تمامًا كما حدث في مدينة عكا بعد عملية طرد سكانها في سياق خطة دالّت التي سبق ذكرها في الفصل الثالث من الدراسة.

2.1.2.4 عمليات الاحتلال والطرد على الجبهة الوسطى:

تعتبر عمليات الاحتلال الإسرائيلي، وطرد الفلسطينيين على الجبهة الوسطى الأكثر شهرة بين العمليات الأخرى التي وقعت في حرب الأيام العشرة، حيث تمّ خلالها استهداف مدينتي اللد والرملة.

عشية إنطلاق الجولة الحربية الثانية، كان هناك قرار إسرائيلي واضح وصريح ومعترف به من قبل القيادة الإسرائيلية ينص على: طرد سكان اللد والرملة، وترتب على ذلك تعيّين المؤسسة العسكرية الإسرائيلية كل من (يغآل ألون وإسحاق رابين) لتنفيذ هذا القرار. وسنقوم فيما يأتي بمعالجة عملية احتلال مدينتي اللد والرملة، وسنقف أيضًا على عمليات المجازر التي ارتكبت، وحالات الطرد التي تعرّض لها أهالي مدينتي اللد والرملة وقراهما.

أولا: خطة وأهداف عملية داني.

شكّلت كل من اللد والرملة أهمية كبيرة بالنسبة للقيادة الإسرائيلية، حيث أنّ احتلالهما سيفتح الطريق الواصل بين القدس وتل أبيب على مصراعيه، إضافة إلى المساحة الجغرافية الكبيرة التي ستزيد من عمق وعرض دولة إسرائيل، وقد أُطلق على هذه العملية اسم (عملية داني)، وهدفت إلى:

1- توسيع الطريق الواصل بين مدينتي القدس وتل أبيب، وقد أخذ هذا الهدف تفكير بن غوريون أثناء (عملية نحشون) التي سبق ذكرها في الفصل السابق.
2- طرد قوّات الجيش الأردني والقوّات الفلسطينية من منطقة اللد والرملة؛ بسبب القرب الجغرافي لهاتين المدينتين من تل أبيب.
3- طرد سكان مدينتي اللد والرملة، حيث تعتبر المدينتان من أكبر المدن الفلسطينية المكتظة بالسكان العرب في أيام الحرب، وقد بلغَ عدد سكانهما في تموز/ يوليو حوالي (50) ألف، إضافة إلى ما يقارب (20) ألف لاجئ من مدينة يافا وقراها، حيث سكن هؤلاء في منطقة اللد والرملة بعد طردهم في شهر أيار/ مايو في إطار عملية حيمتس التي ذكرت سابقاً. (موريس، 2013، ص141).

يمكن القول بأنّه ساور اعتقاد لدى السكان بأنّ الجيش الإسرائيلي، لن يقوم باحتلال المدينتين؛ بسبب تواجد الجيش الأردني فيهما، كذلك بسبب أنّ المدينتان كانتا خارج الدولة اليهودية وفقاً لقرار التقسيم، ولكن من ساوره ذلك الاعتقاد، فقد أخطأ؛ لأن وجود الجيش الأردني حقيقةً كان شكلياً، وليس كما أعتبره سكان اللد والرملة، حيث وجدت سرية صغيرة تابعة للجيش الأردني لم يتجاوز

عدد أفرادها (150) جندي في المنطقة، وسرية صغيرة أخرى وجدت على خط خلفي في (بلدة بيت نبالا) الواقعة شرق مدينة اللد. كما أنّ الجيش الأردني وجد في المنطقة ليس لحماية سكان اللد والرملة، وإنما لكي يحفظ حقه فيها، حيث كانت المدينتان ضمن الدولة العربية المقترحة. (منيّر، 1997، ص74).

لقد مال الميزان العسكري بقوة لصالح الجيش الإسرائيلي في الجولة الحربية الثانية، حيث بدأ الجيش بالإنتقال من مرحلة التصدي والدفاع إلى مرحلة الهجوم والقتال، ومع استئناف القتال في الجولة الثانية باشر الجيش الإسرائيلي في (9 – 14) تموز/ يوليو هجومه على اللد والرملة. ووفقاً لأهداف خطة داني، قامت القيادة العسكرية الإسرائيلية بتقسيم هجومها إلى مرحلتين، الأولى: ويحتل فيها قسم من الجيش الإسرائيلي القرى الشمالية والشرقية لمدينة اللد؛ والقسم الآخر من الجيش يحتل القرى الجنوبية والشرقية لمدينة الرملة، ويكون إلتقاء قوّات القسمين في نقطة واحدة وهي مستعمرة (بن شيّمن)، ومن هنا تكون بداية تنفيذ المرحلة الثانية: وهي مرحلة الهجوم على المدينيتين واحتلالهما وطرد سكانهما إلى الشرق. (المصدر السابق، ص ص81– 82).

ثانياً: عمليات الاحتلال والمجازر والطرد في القرى المجاورة لمدينتي اللد والرملة.

بدأت المرحلة الأولى لعملية احتلال مدينتي اللد والرملة في 10 تموز/ يوليو، عندما قام الجيش الإسرائيلي بشّن هجوماً كبيراً على قرية رنتية الواقعة شمال مدينة اللد، فدخل القرية بالزي الذي يرتديه الجيش الأردني، حيث لبس الإسرائيليين الكوفية، والعقال، وتحدثوا باللهجة العربية البدوية؛ لكي لا يتم إكتشافهم في بداية الأمر، واقتربوا من القرويين حتى مسافة صفر، وأطلقوا عليهم النيران بكثافة، حيث أدّت تلك المعركة إلى مجزرة كبيرة راح ضحيتها عشرات الشهداء من أبناء قرية رنتية، وأصيب آخرين فيما جرح بعض الجنود الإسرائيلين بجروح طفيفة. وفي أعقاب هذه المجزرة، وإحتلال قرية رنتية، قام الجيش الإسرائيلي بطرد سكانها، وسكان القرى المجاورة لها إلى الشرق. (المصدر السابق، ص87).

وبخصوص المنطقة الجنوبية لمدينة الرملة، فدارت معارك عنيفة في قرى: عنابة، ودانيال، وخربة الضهيرية، وسقط عدد كبير من الشهداء، كذلك ارتكب الجيش الإسرائيلي في قرية جمزو مجزرة راح ضحيتها عشرة شهداء أبرياء، وطرد سكان جميع القرى إلى الضفة الغربية، ودمر البيوت، وأزال ملامح القرى العربية الواقعة بالقرب من مدينة الرملة. (شبكة فلسطين للحوار، 2002).

ومن القرى والأحياء التي احتلها الجيش الإسرائيلي وطرد سكانها خلال عملية داني: بيت نبالا، دير طريف، الطيرة، قولية، رنتية، ويليهلما، جنداس، الحديثة، راس العين، جمزو، دانيال، عنابة، بروفيليا، شلتا، البرج، بيرإماعين، سلبيت، بيت شنة، البرية، القباب، غيرز، دير أبو سلامة، خربة الظهيرية، خربة زكريا، الكُنيسة، قزازة، مجدل يابا، المزيرعة، خروبة، وقرى وخرب عديدة أيضاً.

ثالثاً: عمليات الاحتلال والمجازر والطرد في مدينتي اللد والرملة.

بعد إنتهاء المرحلة الأولى وطرد سكان القرى الشمالية والشرقية والجنوبية للمدينتين، بدأت المرحلة الثانية للهجوم وهي مرحلة إحتلال اللد والرملة، ففي 11 تموز/ يوليو بدأت ملامح الهجوم الإسرائيلي عندما قامت الطائرات الاسرائيلية بإلقاء" منشورات على المدينتين تدعو إلى الاستسلام: الذين سيقاومون سيموتون ... والذين يختارون الحياة يستسلمون" (موريس، 2013، ص143)، وكانت هذه السياسة تهدف إلى القضاء على المقاومة العربية.

وفي نفس اليوم هاجم الجيش الإسرائيلي مدينة اللد من جهتها الشرقية، وتوغل فيها بقوة ضخمة من الجنود والتي كانت بحوزتها مدرعات، ومجنزرات، ومدافع ثقيلة، ومدفعية المورتر، وقد قصفت هذه القوة بشكل عشوائي الأهالي في شوارع المدينة، وأطلقت النيران على من صادفها من السكان، كذلك ألقت القنابل داخل البيوت العربية، وقُتل جرّاء هذا الهجوم عدد كبير من الأطفال والنساء والشيوخ بدون تمييز. وفي هذا السياق، قام جنود الجيش الإسرائيلي بتجميع أهالي وعائلات المدينة في الجامع الكبير، وفي كنيسة الخضر، وفي دير الروم، وحاصروهم، وأطلقوا النار فوق رؤوسهم لإرهابهم، وقتلوا كل شخص خالفهم، حيث كان ذلك العمل يهدف إلى: إهانة وإذلال الأهالي، وإقناعهم بقوة الجيش الإسرائيلي. وفي النهاية قام الجيش الإسرائيلي بالدخول إلى البيوت العربية، وطرد أعداد كبيرة من سكان اللد في تلك الليلة نحو قرى برفيليا وخروبة بناءً على توصيات بن غوريون. (منيّر، 1997، ص ص91-94).

لقد كان (رئيس الحكومة) بن غوريون نفسه، يأمر يغآل ألون ويتسحاق رابين بطرد الفلسطينيين من منطقة اللد والرملة، ويشير بيده نحو الشرق، أي نحو الضفة الغربية. (فيَدال، 2002 ،ص144).

ويبدو أن بن غوريون ابتعد عن اصدار أية وثيقة مكتوبة للجيش الإسرائيلي أثناء طرد السكان، وأكتفى فقط بإصدار الأوامر الشفوية، فربما اتبع ذلك لكي لا يقع في قفص الإتهام القائل، بأنه: الشخص المسؤول عن طرد أهالي اللد والرملة.

وفي اليوم الثاني للهجوم الإسرائيلي، ازدادت أعمال القتل بحق سكان اللد، وارتكب الجيش الإسرائيلي مجازر عديدة في الشوراع حيث كانت الجثث ملقاة على جوانب الطرق، وفي الأزقة، وفي البيوت، وقتل الجيش عشرات الأهالي الذين اعتقلوا في الجامع والكنيسة، وشهدت مدينة اللد حالة من الذعر والخوف؛ بسبب المجازر التي ارتكبت بحق الأهالي، حيث بلغ عدد الضحايا مجازر اللد في ذلك اليوم حوالي (250) شهيداً. وتواصلت المجازر بحق أهل اللد بعد الاشتباكات التي دارت بين القوات العربية في المدينة والجيش الإسرائيلي، وعلى إثر ذلك لجأت جموع كبيرة من السكان إلى جامع دهمش، على إعتبار بأن الجنود لا يجرؤون اقتحام الجامع وقتل الأهالي فيه، ولكن جنود الجيش الإسرائيلي خالفوا ذلك وارتكتبوا مجزرة مروعة في الجامع، حيث بلغ عدد شهدائه (176) بالإضافة لشهداء المجازر الأخرى التي وقعت في 12 تموز/ يوليو. (منيّر، 1997، ص ص96- 97).

وكتب "كينيث بيلبي من صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون، أنه شاهد جثث رجال ونساء، وحتى جثث أطفال، عرب متناثرة هنا وهناك في إثر هجوم متألق لا رحمة فيه" (بابه، 2007، ص196).

كذلك أكّد أبو أنيس الفاخوري، وهو من سكان اللد الذين عاشوا ألم حرب عام 1948 م ما يلي:" في مسجد اسمه مسجد دهمش، اجو على كل اللي فيه ورشوهم، الله بعلم قديش مات في المسجد، حطوا الرشاشات عليهم وضلوا يرشوا فيهم، آخر النهار قالوا اللي ضل طيب يقوم يروح، بس قاموا ردوا رشوهم، وقضوا عليهم" (ابو ضهير، 2006، ص39).

لقد تركت مجازر اللد أثر كبير، حيث أدخلت الهلع والخوف في نفوس أهالي مدينة اللد، كذلك أكّد أحد الأشخاص واسمه (رجائي بصيلة)، بأن مجزرة دهمش أثّرت على المواطنين واستخدمها الجيش الإسرائيلي كأداة للطرد والترهيب وقال: بأنه كان " سيل المهاجرين يتدفق نحو الشرق،

باتجاه مدينة رام الله. بعد أن اجبروا على ترك جميع ممتلكاتهم حتى ثيابهم، ومشيا على الاقدام وبدون غذاء أو ماء وفي عز دين شمس تموز الحارقة" (حسين ،1995، ص243).

وفي 13 تموز/ يوليو، واصل الجيش الإسرائيلي طرد السكان من اللد، وكان الناس كأسراب النمل من كثرة العدد، ووضع الجيش الإسرائيلي الحواجر على الطرقات، لضمان عدم عودة السكان إلى مدنهم وقراهم، كذلك ووصف منيّر وهو ممرضاً شاباً يعمل في المستشفى المحلي أعمال النهب المنظم على الحواجز العسكرية التي نصبها الجيش الإسرائيلي حيث قال" كان الجنود الواقفون على تلك الحواجز يفتشون النازحين، وخصوصاً النساء، ويلبسون مصاغهن من صدورهن ومن أيديهن ومن داخل أجسامهن حيث كنّ يخفينّها، بالأضافة إلى النقود وكل شيء خفيف الحمل وغالي الثمن" (بابه، 2007، ص197).

لقد كانت معارك ومجازر مدينة اللد أشبه بيوم العذاب، فخلال السير مشياً على الأقدام نحو بروفيليا وبيت نبالا والضفة الغربية مات كثير من الناس؛ بسبب الجوع والعطش الذي أصابهم "وكتب الشيخ محمد نمر الخطيب أن الذين لاقوا حتفهم من لاجئي اللد في أثناء نزوحهم شرقاً، بلغ 335 شخصاً. وجاء في موسوعة (بلادنا فلسطين) أن عدد الذين لاقوا حتفهم في الطريق بلغ 350 شخصاً" (منيّر، 1997، ص99).

أما بالنسبة لمدينة الرملة، فقد تأثرت كثيراً بأحداث مدينة اللد التي لا تبعد عنها سوى بضع دقائق فقط، ولما احتل الجيش الإسرائيلي مدينة الرملة، فقد قام بعمليات مداهمة للبيوت، وطرد سكانها عَبَر شاحنات مخصصة لهم إلى قرية القباب في الشرق، ويمكن القول بأن الجيش الإسرائيلي خرق اتفاقية الإستسلام التي تعهد بها لسكان الرملة وطردهم كما حدث في مدينة اللد. علاوة على ذلك، عند احتلال الجيش الإسرائيلي لمدينة الرملة، هاجمت قوة من الجيش أحد البيوت العربية، ووجدت بداخله عائلة عربية مكونة من أب وزوجته وأولاده وبناته، فأشار الضابط الإسرائيلي إلى ثلاثة من جنوده بأخذ بنت من عائلتها أمام عيون أبويّها إلى غرفة النوم في البيت لاغتصابها، فتوسل الأب للجنود فقتلوه بالرصاص ورموه أرضاً، وبعد ذلك قام الجنود الثلاثة باغتصاب البنت العربية التي دُعيت باسم حنان، حيث أغمي عليها لما رأت الجنود الثلاثة يهاجمونها كالوحوش البرية التي لا

تعرف الرحمة، وبعد عملية الإغتصاب استفاقت حنان من غيبوبتها، ووجدت أباها ممداً على الأرض حيث قُتل برصاص الإرهاب الصهيوني دفاعاً عن شرفها وشرف عائلته، وهربت مسرعة إلى الخارج، والتقت مع بعض الافراد متجهين نحو الشرق، أي إلى الضفة الغربية ورافقتهم، لتصبح لاجئة ولتشهد على الأساليب الإقتلاعية والتهجيرية القذرة التي مارسها جنود الجيش بحقها وحق عائلتها. (بالومبو، 1990، ص128).

لقد كانت عملية داني كبيرة جداً، ويمكننا تخليص نتائجها وإسقاطاتها بعدد من النقاط:

1- تسليم الجيش العربي الأردني منطقتي اللد والرملة لتصبح خاضعة للإحتلال الإسرائيلي .
2- احتلال الجيش الاسرائيلي مطار اللد الدولي.
3- سيطرة الجيش الإسرائيلي على أكثر من (750) ألف دونم، تميزت معظمها بخصوبة تربتها.
4- إزالة الخطر العربي من منطقة القدس وتل ابيب، وتوسيع الممر الواصل بين المدينتين.
5- ازدياد الضغط الصهيوني على الجبهة الجنوبية التي تمركز فيها الجيش المصري.
6- ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين بعد عملية داني إلى (450) ألف لاجئ .
7- إصابة الفلسطينيين بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام بنكسة نفسية كبيرة جراء عملية اللد والرملة .
8- ارتفاع معنويات الجيش الإسرائيلي بعد عملية داني، واثبات ميل الميزان العسكري لصالحهم. (التل، 1990، ص ص258-260).

بعد احتلال اللد والرملة توجهت ألوية من الجيش الإسرائيلي إلى منطقة القدس؛ بهدف توسيع ممر القدس، وفي 15 تموز/ يوليو احتل الجيش الإسرائيلي جزءً من قرية بيت صفافا وطرد سكانها، وفي نفس الوقت احتلت قوات إتسل وليحي قرية المالحة ووجدت خالية من السكان، وقرية عين كارم حيث طرد سكانها بتاريخ 11 تموز/ يوليو، كما أن إتسل وليحي احتلتا قرى صغيرة في منطقة القدس ووجد فيها عدد قليل من السكان، وتمّ طردهم. (موريس، 1993، ص ص 196-197).

لم تكن الحرب في جولتها الثانية متركزة فقط على الجبهتين الشمالية والوسطى، بل أنها شملت جبهة أخرى وهي الجنوبية، وسنتحدث عنها فيما يأتي:

3.1.2.4 عمليات الاحتلال والطرد على الجبهة الجنوبية:

وقعت عمليات عديدة في جنوب فلسطين وبالتحديد في منطقة النقب، وكانت تهدف إلى:

1- خلق ممر طويل وآمن بين جميع المستوطنات في النقب، والسهل الساحلي الخاضع للسيطرة الإسرائيلية.
2- طرد السكان العرب من المنطقة الجنوبية إلى الشرق، وإلى قطاع غزة التابع للقيادة المصرية.

وعلى الرغم من تركيز الجيش الإسرائيلي خلال الجولة الثانية على منطقتي الجليل والوسط، إلا أنّه وضع في نصب عينه احتلال النقب وطرد سكانه، وأوكلت المهمة إلى لواء جيفعاتي وإلى لواء بالماخ النقب، وقد كان قائد لواء جيفعاتي (شمعون أبيدان) يسعى إلى طرد سكان قرى قزازة ومغلّس في الشرق، ومسمية الكبيرة في الغرب، وبيت عفار في الجنوب. أي أنّه كان يهدف إلى طرد المنطقة الواقعة من الشرق مع الأردن إلى الغرب مع قطاع غزة. ومع بدء حرب الأيام العشرة، احتل الجيش الإسرائيلي المنطقة المذكورة، وطرد جميع سكانها، حيث بلغ عددهم في ذلك الوقت بحوالي (20) ألف عربي. لقد أدت عمليات الجيش الإسرائيلي إلى طرد سكان قرى كثيرة في المنطقة كمسمية الكبرى والصغرى، ومغلّس، وقزازة، وبرقوسيا، إضافة الى تل الصافي. وقامت الجيش الإسرائيلي بطرد الفلسطينيين إلى الشرق نحو جنوب الضفة الغربية، وإلى قطاع غزة، وارتكبت المجازر في القرى المذكورة لتعجيل رحيل السكان منها. (موريس، 1993، ص ص197- 198) .

وعند انتهاء العملية ونجاحها بشكل شبه كلي أخطر مركز قيادة لواء جيفعاتي في 16 تموز/ يوليو 1948، "عمليات رئاسة الأركان بما يلي: لقد دخلت قواتنا إلى قرى: قزازة؛ الخيمة؛ جليا؛ إدنبة؛

ومُغلس وطردت سكانها ودمرت وحرقت عددا من المنازل. والمنطقة حاليا خالية من العرب" (موريس، 2013، ص159).

يبدو أنّ المجازر والعمليات التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في دير ياسين، والطنطورة، ومدينتي اللد والرملة وغيرهما، كانت قد عجلت من وتيرة النزوح العربي، كما أن سقوط تل الصافي كمنطقة مركز لتلك القرى في يد لواء جيفعاتي، أدى الى حالة نزوح كبيرة في القرى المجاورة لها.

2.2.4 السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين خلال الهدنة الثانية من الحرب:

أصدر مجلس الأمن بيان في 16 تموز/ يوليو 1948، ينص على وقف القتال بين طرفي النزاع، وقد دخل هذا البيان حيز التنفيذ بعد يومين من صدوره بقبول من قبل إسرائيل والدول العربية، وتوقفت جولة حرب الأيام العشرة رسمياً في 18 تموز/ يوليو. لقد حققت إسرائيل في هذه الجولة القصيرة أهدافاً كبيرة، حيث استغلت إنقسام الائتلاف العربي، وزادت من المساحة التي مُنحتها أياها الأمم المتحدة، فقد احتلت مناطق كثيرة تابعة للدولة العربية مثل: اللد والرملة والناصرة والنقب ومناطق أخرى، وقلصت المساحة التي مُنحت للدولة العربية بموجب قرار التقسيم، علاوة على طردها لإعداد كبيرة من الفلسطينيين من المناطق التي احتلتها. فلم يلتزم الجيش الإسرائيلي بالهدنة الثانية التي أُقرت، وخرقها في أكثر من مناسبة، بذرائع واهية، وشن هجمات كبيرة على القرى الفلسطينية، لاستكمال أعمال الطرد للسكان مثلما فعل في القرى الواقعة جنوب مدينة حيفا وهي: عين الغزال، وجبع، وإجزم، حيث قام الطيران الإسرائيلي بقصف هذه القرى الفلسطينية في 21 تموز/ يوليو، وقد استمر القصف الجوي لها عدة أيام، وبعد ذلك احتل الجيش الإسرائيلي القرى الثلاث، وارتكب بحق السكان مجزرة كبيرة، وطرد الأهالي، وأسر عدد كبير من المدنيين، وقتل أكثر من (100) مدني، في مجزرة كبيرة لا تقل قيمةً عن المجازر الفلسطينية الأخرى، وفي نهاية الأمر دمّر الجيش الإسرائيلي القرى العربية، وأزالها من الوجود.(التل، 1990، ص 300).

وعلى إثر هذه المجزرة الكبيرة والتي أدت إلى قتل وطرد عدد كبير من الفلسطينيين، فقد ارتكب الجيش الإسرائيلي أيضاً جريمة كبيرة عندما قام باحراق (28) شاب فلسطيني وهم أحياء. حيث لاقت جرائم الجيش الاسرائيلي بحق الفلسطينيين استنكار كبير من قبل الأمين العام للجامعة العربية (عبد الرحمن عزام)، حيث قدم إلى الوسيط الدولي (برنادوت) مذكرة يشجب فيها الأعمال التي تقوم

بها إسرائيل خلال فترة سريان الهدنة الثانية، وطالب عزام برنادوت بإجراء تحقيق في العمليات الإجرامية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين، وفي شهر آب/ أغسطس 1948، أجرى الوسيط الدولي برنادوت تحقيقاته حول هذه الأعمال الاجرامية، وتبين بأنّ إسرائيل قامت بذلك دون سبب مقنع، كما وأكّد مندوبو الأمم المتحدة أنّ سكان المناطق التي طُردت لم يقوموا بخرق شروط الهدنة الثانية. علاوة على ذلك، خرق الجيش الإسرائيلي الهدنة الثانية بين الفينة والأخرى، وقام بالتضييق على السكان الفلسطينيين، وطرد سكان القرى الفلسطينية الموجودة على خط الساحل الجنوبي، ومناطق أخرى في النقب، حيث تعرض العرب القرويين والبدو لعمليات تطهير عرقي، وقتل، وتنكيل من قبل الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى ذلك، استمر الجيش الإسرائيلي بنسف البيوت، وزرع الألغام، وسرقة الأغنام والأبقار والخيول، للحيلولة دون رجوع الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم. (موريس، 1993، ص ص 198- 199).

وخلال الهدنة الثانية في أوائل شهر آب/ أغسطس، طلب فايتس من بعض الأشخاص الذين يعملون في جهاز (الكيرن كاييمت) المختص في السيطرة على الأرض الفلسطينية، والأجهزة الأخرى تقارير كاملة ومفصلة عن عمليات الطرد، وعن القرى الفلسطينية المُهجرة، فعلى سبيل المثال "طلب فايتس من نحماني أن يزوّده فوراً بمعطيات حول آماد الهجرة العربية من منطقتي صفد وطبريا: عدد المهاجرين، الأماكن التي هُجرت والأهداف التي سيتم اخلاؤها "(موريس، 2003، ص98).

لقد كان فايتس يهدف إلى عرض هذه التفاصيل والمعطيات على طاولة اجتماع الحكومة الإسرائيلية، حيث عقد اجتماع رفيع في مكتب رئيس الحكومة بن غوريون بتاريخ 18 آب/ أغسطس، وضم عدد من كبار الوزراء وضبّاط الاستخبارات والمسؤولين مسؤولية مباشرة في عمليات الطرد، وناقش الاجتماع مسار خطة فايتس التهجيرية والموضوعة منذ 5 حزيران/ يونيو 1948، حيث وضّح فايتس أمام الحاضرين مدى نجاح الطرد أثناء المعارك والحرب، وعرّج على إنجازات خطته من خلال التقارير التي جمعها، وقال أنه تم:

1- اخلاء (286) قرية فلسطينية من سكانها العرب.
2- ترك نحو ثلاثة ملايين دونم من الاراضي وراء العرب الذين هربوا بفعل عمليات الطرد والتطهير.

3- أكّد على ضرورة تشكيل هيئة رسمية تعمل على إعادة توطين اللاجئين في الدّول العربية المجاورة بشكل نهائي.

وفي هذا الصدد، ناقشت القيادة الإسرائيلية بقيادة بن غوريون أيضاً، الوسائل التي يجب إتباعها في مصادرة أملاك اللاجئين، ودراسة سُبل توطين الفلسطينيين في الدّول المجاورة، وقد اتخذ المجتمعون قراراً نهائياً يقضي بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وبعد انتهاء الاجتماع بحوالي إسبوع، تم رفع مكانة اللجنة المؤقتة للطرد، لتصبح هيئة رسمية دائمة تتبع للحكومة مباشرة بقيادة فايتس ودانين وليفشتس. (مصالحة، 1992، ص ص190-191).

لقد تحدث موريس (2013) عن نتائج الجولة الثانية من الحرب حيث قال:" إجمالاً، ترتب على الهجمات الإسرائيلية خلال الأيام العشرة وعمليات التطهير التي أعقبتها إرسال ما يقرب من 100 ألف عربي إلى المنفى، سواء في الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أو قطاع غزة، أو لبنان والجيب المتبقي تحت سيطرة جيش الإنقاذ التابع للقاوقجي في الجليل الأعلى" (ص174).

وسنتحدث فيما يأتي عن مسار الأمم المتحدة لحل الصراع بين الأطراف المتحاربة أثناء حرب عام 1948.

3.2.4 مسار الأمم المتحدة لحل الصراع العربي – الإسرائيلي:

بدأ المسار الدولي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي عندما قامت الأمم المتحدة بإصدار قرارها الشهير رقم (181) والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية، وعربية، وعلى وَقع هذا القرار اندلعت بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي صدامات ضارية استمرت طوال عامي (1948-1949)، وقد أدّت هذه الصدامات إلى طرد عدد كبير من الفلسطينيين خارج أراضيهم وبلداتهم. وعند إنتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين في 15 أيار/مايو 1948، أصدرت الأمم المتحدة قراراً عيّنت فيه الكونت برنادوت وسيطاً دوليا لفك النزاع بين العرب واليهود، ولوقف الحرب بينهما،" ولكن اليهود رفعوا لافتات كتبوا عليها عد إلى بلادك يا برنادوت، استوكهولم لك يا برنادوت أما القدس فلنا وفي هذا دلالة على أن اليهود لا يريدون حتى وساطة الأمم المتحدة " (جبارة، 1998، ص 298).

يمكن استنتاج أنّ الصهاينة كانوا قد رفضوا منذ البداية تدخل الأمم المتحدة، واعتبروا هذا التدخل بمثابة طعنة في الظهر للأهداف التي رسمتها القوات الصهيونية من احتلال، وطرد، وتنكيل بالشعب العربي الفلسطيني.

بدأ المسار العملي للأمم المتحدة بالتحرك تجاه القضية الفلسطينية مع إندلاع الجولة الأولى من الحرب بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية، وفي منتصف الجولة الأولى من الحرب وبالتحديد في أواخر شهر أيار/ مايو، أصدر مجلس الأمن قراراً يدعو فيه إلى وقف الحرب، ويشدد على إقامة هدنة مدتها أربعة أسابيع بين الطرفين المتحاربين، " وقد تضمن هذا القرار الشروط التالية:

1- لا يسمح بدخول أي مجندين لفلسطين.
2- لا يسمح باستيراد الاسلحة .
3- ضمانة الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس بقصد العبادة" (العلمي، (ب. ت)، ص 101).

ودخل هذا القرار حيز التنفيذ في 11 حزيران/ يونيو، حيث تمّ إقامة هدنة بين الطرفين، ولكن إسرائيل خرقت هذا القرار، ولم تلتزم بنصوصه كما سبق وأن ذكرنا .

وصل الكونت برنادوت إلى مطار قلنديا قرب القدس في 12 حزيران/ يونيو 1948، وباشر أعماله ومساعيه الحميدة لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي، وقد "دعاه السيد عارف باشا العارف للمرور برام الله فلبى الدعوة. وكان القصد من ذلك أن يرى برنادوت بعينه جموع اللاجئين وما يخيم عليهم من بؤس وشقاء"(التل، 1990، ص 211).

بدأت قضية اللاجئين الفلسطينيين تأخذ منحنى خاصاً لدى قيادات المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية بعد دخول الهدنة الأولى حيز التنفيذ، وبعد إعلان مبعوث الأمم المتحدة برنادوت عزمه على التشاور مع القيادات الإسرائيلية في 17 حزيران/ يونيو 1948، وبالفعل إلتقى برنادوت مع موشيه شرتوك وتباحثوا في قضية إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولكن شرتوك قاطعه في طرحه وتذرع له بأن الحرب لا تزال مشتعلة، وأن الحكومة الإسرائيلية لم تقرر حلاً وتسوية لهذه القضية. ويمكن القول بأن الحكومة الإسرائيلية اتخذت قراراً بعد عقد سلسة من الاجتماعات بمنع العودة اللاجئين الفلسطينيين كما ذكرنا فيما أعلاه. لقد قام برنادوت أثناء مكوثه في فلسطين بمفاوضات بين العرب والصهاينة كلٌ على إنفراد طوال فترة حزيران/ يونيو، ووضع برونادوت خطتة بتاريخ 4 تموز/ يوليو 1948، حيث اقترح إجراء تعديلات على قرار التقسيم على النحو الآتي:

1- اقترح منح أغلب أراضي النقب للدولة العربية.
2- اقترح منح أغلب أراضي الجليل للدولة اليهودية.
3- اقترح وضع ميناء حيفا ومطار اللد حراً لكلا الطرفين.
4- حاول رسم تعديلات على القدس لإهميتها الدينية، وقسّمها لتكون بالشراكة بين الطرفين المتحاربين.
5- اعترف بحق العودة للسكان الفلسطينيين، وأكّد على حقهم في إستعادة ممتلكاتهم وأراضيهم.
6- اقترح إقامة إتحاد اقتصادي مشترك يجمع الدولتين بعضهما ببعض.

وبعد انتهاء الوسيط الدولي من صياغة مقترحاته، عرضها على العرب واليهود في تموز/ يوليو، فرفضت الجامعة العربية تلك المقترحات؛ بسبب عدم الإعتراف بإسرائيل كدولة، أمّا الصهاينة فرفضوا مقترحات برنادوت؛ لأنها جردتهم من النقب، كما وضعت مقترحات برنادوت علامة إستفهام حول القدس، وبذلك سقطت مقترحات برنادوت. (جبارة، 1998، ص ص302- 303).

إستمرت المفاوضات بين برنادوت والحكومة الإسرائيلية حتى تمّ تجميدها في (9- 18) تموز/ يوليو؛ بسبب بدء جولة الحرب الثانية. وقد حاول برنادوت منع حدوث جولة حربية ثانية، إلا أنّ محاولاته باءت بالفشل. وواصل برنادوت عمله خلال فترة الهدنة الثانية بعد أنّ ازدادت أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وحاول الضغط على الحكومة الإسرائيلية، لإتخاذ قراراً تسمح فيه بعودة اللاجئين إلى ديارهم، لكن دون فائدة. ويبدو بأن قضية اللاجئين بدأت تأخذ مجرى دولي أوسع في أواخر شهر تموز/ يوليو، وبداية شهر آب/ أغسطس 1948، حيث تزايدت الأصوات المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وكان الرد الإسرائيلي على هذه القضية هو الرفض المطلق؛ لأن عودتهم تعني فشل المشروع الصهيوني تحقيق الدولة اليهودية، كما أنّ الحكومة الإسرائيلية في إجتماعها بتاريخ 18 آب/ أغسطس إتخذت قراراً قانونياً وسياسياً ينص على: ضرورة منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ولا بأي شكل من الأشكال. وفي نهاية الأمر، وأمام هذا الرفض والتعنت الغطرسة الإسرائيلية، فقد قام الكونت برنادوت برفع تقريره وتوصياته إلى الامين العام للأمم المتحدة (تريغفي لي) في 10 أيلول/ تشرين الأول 1948، حيث وضع برنادوت حلوله ومقترحاته حول التقسيم، وحول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. ولمّا عَلمت التنظيمات الصهيونية مضمون تقرير برنادوت الهادف إلى دعم شرعية عودة اللاجئين، قامت قوة من تنظيم (ليحي) باغتياله في مدينة القدس في 16 أيلول/ تشرين الأول 1948، وعينت الأمم المتحدة (رالف بانش) مكانه وسيطاً بالوكالة. (منصور، 2008، ص ص103- 104).

لقد رفضت إسرائيل تدخلات الأمم المتحدة في فلسطين، وقتلت برنادوت لإرسال رسالة مباشرة إلى الأمم المتحدة بعدم التدخل في الصراع، وفي شأن اللاجئين الفلسطينيين. وبعد مقتل برنادوت قدمت الحكومة الإسرائيلية تفاصيل الحادثة لدّولة السويد، وقد طغى عليها الكذب والغموض، وقدمت أيضاً لها اعتذاراً رسمياً؛ وبسبب " الغموض الذي أحاط باغتيال مواطنها الكونت برنادوت، فقبلت الاعتذار، وتمنت على السلطات الإسرائيلية الكشف عن الجناة حين تستقر الأوضاع وتسمح الأمور بذلك. بَيد أن ذلك لم يتحقق حتى الآن" (محارب، 1981، ص388).

يبدو أن رئيس الحكومة الاسرائيلية (دافيد بن غوريون) كان شريكاً أساسياً في عملية قتل الكونت برنادوت كما يذكر الدكتور محمود محارب (2011) حيث "حامت الشبهات القوية للغاية حول دوره في التغطية وحماية القتلة وكذلك في عملية اتخاذ قرار اغتيال برنادوت" (ص 38).

علاوة على ذلك، استغل بن غوريون حادثة قتل برنادوت لصالحه، وعمل على حل التنظيمات إتسل وليحي، لينجح بذلك في زيادة قوة وعدد الجيش الإسرائيلي ويوحده تحت مظلته. (الفتلاوي، 2002، ص146).

وأمّا بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، فازدادت التعقيدات التي أضافتها إسرائيل على مسألة اللاجئين، حيث جعلت الأمم المتحدة تكتفي بقول حق العودة للاجئين الفلسطينيين كلامياً فقط في الجولات العسكرية التي خاضتها إسرائيل ضد الجيوش العربية فيما تبقى من الحرب.

وقد أصدرت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في 11 كانون أول/ ديسمبر 1948، قرار رقم (194) ، وينص على وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بالضرر. (الجزيرة نت، 2004).

لكن إسرائيل بعد أن أصبحت عضواً كاملاً في هيئة الأمم المتحدة تعنتت للعالم، ولم تعترف، ولم تلتزم بهذا القرار، ولا بصيغته وبقي قرار (194) حبراً على ورق ليس إلا.

3.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 15 تشرين الأول- 5 تشرين الثاني 1948:

اتجهت أنظار القيادة الإسرائيلية نحو جنوب فلسطين، لإحتلال مدن وقرى منطقة النقب، وإلى الشمال لاحتلال مدن وقرى الجليل الأوسط والأعلى، حيث كانت تلك المناطق لا تزال مكتظة بالسكان العرب. وقام الجيش الإسرائيلي بهجمات عسكرية على الجيش المصري في بداية تشرين الأول/ أكتوبر، تمهيداً لشن عملية كبيرة في الجنوب ألا وهي (عملية يوآف).

استغلت القيادة الإسرائيلية ظروف الإنقسام العربي في الحرب لصالحهم، وبدأ الجيش الإسرائيلي بتوجيه ضرباته العسكرية ضد الجيوش العربية، إضافة إلى إستكمال عمليات طرد السكان الفلسطينيين في جنوب وشمال فلسطين. وسنقوم فيما يأتي بمعالجة أهم عمليات الإحتلال والطرد والجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في جنوب فلسطين وشمالها، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 15 تشرين الأول/ أكتوبر وحتى 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

1.3.4 عملية يوآف في جنوب فلسطين:

بدأت ملامح عملية يوآف في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، عندما قام الجيش الإسرائيلي بإعمال إبتزازية، لخلخة الجيش المصري، حيث احتلت قوة من الجيش الإسرائيلي خربة المحجز الواقعة على تلة مرتفعة بالقرب من مدينة الخليل، ولكن الكتيبة السادسة في الجيش المصري بقيادة جمال عبد الناصر إستطاعت إسترجاع الخربة في نفس اليوم. إستمر الجيش الإسرائيلي بابتزاز الجيش المصري في خربة المحجز، وفي النهاية احتل الجيش الإسرائيلي خربة المحجز وذلك قبل بدء عملية يوآف. (السناوى، 2010، ص132).

لم تختلف عملية يوآف عن العمليات الأخرى التي تضمنتها خطة دالت، ويمكن القول بأن هذه العملية هي متممة لخطة دالّت، وقد بدأت رسمياً في يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، واستمرت حتى نهاية الشهر، حيث هدفت إلى:

1- توسيع حدود الدولة اليهودية.
2- احتلال مدن وقرى النقب وجنوب فلسطين.

3- طرد السكان الفلسطينيين من مدنهم وقراهم في الجنوب بالقوة العسكرية.
4- احراج مصر سياسياً وعسكرياً.
5- إبعاد المصريين عن منطقة الجنوب، وتحويل الجيش المصري من الوضع الهجومي إلى وضع الدفاع عن مواقعه.
6- احتلال طرق المواصلات في الجنوب، وتفتيت قوة الجيش المصري من خلال قطع خطوط التواصل بين قواته المرابطة في الجنوب.

شرع الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملية يوآف بقيادة يغآل ألون، وفي 15 و 16 تشرين الأول/ أكتوبر، شن الجيش الإسرائيلي هجمات متفرقة على مواقع الجيش المصري، وحاول قطع الطريق الواصل بين قريتي عراق المنشية وبيت جبرين، لتفتيت الجيش المصري، ولكن المصريين تصدوا للهجوم وأفشلوا الخطة، وفي نفس الوقت شن الجيش الإسرائيلي هجوماً آخر على عراق سويدان استمر حتى 17 تشرين الأول/ أكتوبر، ونجح بعزل الجيش القوات المصرية في المجدل عن القوات الموجودة في عراق سويدان، كما أن هذا الهجوم طال السكان الفلسطينيين في عراق سويدان والمجدل، وقُتل عدد كبير من الأبرياء الفلسطينيين، وهدمت وأُحرقت البيوت في المنطقة. لقد شمل الهجوم الإسرائيلي أهم مدن النقب وهي مدينة بئر السبع، حيث قام الجيش الإسرائيلي ما بين (16 – 20) تشرين الأول/ أكتوبر بشن هجمة كبيرة عليها، وقصفها عن طريق المدافع والطائرات بعد حصار دام لأربعة أيام، وقد أسفرت تلك الهجمة عن قتل العشرات وأحرقت مئات المنازل العربية، وسيطر الخوف والذعر على الفلسطينيين، حيث شرع الجيش الإسرائيلي بطرد السكان من مدينتهم إلى قطاع غزة. (حمدان، 2012، ص105).

وفي يوم 22 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن قراراً يقضي بوقف إطلاق النار، والشروع بعمل هدنة بين الطرفين، ولكن إسرائيل لم تلتزم بذلك، وواصلت هجومها على الفلسطينيين وعلى الجيش المصري في بيت جبرين، والفالوجة، والمجدل، وغزة، وقد قصفت كل من المجدل وغزة جوياً وبحرياً وارتقى عشرات الشهداء في ذلك الهجوم، بينما قُصفت الفالوجة وبيت جبرين جوياً، وأدى ذلك إلى طرد آلاف الفلسطينيين من الفالوجة وبيت جبرين والقرى المجاورة كعراق المنشية وبيت طيما، وفي 26 تشرين الأول/ أكتوبر قدم موشي شرتوك وزير خارجية إسرائيل تقريراً عن ذلك، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ارتاحت للإنتصارات الإسرائيلية في النقب واعتبرتها نتيجة إبتزاز من قبل الجيش المصري. (العلمي، (ب. ت)، ص147).

حاولت القيادة الإسرائيلية التنصل من جرائمها على الجبهة الجنوبية، أمام الأمم المتحدة ورفضت الإنصياع لقرار مجلس الأمن، وصعّدت من هجماتها على الفلسطينيين وعلى الجيش المصري. وقد هاجم الجيش الإسرائيلي القوات المصرية، وتمّ احتلال بيت نتيف، زكريا، دير بان، بيت جمال، وغيرها، إلى الجنوب من القدس. وجرى طرد سكان هذه القرى إلى جبال الخليل. (موريس، 1993، ص202). كما أنّ الجيش الإسرائيلي احتل خلال عملية يوآف مدن وقرى فلسطينية كثيرة، فعلاوة على احتلاله وطرده لسكان القرى المذكورة أعلاه، فقد استكمل احتلال وطرد مدن وقرى: كوكبة، بيت حانون، خليقات، اسدود، حمامة، عجور، تيما، القبيبة، حربابة، وطردهم جميعاً، وعند دخول جنود الجيش الإسرائيلي إلى تلك المدن والقرى فقاموا بعمليات سلب ونهب للحاجيات والأمتعة الثمينة الخاصة بالسكان الفلسطينيين، وقد تفقد دافيد بن غوريون عمليات الطرد بنفسه لدى احتلال القرى الفلسطينية في الجنوب. كما وتمّ احتلال مدينة المجدل العامرة بحوالي عشرة آلاف نسمة، وقد طرد الجيش الاسرائيلي الأغلبية الكبيرة للسكان العرب إلى قطاع غزة، وبقيت أقلية عربية فيها بلغ عددها 2700 شخص، وقد تم طردهم في صيف عام 1950 على دفعات، وسنتحدث عن ذلك في الفصل الخامس من الدراسة. أما قرية الدوايمة غرب الخليل فقد أحتلت أيضاً، وتعرضت لمجزرة كبيرة، ساهمت في طرد جميع سكان الجنوب كما حدث في المجازر الأخرى التي ارتكبها الصهاينة في فلسطين، وسنقوم بالتحدث عن هذه المجزرة فيما يلي.

1.1.3.4 مجازر قرية الدوايمة:

حدثت أكثر من مجزرة في قرية الدوايمة الواقعة على السفوح الغربية لمدينة الخليل صباح 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، وقد كانت هذه المجازر جزءً لا يتجزأ من عملية يوآف، بَيَد أنها هدفت إلى:

1- مهاجمة قرية الدوايمة وقتل جميع سكانها دون التمييز بين العمر والجنس.
2- دب الرعب والخوف في نفوس سكان المدن والقرى المجاورة في الجنوب، لتسريع خروجهم من مدنهم وقراهم.
3- إحداث هجرة جماعية وتفريغ المنطقة الجنوبية من العنصر العربي.
4- التأكيد على قوة وحجم الترسانة العسكرية الاسرائيلية، مقابل ضعف وتقهقر الترسانة العسكرية للجيوش العربية لا سيما الجيش المصري.

لقد كان تعداد سكان قرية الدوايمة آنذاك (2000) نسمة، ويوجد فيها أيضاً (4000) نسمة، وهم لاجئين طردوا على يد الجيش الإسرائيلي من القرى الفلسطينية المجاورة. وخلال الهجوم على القرية، تقدمت الكتيبة (رقم 89) في الجيش الإسرائيلي بقيادة (موشي دايان)، في 28 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1948، وهاجمت القرية من ثلاثة جهات، وقد تُركت الجهة الشرقية مفتوحة، لتسهيل طرد السكان إلى جبال الخليل. وخلال الهجوم الإسرائيلي على الدوايمة، اقترف الجنود الإسرائيليين على مدار يومين، أبشع الصور الإجرامية والإرهابية بحق سكان القرية، حيث تمّ احتلال القرية، وقُتل عدد كبير من سكانها بدم بارد، وبدون تمييز. لقد استخدم الجيش الإسرائيلي أساليب عديدة لطرد السكان، مثل: الاحتلال، والتدمير، والقتل، والإغتصاب، والتخويف، والحرب النفسية، وأُبيدت أُسر كاملة كانت قد بقيت في بيوتها ورفضت الخروج من القرية. علاوة على ذلك، قَتَل الجنود أكثر من (75) شخص، بعد أن تمّ حصارهم في داخل مسجد الدراويش وسط القرية. (الحمد، 2001، ص ص37-38).

لقد كتب (كابلن) عن المجزرة الأولى في قرية الدوايمة وقال بأن الجيش الاسرائيلي قام " بقتل 80-100 من السكان العرب كلهم من النساء والاولاد. وقد قتل الجنود الاسرائيليين الاطفال بتحطيم جماجمهم بالعصي. ولم يكن هنالك بيت في البلدة لم يقتل فيه احد" (موريس، 1993، ص205).

لم يكتفي الجيش الإسرائيلي بهذا العدد من الضحايا الأبرياء، وإنما عمل بقدر الإمكان على مضاعفته مرتين أو ثلاثة لطرد سكان الجنوب بسرعة، فعلاوة على مجزرة المسجد التي ذكرت فيما سبق، فقد ارتكب الجيش الإسرائيلي مجزرة أخرى في الدوايمة، ويمكن القول بأنها كانت أكبر من مجزرة المسجد، حيث قام الجيش بحصار عدد من السكان قُدرت أعدادهم بحوالي (100) شخص داخل كهف يدعى (كهف طور الزاغ)، وأُخرّجوا تحت التهديد وقُتلوا جميعاً بدم بارد. (صالحٍ، وعيتاني، 2009، ص50).

وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على أنّ السكان لجأوا إلى (كهف طور الزاغ)، للاحتماء به من الإجرام الصهيوني، ولكن الجنود تتبعوا أثر السكان، وعرفوا مخابئهم وقتلوهم جميعا بلا رحمة. ومن الأمثلة على الوسائل الإجرامية القذرة التي ارتكبت من قبل جنود الجيش الإسرائيلي خلال المجزرة الكبيرة، قيام ضابط بوضع "امرأتين في غرفة وبينهما لغم وقام بتفجيره، كما ذكر ايضا أن أحد الجنود افتخر باغتصاب امرأة وقتلها "(وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا، 2017).

يبدو أنّ عدد ضحايا مجازر الدوايمة فاقت الأرقام المُعلنة، تبعاً لاختلاف المصادر التي نشرتها، فلم يكن المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس (2003) متأكد من أرقام ضحايا المجازر حيث قال في دراسته المنشورة بعنوان (تصحيح خطأ) بأن حصيلة مجازر الدوايمة كانت كما يلي: "ذبحت العشرات (وربما المئات) من سكانها (مصادر مختلفة– الامم المتحدة، جيش الدفاع الاسرائيلي ومصادر عربية تذكر أعداداً متباينة، تتراوح ما بين 70 و1000 قتيل)" (ص160).

ولكن أرقام الضحايا الأقرب للصحة هي ما نشرته "الجريدة العبرية حداشوت في 24/ 8/ 1984 تحقيقاً تضمن مقابلة مع مختار القرية، الذي قال إنه أجرى إحصائيات لعدد القتلى في مجازر الدوايمة، فوجد أن عددهم وصل إلى 580 شهيداً " (صالح، وعيتاني، 2009، ص51).

ويمكننا التوصل إلى أنّ عدد ضحايا مجزرة الدوايمة، بلغَ المئات وليس العشرات كما ادعت المصادر الإسرائيلية من خلال ما تمّ العثور عليه عقب إنتهاء المجزرة. فلقد وجدت مئات الجثث بداخل بئر عميق في قرية الدوايمة، كان الجيش الإسرائيلي قد ألقاها بداخله؛ ليخفي معالم جرائمه وإرهابه ضد الشعب العربي الفلسطيني. لقد تسببت المجازر الصهيونية في قرية الدوايمة بطرد أعداد كبيرة من سكان القرى الفلسطينية المجاورة، خوفاً من ملاقاة مصير كمصير أهالي قرية الدوايمة، وخلال عملية يوآف ومجازرها، طُرد أكثر من (100) ألف عربي من جنوب فلسطين إلى الضفة الغربية وشرق الاردن وقطاع غزة، كما تفوق الجيش الإسرائيلي على الجيش المصري في معارك عملية يوآف حيث أصبح وجوده في فلسطين وجوداً شكلياً، وظهر الإنقسام واضح تماماً بين الجيوش العربية في هذه العملية، فلم يتدخل الجيش الأردني بقيادة غلوب باشا لمساندة ودعم المصريين، بل أنّ الجيوش العربية وقفت خلال معركة يوآف ومجازرها وكأنها تتابع مباراة رياضية، وتنتظر انتهائها للإعلان عن الفائز.

2.3.4 عملية حيرام في شمال فلسطين:

شرع الجيش الإسرائيلي بتنفيذ عملية حيرام في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1948، وفي إطار هذه العملية، احتل الاسرائيليين الجليل الأعلى، وطرد عدد كبير من الفلسطينيين. وتجدر الإشارة إلى أنّ الجيش الإسرائيلي، شنّ هجوم سابق على الجليل في شهر تموز/ يوليو من نفس العام، حيث احتل خلال هذا الهجوم مناطق واسعة في الجليل السفلي والجليل الغربي، وطرد الفلسطينيين، وذلك في سياق عملية (ديكل) التي سبق وأن تناولناها.

لقد وجهت القيادة الإسرائيلية بوصلتها إلى الجليل الأعلى، ووضعت خطة لإحتلاله، وقد سميت تلك الخطة (بعملية حيرام)، ويمكن تلخيص أهدافها كما يأتي:

1- احتلال كامل للجليل الأعلى من شمال مدينة الناصرة وحتى الحدود اللبنانية، لكي يتم توسيع عمق الدولة الإستراتيجي.
2- تدمير قوة الجيوش العربية في الجليل الأعلى، لا سيما جيش الانقاذ العربي، وطرد وحداته من المنطقة.
3- طرد جميع العرب الفلسطينيين من الجليل الأعلى، وقد كانت أعدادهم آنذاك أكثر من (60) ألف عربي.
4- استخدام جميع الأساليب الاقتلاعية الممنهجة ضد العرب الفلسطينيين، لتسريع طردهم إلى دول لبنان، وسوريا.

وضع الصهاينة خطة عملية حيرام كخطة تابعة للخطة الرئيسية دالِّت، وقد طالب يوسف فايتس بصفته أحد أعضاء لجنة (الطرد) مراراً وتكراراً بطرد العرب من الجليل، وضغط على دافيد بن غوريون في مناسبات كثيرة حتى أصدر الأخير أوامر بطرد الفلسطينيين إلى سوريا ولبنان من خلال مستشاره العسكري رؤوفين شيلواح. (مصالحة، 1992، ص200).

كان الجليل تابعاً للدولة العربية بحسب قرار التقسيم، وقد شغل بال القيادة الإسرائيلية، لا سيما دافيد بن غوريون، فبعد النجاح الكبير الذي حققه الجيش الإسرائيلي بطرد الفلسطينيين من مدينتي اللد والرملة في إطار عملية داني، أراد بن غوريون بأن يعيد تلك التجربة في الجليل الأعلى المكتظ بالسكان الفلسطينيين، وبقي ينتظر اللحظة الحاسمة والمناسبة، للانقضاض على الشعب العربي الفلسطيني. ومن أهم الأمور التي شجعت القيادة الإسرائيلية على إعطاء الجيش الإسرائيلي ضوء أخضر لتنفيذ عملية حيرام هي:

1- الضعف العسكري والتنظيمي لجيش الإنقاذ التابع لجامعة الدول العربية، كونه جيش يعتمد على متطوعين عرب من مختلف الجنسيات وليسوا جنود نظاميين، فلم يهدد جيش الإنقاذ الجيش الإسرائيلي بتاتاً، وعند سماعه بعملية حيرام فر من جميع منطقة الجليل إلى ما وراء الحدود الشمالية، لتجنب حدوث الاشتباكات بينه وبين الجيش الاسرائيلي القوي والمدجج بالأسلحة، فقد كانت القيادة الإسرائيلية تعرف تماماً ضعف وماهية جيش الإنقاذ، كما وتعرف أيضاً أنّ وجوده في المنطقة هو وجود شكلي ليس إلا.

2- التعدد الطائفي والمذهبي في منطقة الجليل، حيث تمّ طرد ما يقارب (50) ألف فلسطيني من حوالي (50) قرية عربية خلال فترة زمنية لا تزيد عن (60) ساعة فقط.

وتجدر بنا الإشارة إلى الحديث أكثر عن واقع التجارب التي مر بها العرب الفلسطينيين، فقبل بدء تنفيذ عملية حيرام من قبل الجيش الإسرائيلي، واجه الفلسطينيين خلال سنتي الحرب 1947 و 1948 عمليات طرد وقتل وإرهاب وتعلموا دروس وعبر كثيرة من ذلك، وقد كانوا على معرفة ودراية تامة بأنهم لو خروجوا من بيوتهم وقراهم فلن يعودوا إليها مرة أخرى. لتلك الأسباب حاول الأهالي في بعض القرى الفلسطينية البقاء، وعدم الخروج من أماكنهم، وقد قابل الجيش الإسرائيلي ذلك الرفض بالإرهاب والوحشية والتنكيل بهم، وعلى الرغم من وجود مراقبي الأمم المتحدة في الجليل إلا أنّ الجيش الإسرائيلي لم يكترث لهذا الأمر، ولم ينظر إلى الرأي العالمي الأجنبي، وقد استمر بقتل الأهالي واغتصاب النساء خلال عملية حيرام، وارتكب عشرات المجازر بحق المدنيين، وسنقوم بالتحدث عن ذلك في سياق دراستنا.

وقعت المجازر في أكثر من منطقة خلال عملية حيرام، وقد كانت هذه المجازر السبب الرئيسي في طرد الفلسطينيين من الجليل الأعلى خلال (60) ساعة فقط، وسنقوم فيما يأتي بالوقوف على هذه المجازر ومعالجتها:

1.2.3.4 مجزرة عيلبون:

وقعت مجزرة عيلبون في قرية عليبون غرب مدينة طبريا، وكانت هذه القرية صغيرة يسكنها أبناء الشعب العربي الفلسطيني من الديانة المسيحية، كما أنّ عدد سكانها في تلك الفترة كان يبلغ حوالي (750) نسمة. لقد تأثرت قرية عيلبون بالأحداث التي شهدتها فلسطين خلال فترة الحرب، فعمليات الاحتلال والطرد للقرى العربية المجاورة كلوبيا وحطين والشجرة أقلقت أهالي عيلبون، كما أنّ عمليات القتل والمجازر التي ارتكبها الصهاينة في طول فلسطين وعرضها اصابت أهالي القرية بالذعر. علاوة على ذلك، أدت الهزائم المتلاحقة للجيوش العربية إلى هروب عشرات الأهالي، للاحتماء بالكروم والكهوف والمغر القريبة من قريتهم، وقد غادرت بعض النساء وأطفالهن إلى الاقارب والمعارف إلى قرى دير حنا، والمغار، والرامة. هكذا بدت الاوضاع في قرية عليبون قبل دخول الاسرائيليين إليها. (منّاع، 2016، ص110).

بدأت عملية احتلال قرية عيلبون، بالتزامن مع انطلاق عملية حيرام، وانسحبت وحدات جيش الإنقاذ من قرية عليبون قبل دخول الجيش الإسرائيلي بساعات قليلة، وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر اقتحمت وحدات من لواء جولاني في الجيش الإسرائيلي القرية دون أنْ تلقى مقاومة تُذكر، وفور دخولها القرية وجدت بأن الأهالي تجمعوا داخل الكنائس وبيت الخوري مرقص ورفعوا الأعلام البيضاء، وهذا دليل على إستسلام القرية للجيش الإسرائيلي. وبعد ذلك أمرت قيادة الجيش الإسرائيلي سكان عيلبون بالتجمع في وسط القرية، وفي وقت لم يتجاوز بضعة دقائق، وهددت السكان بالإسراع في خروجهم من الكنائس وبيت الخوري، وأطلق الجيش الأعيرة النارية على من تأخر في الخروج، وخلال عملية تجميع الأهالي في وسط القرية اختار قائد الجيش (17) شاباً في عمر العشرينات واحتجزهم، وطرد بقية الأهالي نحو قرية المغار في الشمال باشراف الجنود على عملية الطرد هذه. أمّا شباب القرية الذين ظلّوا محتجزين بأمر من قائد المجموعة وبعض الجنود الاسرائيليين، فقد تم تقسيمهم إلى خمسة مجموعات، وأعدم الجيش أربعة مجموعات منهم بدم بارد في نواحي متفرقة من القرية كالشوارع والمقبرة الحواكير، وقد بلغت حصيلة ضحايا هذه المجزرة (12) شهيد. بقيت المجموعة الخامسة على قيد الحياة ، وكان عدد أفراد هذه المجموعة خمسة وكلهم من عائلة زريق، وقد تجسدت لهذه المجموعة حكاية، حيث قام قائد الجيش ومن معه من الجنود بعد ارتكاب المجزرة بتوجيه الأوامر إلى المجموعة الخامسة بقيادة مركبة عسكرية يسوقها فرج زريق، وفعلت المجموعة ما أُمرت به حيث مشت مركبتهم كدرع أمامي في مقدمة المركبات العسكرية الإسرائيلية، حتى وصلوا قافلة المطرودين من أبناء قريتهم، وقد ساروا خلفهم حتى قرية مجد الكروم. وفي 31 تشرين الأول/ أكتوبر، قام الجيش الإسرائيلي بجمع (34) شاب من عيلبون، بالإضافة إلى الأفراد الخمسة من المجموعة الخامسة، واعتقلهم جميعاً كأسرى حرب، ولما تمّ تجميع أسرى عيلبون بالأسرى الآخرين من القرى العربية الأخرى في قرية المغار، فقد روى أفراد المجموعة الخامسة لجميع الأسرى الموجودين بما حصل في مجزرة عيلبون، حيث إنتشرت اخبار المجزرة بعدئذ في جميع أرجاء الجليل. واصل الجيش الإسرائيلي طرده لسكان عيلبون، وسرق جنود الجيش حلي النساء والأشياء الثمينة خلال السير، وفي نهاية الأمر وصل أهالي عيلبون إلى قرية رميش فعرفوا أنهم في لبنان، وبعد أيام نقلوا إلى مخيم المية ومية للاجئين قرب مدينة صيدا. (المصدر السابق، ص ص 112-114).

وبالرجوع إلى سبب الطرد والتنكيل بأهالي قرية عيلبون، فقد أشار بيني موريس (1993)، في دراسته إلى أنه وخلال عملية احتلال الجيش الاسرائيلي لقرية عيلبون وتفتيش بيوتها فقد "وجدوا في احد البيوت رأسين مقطوعين لجنديين اسرائيليين"(211).

كما وأشار ميخائيل بالومبو (1990)،أيضاً إلى ذات الفكرة حيث قال بأن سبب تجميع الأهالي في ساحة القرية، والاعتقال والبطش، يعود إلى الجيش الإسرائيلي حّمل "السكان مسؤولية قتل جنديين يهوديين، فحاول الأب مرقص أن يقنعهم بأن هذا كان من فعل جيش التحرير العربي، ولكن محاولته باءَت بالفشل. فأمره القائد بجمع السكان كلهم في ساحة القرية" (153).

ومن هنا فقد توصل الكاتبين بأن وجود جثتي لجنود إسرائيليين كان كافياً للحكم على القرية بالهلاك وتطهيرها عرقياً، أما الدراسات والمواقع الالكترونية الأخرى، كدراسة منّاع (2016)، وبابه (2007)، والموقع الرسمي على الانترنت للمجلس المحلي لعيلبون، فلم يذكروا بتاتاً ما ورد في دراستي موريس وبالومبو، وقد برر أصحاب الموقف الثاني بأن طرد أهالي القرية، والجرائم المجازر التي ارتكبها الجيش، كانت جزءً أصيلاً من خطة الطرد المعلنة، ونهج من السياسة المتبعة داخل الجيش الإسرائيلي. كما ويمكننا القول بأن تحليل أصحاب الموقف الثاني هو أكثر واقعية، لإن الجيش الإسرائيلي في هذه الفترة من حرب عام 1948، كان مدججاً بالأسلحة والجنود، ولم يعد بحاجة لإعطاء تبريرات وذرائع لجرائمه، كما أنّه لم يتأثر بالرأي العام العالمي مقارنة ببداية الحرب.

لم يمضِ وقت طويل على لجوء أهالي عيلبون في الشتات حتى رجعوا إلى قريتهم، وبنوها من جديد بعد أن دمرها الجيش الإسرائيلي، ودفنوا شهدائهم، وعادوا إلى مزاولة نشاطاتهم اليومية بحرية مقيدة من قبل الحكومة الإسرائيلية. ويبدو أنّ قضية رجوع أهالي قرية عيلبون غريبة بعض الشيء، لإن الجيش الإسرائيلي طرد سكانها كما تناولنا ذلك فيما سبق، ويقول المؤرخ عادل منّاع (2016)، بأن أهالي عيلبون "نجحوا في إيصال صوتهم إلى العالم، وهو ما أجبر الحكومة على السماح لمهجريها بأن يباشروا العودة إلى بيوتهم بهدوء، في الأيام الأخيرة من كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها"(ص131) .

كما يؤكد موقع عيلبون الإكتروني بأن الأمم المتحدة عرفت التفاصيل الحقيقية لمجزرة عليبون " وارغمت الدولة على السماح لاهالي عيلبون العودة. فارسل مبعوث من القرية الى لبنان للبحث عن اللاجئين العيلبونيين يخبرهم بقرار السماح بالعودة "(مجلس محلي عيلبون، 2011).

أمّا بيني موريس (1993) فقد أكّد بأن قضية عودة أهالي عيلبون جاءت "بعد ان تدخل فيها رجال دين مسيحيون في اسرائيل مطالبين بضرورة السماح لسكان عيلبون بالعودة الى بيوتهم مؤكدين انهم غير مسؤولين عن قطع رؤوس الجنود الاسرائيليين"(ص ص 211- 212)

على أية حال، وكما استعرضنا أعلاه، يبدو أن التدخلات الدولية كانت السبب الرئيسي في عودة لاجئي عيلبون، كما ويمكننا القول بأن بيني موريس (1993) بقي على موقفه وأصّر عليه بتلفيق تهمة قتل الجنديين لأهالي عيلبون، ولو كان ذلك صحيحاً لعملت الحكومة الاسرائيلية المستحيل من أجل عدم عودة الأهالي إلى ديارهم.

2.2.3.4 مجزرة صلحة:

مجزرة صلحة حدثت في قرية صلحة شمال مدينة صفد في يوم 30 تشرين الأول / أكتوبر، ورغم أنّ صلحة كانت من القرى الصديقة، إلاّ أن مصيرها كان الهلاك كبقية القرى الجليلية الأخرى. وتعتبر مجزرة صلحة من كبرى مجازر الجليل في إطار عملية حيرام إن لم تكن هي الأكبر، وقد ارتكب فيها الجيش الإسرائيلي أبشع الأساليب والوسائل الترحيلية والإقتلاعية خلال سعيه لطرد سكان القرى المحاذية لحدود لبنان. وفي هذا الصدد نجح الجيش الإسرائيلي في طرد سكان صلحة، ودمّر القرية ومسح آثارها عن الوجود، وقد ذكر "يسرائيل غاليلي في المؤتمر السياسي لحزب مبام، قُتل في مذبحة صلحة 94 شخصاً. لكن كتاباً صدر في بيروت سنة 1985 يوثق من الشهادات الشفوية مقتل 105 أشخاص، ويورد اسماءهم وتفصيلات أعمارهم" (مناع، 2016، ص115).

ربما كان الحديث عن هذه المجزرة في حرب عام 1948 أقل من سابقاتها من المجازر، لأنها جاءت في سياق عشرات المجازر التي ارتكبت في عملية حيرام خلال احتلال الجليل، وقد أقامت إسرائيل على أراضي القرية مستعمرة إسرائيلية بعد مصادرة ونهب أراضيها، وباشرت بجلب المهاجرين اليهود الجدد لإسكانهم فيها، كما حصل في القرى الفلسطينية الأخرى، وذلك تنفيذاً للسياسة العامة التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية.

3.2.3.4 مجزرة الصفصاف:

وقعت مجزرة الصفصاف في قرية الصفصاف شمال غرب مدينة صفد، وبالقرب من الحدود مع لبنان، وكانت هذه المجزرة أحد أهم وأكبر المجازر في عملية حيرام، حيث أرتكبها الصهاينة في يوم 30 تشرين الأول /أكتوبر 1948. قُصفت قرية الصفصاف الصغيرة مع بدء عملية حيرام من خلال الطائرات، وقتل الكثير من السكان في الغارات الجوية التي مهدت لدخول الجيش الإسرائيلي، وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر دخلت وحدة كبيرة الجيش الإسرائيلي من إلى القرية من الجهة الغربية، وانسحب المتطوعون العرب التابعين لجيش الانقاذ نحو الحدود اللبنانية.

بقي سكان الصفصاف البالغ عددهم حوالي (900) نسمة في قريتهم الصغيرة، وخلال احتلال القرية أمر الجنود الأهالي بالتجمع في ساحة القرية وأخذ الجنود عدد كبير من فئة الشباب حيث قُدرت الأعداد بحسب المصادر والدراسات بحوالي (70) شخص، وبعد الإعتقال قام الجنود بعصب أعين الاشخاص المعتقلين، وأخذوهم إلى مكان بعيد وقلوهم بسرعة رمياً بالرصاص، وبعد هذه الجريمة شرع الجنود باقتلاع السكان عنوة تحت تهديد الرصاص، وطردوهم إلى لبنان دون أن يأخذ أحداً حاجياته وأمتعته الشخصية، وتعرضت المنازل للسلب والنهب كما حصل في القرى الجليلية الأخرى. (بابه، 2007، ص212).

وبحسب شهادة أحدى المُهجرات من القرية حيث "تقول ام شحادة والفزع بادٍ على وجهها: حوالي السبعين من شبابنا قتلوا رمياً بالرصاص، بعد أن عصبت أعينهم، الواحد تلو الآخر، أمام أعيننا. ثم رمى الإسرائيليون جثثهم في النهر" (بالومبو، 1990، ص156).
ولكن الموقع الرسمي الإلكتروني (للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: فرع لبنان) يقول بأن الجنود،" وبعد عملهم الشنيع والذي يمثل قمة الإرهاب المنظم أمروا بعض الشيوخ بعمل حفرة كبيرة وضعوا فيها الجثث" (2013)

على أية حال، لم يكتفي الجنود بقتل (70) شخص من قرية الصفصاف، بل أنهم كرروا نفس الأسلوب الذي قام به الفرنجة في العصور الوسطى خلال الحملة الصليبية الأولى على الشام والقدس، واستخدم الجنود الإسرائيليين السكاكين لقطع أصابع النساء العربيات، لسرقة الخواتم والمجوهرات والحلي من أياديهن خلال عملية التطهير العرقي للقرية العربية. علاوة على ذلك، شهدت القرية حالات إغتصاب للفتيات.
لقد طُرد جميع الناجين من الصفصاف إلى لبنان ولم يبقى منهم أحدًا، وقد تركت مجزرة الصفصاف في نفوس أهالي الجليل الخوف والهلع، وقام الجيش الإسرائيلي فور تطهير القرية بتدميرها وهدم منازلها، لنزع أي فكرة تساور أهالي القرية بالرجوع، وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بعد ذلك بجلب مهاجرين يهود وأسكنتهم في مستوطنة أقامتها على أراضي قرية الصفصاف. ويروي إبن قرية الصفصاف (محمد أحمد حسين أبو عيشه) قصة أهل القرية والمعاناة التي أثرت في نفوس الناس بعد طرهم، كما يتحدث أبو عيشه عن زيارة قام بها هو شخصياً لقريته المُهجرة عام 1983، للنظر والإمعان في القرية وممتلكات السكان، ولكنه تفاجئ، حيث يقول بلغته العامية وجدت" البلد مدمرة، الدار والملك كله راح، انا اتفرج ومش قادر احكي، ناس غريبين اللي ساكنين بلدي، وخفنا نتصور بالبلد" (أبو ضهير، 2006، ص110).

4.2.3.4 مجزرة الفراضية:

كانت مجزرة الفراضية إحدى المجازر الصهيونية التي ارتكبت في عملية حيرام، فلم يتم ذكرها رغم أن روايتها تختلف عن رواية المجازر الفلسطينية الأخرى، ففي قرية الفراضية الواقعة قضاء مدينة صفد، هاجم الجيش الإسرائيلي القرية في 30 تشرين الأول/ أكتوبر، ولم يقم الجيش بجمع السكان كما فعل في قرية عيلبون والقرى الفلسطينية الأخرى، بل أنّه أطلق النيران على الرجال والنساء بدون تمييز، وقتل نحو (30) شخص من أبناء القرية، وطرد السكان بالقوة العسكرية إلى لبنان، ويمكن القول أن أهالي الفراضية كانوا قد عقدوا إتفاقية إستسلام وتسليم، ولكن الجيش الإسرائيلي لم ينصاع لذلك، وأراد تطهير القرية عرقياً من الفلسطينيين. (موسوعة النكبة، 2012).

5.2.3.4 مجزرة البعنة ودير الأسد:

وقعت هذه المجزرة في قريتي البعنة ودير الأسد بمنطقة الشاغور الواقعة بين مدينتي عكا وصفد، في الجليل الأعلى، ففي صباح 31 تشرين الأول/ أكتوبر، هاجم الجيش الإسرائيلي القريتين الجهة الشرقية، وأمر السكان بالتجمع في موقع متوسط بين القريتين داخل سهل متسع، كما أنّه أمر السكان بتسليم الأسلحة الموجودة بحوزتهم فقاموا بتسليمها للجيش الاسرائيلي، وقد بلغ العدد (100) بندقية، وبعد مضي ساعات النهار على التجمع السكاني، أحس الشيوخ والأطفال بالعطش، وتوسلوا لقائد الوحدة بأن يقوم بإحضار الماء لهم، فلبى ذلك وأخرج أربعة شبان من القريتين بحراسة قوة من الجيش لإحضار الماء من البئر، ولما وصل الشبان البئر لتعبئة الماء قامت القوة الإسرائيلية بإطلاق النار وأعدمتهم بدم بارد، وبعد ذلك قام الجيش الإسرائيلي بإعتقال شباب القريتين، وأخذوهم إلى معتقل صرفند. ويذكر أنه عند اقتيادهم للشبان أمروا السكان بمغادرة القريتين، فمنهم من نزح إلى لبنان ومنهم من نزح إلى القرى المجاورة ثم عادوا لاحقاً إلى قريتهم، بينما أولئك الذين نزحوا إلى لبنان فقد أقفلت الحدود عليهم وتعذر عليهم العودة ثانية. (عرب 48، 2016).

وتجدر الاشارة إلى أنه وجد في قريتي البعنة ودير الأسد ما يقارب (500) عنصر من جيش الإنقاذ العربي، وقد انسحبوا من القريتين قبل بدء عملية حيرام. إضافة إلى ذلك، حاول وجهاء البعنة ودير الأسد توقيع إتفاقية إستسلام وتسليم، مثل: بعض القرى العربية الأخرى، ولكن الإسرائيليين رفضوا ذلك. (بالومبو، 1990، ص156).

رجع عشرات الأشخاص الذين كانوا قد اختبئوا في الكهوف المجاورة للقرية، وبعد خروج الجيش من القريتين رجعت نسبة وبقيت نسبة لاجئة في لبنان، وفي مناطق أخرى في شمال الضفة الغربية، وقد استنكرت الأمم المتحدة من خلال مراقبيها المجزرة، وقالت بأنها ارتكبت بحق السكان بدون سبب.

6.2.3.4 مجزرة عرب المواسي:

طالت المجازر الصهيونية القبائل العربية البدوية المستقرة منذ فترة زمنية طويلة في منطقة الجليل الأعلى، فكان عرب المواسي الذين يسكنون في أقضية تابعة لمدن صفد وطبريا وعكا، على موعد مع الجرائم والمجازر الصهيونية. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر قام جنود الجيش الإسرائيلي بقتل شخصين من عرب المواسي، حيث كانوا يرعون الأبقار قرب عيون الماء في منطقة الجليل الأعلى، وفي اليوم التالي شنّ الجيش الإسرائيلي هجوماً كبيراً على عشائر عرب المواسي في منطقة الحناوي، وألقوا القبض على (12) شاب، واقتادوهم نحو الجهة الشرقية لسهل البطوف في الجليل الأعلى، وقتلوهم جميعا بدم بارد، ودفنوا في مغارة قريبة، ونقلوا فيما بعد إلى مقبرة عيلبون، حيث أقيم لهم نصب تذكاري. (مناع، 2016، ص ص116-117).

لقد كانت الذريعة الاسرائيلية لارتكاب مجزرة عرب المواسي، أنّهم كانوا قد تعاونوا وتخابروا مع جيش الإنقاذ لقتل الجنود الاسرائيليين، وفي الحقيقة أن الترتيبات الإسرائيلية خلال عمليات ومجازر حيرام كانت تهدف إلى طرد العرب، وقد كان عرب المواسي جزءً من هذه العمليات. كما أن أحد أفراد عشيرة عرب المواسي ويدعى (عطية المواسي) كان قد أكّد بأن" ادعوا انهم فتشوا بيوت العشيرة ووجدوا عند عطية الحمود ذخيرة الجنديين اليهود اللذين قتلا في اشتباك مع جيش الإنقاذ" (العرب، 2010).

لقد كانت الذرائع الاسرائيلية كثيرة لما حدث في مجزرة عرب المواسي، لتبرير الموقف الإجرامي الذي ارتكب بحق أبناء المواسي، وقد طُردت عشائر عرب المواسي على يد الجيش الإسرائيلي إلى سورية، ولم يتبقى منهم إلا القليل في قرية عيلبون.

7.2.3.4 احتلال جنوب لبنان وارتكاب مجزرة قرية حولا:

تأثرت عشرات القرى اللبنانية المحاذية للأراضي الفلسطينية في الجليل الأعلى، من الهجمات الإسرائيلية خلال عملية حيرام، وقد استقبلت تلك القرى أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين المُهجرين من بيوتهم وقراهم، كما أنّ وحدات جيش الإنقاذ وبعد انسحابها من الجليل الأعلى إلى الحدود اللبنانية رابطت في تلك القرى.

احتل الجيش الإسرائيلي خلال عملية حيرام مجمل أراضي الجليل الأعلى، وبلغ عدد القرى اللبنانية التي احتلت (15) قرية لا سيما قرية حولا، ومع بزوغ فجر تشرين الثاني/ نوفمبر 1948، وصل الجيش الإسرائيلي إلى نهر الليطاني" (محارب،2011، ص22).

حاولت إسرائيل عند احتلالها قرية حولا أن يبقى فيها أقل عدد سكان من العرب اللبنانيين، كما فعلت مع العرب الفلسطينيين. (المصدر السابق، ص22). ولتحقيق هذه المساعي فقد هاجم الجيش الاسرائيلي ضمن عملية حيرام قرية حولا البنانية وارتكب بحق سكانها المدنيين مجزرة من أكبر مجازر حرب عام 1948 م، كما أن عمليات الجيش أدت إلى إرهاب المدنيين، وبطشت بهم. وقعت المجزرة في قرية حولا اللبنانية، وقد انسحبت وحدات جيش الإنقاذ من القرية نحو الشمال قبل وقوعها كما حدث في قرى الجليل الفلسطيني مثل مجد الكروم وعيلبون، وفي ذلك الوقت عرف سكان القرية أنهم وقعوا تحت يد المطرقة الاسرائيلية. وخلال عملية سقوط قرى جنوب لبنان، دخل الجيش الإسرائيلي من الجهة الشمالية لقرية حولا بلباس عسكري عربي، فظن السكان بأن الجيش القادم من الشمال هو جيش الانقاذ العربي وقد رجع لحماية سكان القرية، فتجمع السكان لاستقباله، لكن ذلك التجمع ما لبث وأن إنتهى حتى طرد سكانه؛ لأن الأهالي اكتشفوا بأن الجيش القادم إليهم هو الجيش الإسرائيلي بقيادة (مناحيم بيغن)، مرتكب مجزرة دير ياسين الشهيرة، وليس جيش الإنقاذ كما ساد الاعتقاد السابق. لقد دخل الجيش الإسرائيلي القرية ودمر كل عائق جاء أمامه، وحرق الارض والبيوت، واعتقل كل من صادفه من شيوخ ورجال ونساء وأطفال، وقد بلغت أعداد الناس التي تمّ اعتقالها حوالي (200) شخص مدني. (موقع بلدة حولا،2017).

ويقول منّاع (2016)، بأنه وبعد "احتلال قرية الحولة الشيعية، حيث قُتل 94 شخصاً في إحدى أكبر المذابح عام النكبة، منهم 34 من الأسرى تم نسفهم في البيت الذي اعتقلوا داخله" (ص119).

لجأ سكان قرية حولا من الناجين، إلى مخيم ضبية شرقي العاصمة بيروت، وسكنوا فيه حوالي ستة أشهر، وعانوا من ظروف الحياة والمعيشة القاسية هناك، وقد عاد أهالي قرية حولا إلى مسقط رأسهم في أوائل شهر أيار/ مايو 1949، بعد فترة وجيزة من توقيع إتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل، حيث وجدوا منازلهم مدمرة والقرية خراباً، وقاموا بعد ذلك بإعمارها، ودفنوا شهداء مجزرتهم. كما ويمكن القول بأن السياسة العامة في المؤسسة السياسية والعسكرية الصهيونية خلال عملية اسقاط قرى جنوب لبنان، كانت تقضي بقتل وتهجير المدنيين، فلم تكن القرارات المتخذة فردية وإنما كانت مؤسساتية بامتياز. (موقع بلدة حولا،2017).

8.2.3.4 مجزرة مجد الكروم:

على إثر عملية حيرام قام الجيش الإسرائيلي في 30 تشرين الأول 1948، باحتلال قرية مجد الكروم الواقعة على الخط الجنوبي للجليل الأعلى، وشرقي مدينة عكا. لقد بلغ عدد سكان مجد الكروم بالاضافة إلى اللاجئين فيها قرابة (2000) نسمة، وفي سياق احتلال القرية حدثت مجزرة مروعة فيها ارتكبها الجيش الإسرائيلي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.

بدأت ملامح هذه المجزرة عندما قامت قوة من الجيش الإسرائيلي بمهاجمة القرية العربية من جميع النواحي، وأمر قائد الوحدة المهاجمة جميع أهالي مجد الكروم بالتجمع في ساحة وسط القرية، وقد كانت ذريعة الوحدة الإسرائيلية هي وجود أسلحة بحوزة أهالي القرية، ومع ذلك فقد أقّر كل من المختار وأهالي القرية خلال التحقيق معهم بعدم وجود أسلحة في قريتهم، لكن قائد الوحدة الإسرائيلية لم يكترث لتلك الرواية، وأصر على موقفه، وأمر للمختار بأن يحضر له جميع الأسلحة خلال (25) دقيقة، ولكن المختار رد على قائد الوحدة بأن الوقت الذي أعطي له قصير جداً ولا يتناسب مع حجم المهمة حتى لو كانت المعلومات التي ادعاها قائد الوحدة صحيحة، وإبّان هذا الاحتدام ورفض المختار للمهمة التي أوكلت إليه، قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب مجزرة بحق خمسة شبان من القرية واطلق النار عليهم واعدمهم بدم بارد، كما أنّ قائد الوحدة أمر جنوده بالشروع في عملية تفتيش للبيوت والحارات في القرية، وأثناء المداهمة والتنكيل الإسرائيلي قام الجنود بتفجير البيوت والطرقات حيث طال التفجير بيت المختار، علاوة على قيام جنود الجيش بقتل رجلين وامرأتين خلال ذلك العمل المُهين، وبهذا فقد وصل ضحايا مجزرة قرية مجد الكروم إلى تسعة شهداء أبرياء. ويذكر بيني موريس (1993) بأنه " وفي عصر نفس اليوم، وبعد أن نسف بيت المختار، غادرت الوحدة الإسرائيلية المكان، واصطحبت معها مئات من رؤوس الاغنام

والماعز وكميات كبيرة من الفواكه. لكن الجيش الإسرائيلي لم يأمر سكان القرية بمغادرتها" (ص210).

وبالوقوف على ما كتبه موريس (1993) في دراسته، فيمكن القول بأن المجزرة انتهت في نفس اليوم الذي حدثت به أي في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث نسف الجيش بيوت القرية، وبطش بالسكان، وتعرضت القرية ومُقدراتها للسلب والنهب كما كان يحدث في القرى والمدن الفلسطينية الأخرى، ولكن موريس ذكر بأن الوحدة غادرت القرية بعد إتمام مهمتها فيها، أيّ أنّ الوحدة العسكرية الإسرائيلية خرجت من القرية بمحض إرادتها، وبدون إجبار من أحد، لكن المؤرخ عادل منّاع (2016) ذكر عكس ذلك في دراسته بعنوان نكبة وبقاء، حيث قال: بأن الوحدة التي هاجمت القرية أُجبرت على الخروج من القرية، ولم تخرج بمحض ارادتها كما ادعى موريس (1993) في دراسته، كما أكد منّاع (2016) بـــأن النتائج كادت أن تكون أكبر من الارقام التي تحدثنا بها "لولا وصول كل من شفيق أبو عبده، وحاييم أورباخ ضابط استخبارات الجليل الغربي، إلى القرية. وفور وصول أورباخ ووقوفه على نتائج عملية الإعدام في ساحة العين، تحدث إلى الضابط المسؤول ومنع عمليات القتل"(ص124).

وتجدر الاشارة إلى أن حاييم أورباخ ضابط استخبارات الجليل الغربي كان قد وقّع اتفاقية إستسلام وتسليم مع مختار ووجهاء قرية مجد الكروم قبل احتلالها، وقد شمل ذلك عدم التعّرض لقتل وطرد سكانها، ولكن الجيش الإسرائيلي خرق هذه الإتفاقية كما خرق من قبل معظم الإتفاقيات السابقة بمسمياتها المختلفة مثل: اتفاقيات الاستسلام والتسليم، والقرى الصديقة المعادية إلخ....، ولو اتيحت الفرصة للجيش الإسرائيلي في مجد الكروم لكان عدد الضحايا أكثر من تسعة شهداء.

كما ويذكر موريس فيما سبق بأن الجيش الإسرائيلي لم يطرد أحداً من سكان قرية مجد الكروم، لكننا نؤكد بأن الجيش الاسرائيلي طرد من خلال عملياته وجرائمه ومجازره في المنطقة عشرات السكان من مجد الكروم، حيث هرب السكان من قريتهم وقت احتلالها إلى الكهوف والكروم كما حدث في القرى العربية الاخرى قبلهم كعيلبون مثلاً. علاوة على ذلك فيذكر منّاع (المصدر السابق) بأن "موريس نفسه أعطاني صوراً لوثائق عسكرية عن عودة الجيش إلى القرية في كانون الثاني/ يناير 1949 وطرده مئات السكان، إلا إنه قرر التغاضي عنها في الجملة أعلاه المدافعة عن الجيش وأعماله "(126).

ونستنتج من ذلك، بأن موريس رغم الحقائق والوثائق الهامة التي تناولها في عمليات طرد الفلسطينيين خلال دراسته، إلا أنه حاول إضفاء طابع أخلاقي، وقلل من حجم الإجرام الذي ارتكبه الجيش الإسرائيلي خلال عملية حيرام.

بعد انتهاء المجزرة أنكر الجيش الإسرائيلي ما حدث في مجد الكروم، كاسطوانة معادة لإنكار نفس المجازر التي ارتكبوها خلال ستين ساعة في عملية حيرام، ولكن المجزرة بعد وقوعها انتشرت كالنار في الهشيم على مرأى ومسمع أهل الجليل، ما أدى إلى وصول أخبارها لمراقبي الأمم المتحدة في المنطقة والذين كانوا مهمشين من قبل الجيش الإسرائيلي. زار فريق من مراقبي الامم المتحدة قرية مجد الكروم، وسمعوا روايات الاهالي عن الاجرام والتدمير والمجزرة، وأرادوا بعد ذلك أدلة ملموسة تجرم الجيش الإسرائيلي، فأخرج السكان أحدى الجثث للشهداء الذين ارتقوا خلال المجزرة، وقد صوّر الفريق تلك المشاهد من خلال كاميراتهم، كما وصوروا الدمار الذي حل بمجد الكروم، لإرسال تلك المشاهد والصور إلى الجهات المختصة، لعلها تكشف جرائم ومجازر عملية حيرام للمجتمع الدولي. ويقول منّاع (المصدر السابق) بأنه: أجرى مقابله في عام 1998، مع أحد الضباط الاسرائيليين الذين كانوا قد شاركوا في عملية حيرام، حيث كان يعرف ذلك الضابط عام 1948، باسم (الخواجا غزال)، وقد أكد الخواجا غزال لعادل منّاع خلال المقابلة بأن الجيش الإسرائيلي كان على دراية تامة لما يحدث بين السكان وفريق مراقبي الأمم المتحدة في مجد الكروم، حيث جاءت الأوامر له ولجنود الجيش باعتراض سيارة فريق مراقبي الامم المتحدة عند خروجهم من القرية، وقال الخواجا عزال بأنه لما "وصلت سيارة الامم المتحدة أوقفناها، وطلبنا من جميع ركابها النزول والوقوف جانباً. وبعد تفتيش سريع في السيارة، وجدنا الكاميرا وأخرجنا الفيلم منها على الرغم من اعتراض المراقبين واستنكارهم فعلتنا" (ص127).

هكذا حاول الجيش الإسرائيلي مسح وصمة العار من سجلاته وأنكر ما قام به في مجد الكروم، علاوة على ذلك، هدد الإسرائيليين أهالي مجد الكروم مراراً وتكراراً بالقتل والبطش والسجن لمن يقدم أي تقرير أو افادة عن تخص ما حدث في القرية، وكان هذا التهديد يهدف إلى ردع الأهالي، ولكن أهالي مجد الكروم لم يسكتوا عن الظلم الذي حلّ بهم، وكشفوا تهديدات الاسرائيليين لهم سراً وخفية في البداية، ونضرب مثال على ذلك، فذات مرة طلب مواطن عربي من قرية مجد الكروم بأن يكلم بالمنس أحد مراقبي الامم المتحدة "على إنفراد، فأعلمه بأن الصهيونيين حذّروا الأهالي من مغبّة الشهادة ضدهم ومن الكشف عن جرائمهم" (بالومبو، 1990، ص159).

لقد أراد الجيش الإسرائيلي لأهالي مجد الكروم الذين ظلّوا حياة تقع تحت المجهر والمراقبة لمنعهم من التحرك، كما وأطلق النار على كل من حاول الذهاب إلى حقله وصادر الأراضي لمخصصات الحكومة، هكذا عاش أهالي مجد الكروم ومن ظل من غيرهم من عرب الجليل، حياة بؤس وتقييد ومراقبة للحريات والحقوق الوطنية والقومية. لقد أكمل الجيش الإسرائيلي في نهاية عملية حيرام احتلال المنطقة التي حددتها القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل، وسقطت المنطقة الممتدة من بحيرة طبريا حتى السهل الساحلي على البحر المتوسط في يد الجيش الإسرائيلي، كما وسقطت المنطقة الممتدة من شمال مدينة الناصرة حتى الحدود اللبنانية. اضافة إلى ذلك، لاحقت القوات الإسرائيلية وحدات جيش الإنقاذ في الجليل الأعلى وفي جنوب لبنان وطردتها إلى الشمال، وقد دمّر الجيش الإسرائيلي خلال عملية حيرام عشرات القرى اللبنانية، وارتكب المجازر بحق اللبنانيين الآمنيين في قراهم وبيوتهم كما ذكرنا فيما أعلاه. استخدم الجيش الاسرائيلي خلال عملية حيرام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين واللبنانيين، لاجبارهم على ترك بيوتهم وقراهم، فخلال الفترة الممتدة بين أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وأوائل شهر تشرين ثاني/ نوفمبر، طرد الجيش الإسرائيلي في عملية حيرام عشرات القرى العربية في الجليل، وارتكب عشرات المجازر الكبيرة، لدفع سكان الجليل للهروب إلى الدول المجاورة. لقد اتسمت عملية حيرام بالتنظيم، والسياسة الموحدة، والأهداف الواضحة، وليس كما ادعى بيني موريس بأن العملية رافقها عشوائية وتخبط من قبل الجيش الاسرائيلي. ورغم تنكر بيني موريس لبعض أعمال الطرد خلال عملية حيرام،إلا أن السياسة العامة لقادة المؤسسة السياسية والعسكرية كانت واضحة وضوح الشمس في وسط النهار، بتفريغ الجليل من سكانه. وعلاوة على القرى التي ذكرناها فيما سبق، فقد انضمت قرى جديدة لقافلة القرى الجليلية التي أحتلها الجيش الاسرائيلي مثل قرى: قدس، وفارة، الرامة، كفر برعم، دير حنا، عرابة، إقرت، معليا، خربة عرابين، كفر عنان، ترشيحا، تربيخا، ميرون، وديشوم، وعلما، وعموقة؛ ودلاتا، وقديتا، وطيطبا، والمالكية، الجش، فسوطة، قديتا، والقائمة طويلة.

حاول الصهاينة طرد أكبر عدد من العرب الفلسطينيين في الجليل، واستخدموا وسائل عديدة كالطائرات وتدمير القرى، والمجازر، ولكن حوالي (15) ألف فلسطيني ظلّوا في الجليل رغم الإرهاب الصهيوني، ويمكننا القول بأن بقاء فلسطيني في الجليل يعود إلى عدة أسباب لعل من أبرزها:

1- التجارب السابقة خلال الحرب والتي ولّدت شعور لدى الفلسطينيين بأن ترك البيت والارض سيجعل الامور صعبة، والمهمة مستحيلة بالعودة، ورافق ذلك تعنت ورفض فلسطيني بالخروج من القرى الفلسيطينية في الجليل كما حدث في قرى منطقة الشاغور.
2- اختباء معظم الفلسطينيين لعدة أيام في الكروم والكهوف المجاورة لقراهم ومن ثم العودة إليها أو اللجوء لاحدى القرى العربية الاخرى غير المهددة.
3- مقاومة الفلسطينيين وترحيلهم بأساليب شتى، منها: كسب الوقت، والمقاومة السلمية، وطرق أخرى.
4- تقرب الفلسطينيين من القائد المحلي للقوة المهاجمة للقرى الفلسطينية، وعمل اتفاقيات استسلام وتسليم معه كما حدث في بعض القرى كمجد الكروم.
5- الخليط الطائفي والمذهبي في الجليل، أدى إلى بقاء بعض الفلسطينيين.

لهذه الاسباب بقيت نسبة لا بأس بها من العرب الفلسطينيين في الجليل، فعلاوة على بقاء عدد كبير من الدروز والشركس في الجليل، فقد ناضلت بعض القرى بالطرق السلمية للبقاء، وطرد بعض سكان القرى العربية؛ بفعل العمليات العسكرية الاسرائيلية وبقي البعض الآخر مثل سخنين، ودير حنا، وكوكب، وعرابة. وأمّا قرى ترشيحا، والجش القريبة من الحدود مع لبنان، فقد ميّز الجيش الاسرائيلي بين المسلمين والمسيحيين، واستخدم أساليب مخادعة ومختلفة في طرد الفلسطينيين.
علاوة على ذلك تحايل الجيش الاسرائيلي على سكان قريتي إقرت وكفر برعم وطرد سكانهما إلى قريتي الرامة والجش بحجج أمنية، ولمدة أقصاها اسبوعين، ومضت الاسابيع والايام دون رجوع أهالي قرى إقرت وكفر برعم، حيث اصبحوا لاجئين في قرى الرامة والجش ومناطق أخرى حددها الجيش الاسرائيلي لهم فيما بعد. وتجدر الاشارة إلى أن الامم المتحدة كانت قد أقرت هدنة لوقف إطلاق النار خلال الهجوم الاسرائيلي في شهر تشرين ثاني 1948 على الفلسطينيين والجيوش العربية، لكن القيادة الصهيونية رفضت الانصياع إلى قرار الامم المتحدة دون تحقيق أهدافها في جنوب وشمال فلسطين.

4.4 الاحتلال والطرد والجرائم الصهيونية: 6 تشرين الثاني 1948- 7 كانون الثاني 1949:

قامت القيادة الإسرائيلية بعد إنتهاء عمليات يوآف في الجنوب وحيرام في الجليل، باستكمال الهجوم على الفلسطينيين وعلى الجيوش العربية لا سيما الجيش المصري في الجنوب، حيث ضرب

الصهاينة قرارات الامم المتحدة بعرض الحائط، وخرقوا الهدنة المقررة في نهاية شهر تشرين أول/ أكتوبر 1948، كما خرقوا قراراً لمجلس الامن في بداية شهر تشرين ثاني/ نوفمبر ينص على وقف القتال بين جميع الأطراف المتحاربة، وسنقوم فيما يلي بالوقوف على أهم التحولات والاحداث التي شهدتها فلسطين خلال الفترة الزمنية المذكورة، كما وسنعالج أيضاً قضية طرد الفلسطينيين.

1.4.4 التحولات والأحداث التي شهدتها الساحة العسكرية حتى نهاية الحرب:

نظم الجيش الإسرائيلي صفوفه، للهجوم على وحدات الجيش المصري الموجودة في المنطقة الجنوبية، وقد سمى الصهاينة هذه العملية (خطة حوريف) حيث هدفت الخطة إلى تدمير قوة الجيش المصري وإخراجه من فلسطين. لم تضع القيادة الصهيونية أمر الهجوم على الجيوش العربية بالحسبان، وذلك لإطلاعها على الانقسام والشرخ الكبير بين العرب فإستغلت ذلك الأمر لصالحها لا سيما بين الأردنيين والمصريين. على أية حال، بدأت ملامح الهجوم الأسرائيلي في تاريخ 5 تشرين ثاني/ نوفمبر، حيث قام الإسرائيليين حتى 10 تشرين ثاني/ نوفمبر باحتلال مناطق عديدة مثل: قرى المجدل، وبيت عفا، وعراق سويدان، وعراق المنشية، وتقهقر الجيش المصري أمام الجيش الاسرائيلي الذي بلغ أوج قوته في هذه الفترة من الحرب. حاصر الجيش الاسرائيلي وحدات من الجيش المصري في قرية الفالوجة الواقعة شرق مدينة غزة، وأغلق جميع الطرق المؤدية للفالوجة وقطع الإمدادات العسكرية، واستمر الحصار الاسرائيلي للجيش المصري حتى تاريخ 22 كانون أول/ ديسمبر، وتكبدت وحدات الجيش المصري خسائر كبيرة طيلة فترة الحصار المفروض عليها. وتجدر الاشارة إلى أن مصر كانت قد طلبت رسمياً من الدول العربية التي تحارب في فلسطين، بتقديم المساعدات والخدمات العسكرية لها؛ وذلك لتخليص قواتها من الكماشة الاسرائيلية في الفالوجة، ولكن الجيوش العربية وفي مقدمتها شرق الاردن لم تلبي النداء والاستغاثة المصرية؛ نظراً للخلافات الحادة والشرخ الكبير جداً كما ذكرنا أعلاه بين مصر والاردن، "وفي 22 كانون الأول (ديسمبر) اغتنم قادة اسرائيل الفرصة لعلمهم أن عبد الله لن يساند مصر عسكرياً، فشنّوا ثاني هجوم على مصر. ونجحوا في هذا الهجوم بإرغام القوّات المصرية على التراجع عبر الحدود الدولية. ومرة أخرى ظلت جامعة الدول العربيّة سلبية في موقفها "(روغان وشلايم، 2004، ص285).

وفي ظل بقاء القوّات المصرية محاصرة في قرية الفالوجة تحت نيران مدافع وطائرات الجيش الإسرائيلي، وخسارة المصريين في معارك عديدة كمعركة عراق المنشية في 27 كانون الأول/ ديسمبر، وقلة الذخيرة والسلاح، وعدم تقديم المساعدة العربية لمصر، فقد أسفر ذلك عن احتلال

الجيش الإسرائيلي لقرية تل شرف، وتقهقر الجيش المصري أمام الجيش الاسرائيلي الذي إجتاز منطقة العوجا، والحدود الدولية بين مصر وفلسطين على غرار ما حدث في احتلال لبنان كما ذكرنا في عملية حيرام، وفي تلك الفترة العصيبة على الجيش المصري والجيوش العربية الأخرى، اقترحت الامم المتحدة هدنة لوقف اطلاق النار، وقبلت كل من مصر وإسرائيل هذا الإقتراح الأممي، وتوقفت الحرب بينهما بتاريخ 7 كانون الثاني/ يناير 1949، علاوة على ذلك، وافق الطرف المصري في البدء بمحادثات ثنائية مع "إسرائيل بمساعدة القائم بأعمال وسيط الأمم المتحدة، رالف بانش، Ralph Bunche في جزيرة رودس، وتم توقيع اتفاقية هدنة بعد ذلك بستة أسابيع، أي في 24 شباط (فبراير). وهذه الاتفاقية وضعت نهاية رسمية لحالة الحرب بين إسرائيل ومصر" (روغان وشلايم، 2004، ص ص 286–287).

وبذلك فقد انتهت الحرب في تاريخ 7 كانون ثاني/ يناير 1949 م، ورضخت مصر كأكبر دولة عربية في المنطقة لمطالب الإسرائيليين الذين سيطروا على مساحة أكبر مما أعطوا إبان صدور قرار التقسيم، حيث بلغت نسبة المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل من أرض فلسطين حتى توقف الحرب حوالي (77,4%) في حين منح قرار التقسيم إقامة دولة يهودية على مساحة بنسبة (56%) من مساحة فلسطين.

لم يقتصر الأمر على مصر فقط وإنما على بقية الدول العربية الأخرى التي انهت حالة الحرب مع إسرائيل ووقّعت على اتفاقيات هدنة بعد أن حذت حذو مصر، وسنقوم بالتحدث عن ذلك في الفصل الخامس من الدراسة.

2.4.4 عمليات طرد الفلسطينيين والمجازر المرتكبة حتى نهاية الحرب:

تلكأت إسرائيل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق العودة للفلسطينيين، واستمرت في انتهاج سياسة طرد الفلسطينيين من قراهم والقرى التي لجأو إليها، وخلال المعارك التي استأنفها الجيش الإسرائيلي في الجنوب عند قيامه بمهاجمته للجيش المصري، فقد طردت إسرائيل في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر 1948 م، جموع كبيرة لبدو منطقة مدينة بئر السبع إلى مناطق في الأردن والخليل.

وبخصوص الجبهة الشمالية، فقد قررت هيئة الاركان الإسرائيلية احتلال وطرد جميع القرى على الحدود مع لبنان، وعلى إثر ذلك طردت قرى: النبي روبين، وسوروح، والمنصورة، ومسلمو قرية تربيخا إلى لبنان، إضافة إلى هذا بقي الجيش يطرد ويعتقل ويقتل كل الفلسطينيين الذين حاولوا الرجوع إلى فلسطين، ولشرعنة ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1948، بإتباع سياسة تهدف إلى الحد من التسلل العربي، حيث تم توزيع بطاقات هويات أو قسائم تسجيل على الأقلية العربية في الجليل بحيث أنه من " لم تكن لديه بطاقة كهذه حتى لو كان غائبا وقت التعداد عن قريته لأي سبب كان اعتُبر غائباً، ولا يسمح له بالعودة. وان عاد الى البلاد ولو الى قريته الاصلية، تعتبر عودته دخولاً غير مشروع ويمكن طرده فوراً دون أن يترتب على ذلك أية عواقب قانونية" (موريس، 1993، ص 219).

ومن خلال هذه السياسة الإقتلاعية والتهجيرية للأقلية العربية، فقد طرد الجيش الاسرائيلي حوالي (200) شخص من معليا وترشيحا ممن لم يكن لديهم تلك البطاقات إلى لبنان، علاوة على ذلك، تعمدت القيادة الإسرائيلية على عدم توزيع البطاقات على جميع العرب في الجليل؛ لتبرير وشرعنة الطرد، فكثير من الأهالي لم يكن لاجئ أو متسلل، وتمّ طرده بسبب عدم إمتلاكه لبطاقات الهوية.
لقد ظّل الجيش الإسرائيلي يتبع هذه السياسة خلال هذه الجولة من الحرب وحتى بعد انتهائها، وطُردت عائلات جليلية على إثر ذلك، كما أن عمليات المداهمة شملت قرى فلسطينية قبل وضع الحرب أوزارها ومن الأمثلة على تلك القرى التي طُردت عرب السمنية قرب عكا، وبلّغ عدد سكان القرية حوالي (200) شخص، وقرية دير القاسي البالغ عددها (2500) نسمة .

لقد تنوعت أساليب الإقتلاع للفلسطينيين فمن لم يطرد من خلال إثبات بطاقات الهويات، فقد طرد من خلال المجازر، وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، قتل الجيش الاسرائيلي بشكل عشوائي (سبعة) فلسطينيين في قرية إم الشوف قضاء حيفا، وطرد جميع سكانها. كذلك قام الاسرائيليين بإرتكاب مجزرة أُخرى في 31/ 12/ 1948، بحق من تبقى من أهالي قرية جيز قرب مدينة الرملة، وقد بلَغت ضحايا هذه المجزرة (13) شخص من بينهم إمراة ورضيع، وطرد جميع سكان قرية جيز. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية– وفا، 2011).

الخلاصة:

تفوّقت إسرائيل عسكرياً على الدول العربية خلال جولات حرب عام 1948، مستغلةً بذلك تصدّع الإئتلاف العربي. وبسطت سيطرتها على مساحةٍ أكبر من المساحة التي منحتها إياها الأمم المتحدة عام 1947.

جهدت إسرائيل إلى منع عودة الفلسطينيين، وضربت قرارات الأمم المتحدة بعرض الحائط، وقتلت مبعوثها الأممي الكونت برنادوت، لترسل لها رسالة بأنها لن تقبل بأي قرار أو صيغة تنص على عودة اللاجئين الفلسطينيين.

كذلك طرد الجيش الإسرائيلي الأغلبية العظمى من الفلسطينيين خارج وطنهم وبيوتهم، واستخدم لتنفيذ ذلك عدد من السياسات والأساليب القمعية والمناهضة لحقوق الإنسان وللقانون والأعراف الدولية كما عالجنا في الدرسة.

الفصل الخامس:

السياسات الصهيونية المتبعة لطرد الفلسطينيين من بداية عام 1949 وحتى نهاية عام 1950.

1.5 مسار اتفاقيات هدنة رودس بين الدول العربية وإسرائيل.

2.5 استكمال طرد الفلسطينيين بعد انتهاء حرب عام 1948.

3.5 السياسة الصهيونية الخاصة بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بعد انتهاء حرب عام 1948.

تمهيد:

استكمل قادة الحركة الصهيونية طرد الفلسطينيين من ديارهم، وذلك بعد تأسيس دولة إسرائيل، ونجحوا بكسب الإعتراف العربي والدولي بالدولة الإسرائيلية، وسنّوا القوانين والسياسات التي تمنع عودة اللاجئين إلى بيوتهم وقراهم. وسنعالج في هذا الجزء من الدراسة أهم السياسات التي نفذتها إسرائيل بحق الشعب العربي الفلسطيني حتى نهاية عام 1950.

1.5 مسار اتفاقيات هدنة رودس بين الدول العربية وإسرائيل:

من المعلوم بأن من يفرض قوته العسكرية سيفرض بعد ذلك قوته الدبلوماسية، هكذا جرى خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فالتسوية تأتي بعد وضوح ملامح التفوّق للطرف الأقوى في الحرب، وفي هذا الصدد فقد سار الطرف الأضعف في حرب عام 1948 نحو التسوية، ونقصد هنا الدول العربية، فهي التي خسرت الحرب لصالح إسرائيل؛ لأسباب كثيرة منها: غياب التنسيق بين الدول، والانقسام العسكري والسياسي لا سيما بين الأردن ومصر، وقلة العتاد والخبرة العسكرية وأسباب أخرى ذكرت سابقاً.

لقد أجبرت الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في الحرب إلى إقدام الدول العربية، لفتح باب التفاهم والتفاوض مع إسرائيل، بيَدَ أنّ مصر كانت أول دولة عربية تقوم بالتوقيع على اتفاقية الهدنة، وذلك بعد أنّ تكبّدت خسائر كبيرة في صفوف قوّاتها من قبل الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1948، علاوةً على الحصار الذي فُرض على قوّاتها في قرية الفالوجة. أمّا الدول العربية الأخرى فقد حذت حذو مصر ووقّعت على اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، فوقّعت لبنان بعد مصر، ومن ثم الأردن، وأخيراً سوريا. سنقوم فيما يأتي بالوقوف على اتفاقيات الهدنة التي جرت في جزيرة رودس اليونانية بالبحر المتوسط، بوساطة المبعوث الأممي الدكتور رالف بانش، كذلك سنعالج مسار تقديم إسرائيل طلب العضوية في هيئة الأمم المتحدة، وتعنتها في تنفيذ الحقوق الفلسطينية العادلة التي أقرتها المؤسسات والأُطر الدّولية والإقليمية.

1.1.5 اتفاقية الهدنة المصرية- الإسرائيلية:

بدأت المحادثات المصرية- الإسرائيلية في 13 كانون الثاني/ يناير 1949، بدعوة من قبل الوسيط الأممي رالف بانش، وقد نتج عنها توقيع اتفاقية الهدنة المصرية- الإسرائيلية، في 24 شباط/ فبراير 1949، حيث نصّت على:

1- إقامة هدنة دائمة، وعدم اللجوء لاستخدام القوّة العسكرية بين الطرفين.
2- الاتفاق على جعل منطقة العوجا على الحدود منطقة منزوعة السلاح، وعدم قيام أي من الطرفين بمحاولات، لإنشاء مطارات عسكرية قرب الحدود.
3- بقاء قطاع غزة بيد المصريين، وبسط السيطرة الإسرائيلية على جميع أراضي النقب، بما في ذلك المنطقة الممتدة من جبال مدينة الخليل في الشرق إلى مدينة غزة في الغرب.
4- تخليص القوات المصرية التي حوصرت في الفالوجة من الكمّاشة الإسرائيلية، وتبادل الأسرى والرهائن، والمحتجزين بين الطرفين.
5- السماح بانسحاب القوات المصرية المحاصرة في الفالوجة.
6- الإتفاق على بقاء الفلسطينيين من سكان قريتي الفالوجة، وعراق المنشية في بيوتهم وقراهم، وعدم إجبارهم على الرحيل إلا بإرادتهم، ولكن اسرائيل بعد هدوء العاصفة وتوقيع الاتفاقية مع مصر، قامت بطرد سكان القريتين بالقوة إلى غزة وإلى الضفة الغربية، وسنقوم بالوقوف على ذلك في المبحث التالي.

يمكن القول بأن ذهاب مصر إلى مسار التفاوض مع إسرائيل، جعل الحرب تتوقف ليس فقط مع مصر، وإنما مع الدول العربية الأخرى التي حاربت في فلسطين، وعلى غرار مصر استجابت الدول العربية دعوة رالف بانش إلى بدء المفاوضات مع إسرائيل في 30 كانون الثاني/ يناير 1949، ودشنت اتفاقيات الهدنة معها. (العلمي، (ب.ت)، ص166).

2.1.5 اتفاقية الهدنة اللبنانية- الإسرائيلية:

لبنان هي ثاني دولة عربية توقع على اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في رودس بتاريخ 23 آذار/ مارس 1949، ومن النقاط التي تمّ التفاهم عليها بين الطرفين:

1- إنهاء حالة الحرب والتوتر القائم، وترسيم الحدود وفق حدود الانتداب البريطاني.
2- انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في جنوب لبنان، على أن تكون المناطق الجنوبية منزوعة السلاح.
3- إعادة إسرائيل قرى لبنان الخمسة عشر إلى السيادة اللبنانية، بيَدَ أنّ إسرائيل كانت قد احتلت تلك القرى سابقاً، وارتكبت المجازر بحقها، وطردت سكانها في إطار عملية حيرام.

لقد تنبهت القيادة الإسرائيلية من البداية بأن توقيع اتفاقية الهدنة مع لبنان، سيجلب لها المنفعة والسمعة العالمية الطيبة، وسيضعها في موقف أقوى للتفاوض مع كل من الأردن وسوريا. (شليم، 2001، ص46).

ويمكننا القول بأن إسرائيل كانت قد تنازلت عن القرى اللبنانية في الجنوب، لكسب المناورة السياسية والدبلوماسية لصالحها فمن خلال هذا التنازل، وضعت إسرائيل يدها في يد الأمم المتحدة، لمسح الصورة السيئة التي سادت أيام الحرب، وقد جسد ذلك حين تمت الموافقة على قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة كما سنوضح لاحقاً.

3.1.5 اتفاقية الهدنة الأردنية- الإسرائيلية:

باشرت الأردن محادثاتها مع إسرائيل في أوائل آذار/ مارس 1949، لوقف حالة الحرب بينهما، ولكن هذه المحادثات اتسمت بالصعوبة والتعقيد؛ بسبب وجود قضايا وملفات شائكة تتطلب وقت وجهد كبيرين لحلهما، وهو الأمر الذي كان قد امتعض منه ملك الأردن، حيث كان لا يرغب بأن تكون فترة المحادثات بينه وبين إسرائيل طويلة كما حدث مع مصر. ولعل أبرز القضايا والملفات التي عقّدت المحادثات الثنائية هي: قضية القدس والوجود الاردني والإسرائيلي فيها، وقضية الحدود بين الطرفين، وقضية وجود الجيش الأردني في المنطقة الجنوبية للنقب (ام الرشراش)، وملف وجود الجيش العراقي في مناطق جنوب مدينة حيفا، فعلى الرغم من وجود هذه المعيقات، إلا أنها لم تقف حاجزاً أمام إتمام الاتفاق بين الطرفين بتوسط من قبل الدكتور رالف بانش، وخلال المحادثات في آذار/ مارس 1949، شرع الجيش الإسرائيلي باحتلال مناطق في جنوب شرق البحر الميت، وهي: (مسادا)، و(عين جدي) وبسط سيطرته عليها، كما شن هجوماً على جنوب النقب واحتل بلدة (ام الرشراش)، المُطلة على ساحل البحر الأحمر، وفي ظلّ هذه الانتهاكات الإسرائيلية، ازدادت الضغوطات على الأردن بعد تسليم القوّات العراقية أمر المناطق التي تسيطر عليها في جنوب مدينة حيفا إلى الجيش الأردني بتاريخ 27 آذار/ مارس 1949، بناءً على انسحاب قريب للعراقيين من فلسطين. (بن غوريون، 1993، ص739).

وعلى إثر ذلك، فقد وصلت الضغوطات الإسرائيلية على الحكومة الأردنية إلى تهديد عسكري يهدف إلى احتلال مناطق جنوب حيفا، حيث طالبت إسرائيل في محادثات رودس مراراً وتكراراً بالمنطقة التي تقع بحوزة الجيش العراقي؛ لكن ملك الأردن حاول التملص من ذلك، وطلب من الرئيس الأمريكي (هاري ترومان) التدخل لإيقاف إسرائيل عن التصريحات العدوانية التي تلوّح بها ضد الأردن، والإيعاز لها بعدم احتلال مناطق جنوب حيفا التي أصبحت تحت السيطرة الإردنية، ولكن الرد الأمريكي كان سلبياً بشأن هذه القضية، حيث أعرب ترومان للملك عبدالله بأنه لا يستطيع فعل أيّ عمل في هذا الأمر، وقد نصح الملك بالتفاهم مع إسرائيل لحل هذه الأزمة، (الجمالي، 1985، ص 59).

ونستنتج من ذلك بأن الولايات المتحدة ردت رداً قاسياً على ملك الأردن، ودَعمت إسرائيل لوجستياً وسياسياً باحتلال المناطق التي تحلوّ لها.

وفي نهاية المطاف، وبعد الإصرار الإسرائيلي على المطالب التي تخص المناطق الواقعة جنوب حيفا، لا سيما المثلث العربي فكان لهم ما طالبوا به" فالمثلث سلّمه ملك الأردن لإسرائيل حسب اتفاقية الهدنة لسنة 1949، وبقي جميع سكانه فيه. وأما منطقة جنوب المشارف الغربية لمدينة القدس وحتى صحراء النقب، فقد طردت إسرائيل جميع السكان ودمرت جميع القرى" (كناعنة، 2000، ص113).

ويمكن القول بأن الدبلوماسية الإسرائيلية نجحت في رودس كما نجحت في طرد الفلسطينيين من قراهم ومدنهم إبان الحرب وبعد انتهائها، وفي 3 نيسان/ إبريل 1949، دشَّنت الأردن وإسرائيل اتفاقية رودس بينهما، ويمكن تلخيص أهم البنود التي جاءت فيها كما يلي:

1- التعهد بعدم استخدام القوة العسكرية بين الطرفين فيما يخص القضية الفلسطينية.
2- وضع حدود هدنة متفق عليها بين الطرفين، بحيث لا يمكن اجتيازها إلا بتنسيق مسبق.
3- تشكيل هيئة يمثلها الطرفين تختص بوضع برامج وخطط للحركة والمرور، لا سيما في المناطق المُقسمة بينهما كمدينة القدس وضواحيها، وبيت لحم، مع ضمان حرية العبادة في القدس للأديان الثلاثة .
4- سيطرة إسرائيل على مناطق جنوب مدينة حيفا مثل: المثلث، وأم الفحم، وباقة الغربية، وقرى وادي عارة. إضافة إلى المنطقة الممتدة من باب الواد حتى مدينة تل أبيب، كذلك بيت صفافا، وصور باهر، وبتّير في جنوب مدينة القدس. (العلمي، (ب.ت)، ص ص176- 177).

بتلك الاتفاقية فقد أنهت الأردن حالة الحرب والتوتر مع إسرائيل، واحتفظت في المنطقة التي أُطلق عليها فيما بعد بالضفة الغربية، لتصبح جزءًا خاضعاً لسيطرتها وسيادتها. أمّا بالنسبة للعراق فكما ذكر أعلاه، خرجت القوات العراقية من مناطق جنوب حيفا، وشمال الضفة الغربية، وسلّمتها إلى الجيش الأردني، وبعد ذلك تمّ إبرام اتفاقية الهدنة الأردنية- الإسرائيلية، بدون تواجد للعراق في تلك الاتفاقية. ويمكن القول، بأنّ العراق هي الدّولة العربية الوحيدة التي لم تتفاوض مع إسرائيل؛ ربما كان السبب هو تسليم زمام المبادرة والتفاوض للأردن، إضافة إلى البعد الجغرافي للعراق نسبياً عن منطقة الصراع.

4.1.5 اتفاقية الهدنة السورية- الإسرائيلية:

شرعت إسرائيل بإقامة محادثاتها مع سوريا في 5 نيسان/ إبريل 1949، أيّ بعد اسبوع من الانقلاب الذي قام به رئيس الأركان حسني الزعيم على الرئيس السوري شكري القوّتلي، حيث اعتبر بن غوريون بأن المحادثات مع سوريا كانت الأطول زمنياً والأكثر تجاذباً؛ بسبب المشاكل الداخلية التي مرت بها سوريا على إثر الانقلاب، وكذلك بسبب سيطرة سوريا على شريط حدودي في منطقة الجليل الشرقي، مما جعل من مهمة الحكومة الاسرائيلية صعبة للغاية على حد تعبير بن غوريون. وفي 16 نسيان/ إبريل، ازدادت المحادثات تعقيداً بعد المطالب التي طالب فيها الرئيس السوري الجديد حسني الزعيم، حيث أراد إقامة اتفاقية تعاون اقتصادي وعسكري مع إسرائيل قبل تدشين الهدنة بين الطرفين، وأراد أيضاً إعادة ترسيم الحدود بحيث يكون نصف بحيرة طبريا من الجهة السورية تابعاً للسيادة السورية، ولكن بن غوريون رفض ذلك وشدّد على قضية الحدود وقال: بأن الحدود بين الطرفين يجب أنْ تكون الحدود القديمة المعروفة لدى الجميع، وأضاف أنه يُرحب بعمل حلف مع الزعيم، ولكن بشرط توقيع هدنة وقف اطلاق النار، وانسحاب سوريا من المناطق التي تسيطر عليها. (بن غوريون، 1993، ص745).

استمر الجدال القائم بين سوريا وإسرائيل، واقترح حسني الزعيم مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ولكن بن غوريون الذي دائماً ما كان يتبنى هذه المشاريع ويؤيدها بقوة، بقي في حالة من الشك في نوايا الزعيم، وقد ظلّت نقطة الخلاف بين الطرفين هي الحدود، والانسحاب السوري. وفي حزيران/ يونيو 1949، أحيا الوسيط الأممي رالف بانش المحادثات، حيث اقترح بأن تكون المناطق الحدودية المتنازع عليها بين الطرفين مناطق منزوعة السلاح مع بقاء سكان تلك المناطق فيها تحت إدارة دولية. وفي أواخر حزيران/ يونيو، قام السوريين بالانسحاب من المناطق الواقعة

تحت سيطرتهم في الجليل، حيث انتقلت تلك المناطق للسيطرة الإسرائيلية، وفي 20 تموز/ يوليو 1949، تمّ توقيع اتفاقية الهدنة، حيث نصت على ما يلي:

1- ترسيم الحدود بالدقة والتفصيل بينهما، وبمقياس رسم (50,000:1).
2- الاتفاق على طريقة وكيفية الانسحاب السوري، وكمية وعدد القوات العسكرية التي يجب تركها في المنطقة كمواقع دفاع بينهما. (العلمي، (ب.ت)، ص ص179- 180).

استمرت المحادثات بين سوريا وإسرائيل أكثر من ثلاثة أشهر، وفي النهاية كانت سوريا آخر دولة عربية توقّع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل؛ لأسباب ذكرت أعلاه، كذلك يمكن التأكيد على أنه وباتفاقية رودس مع سوريا فقد أسدل الستار على حرب عام 1948، بتفوّق إسرائيلي وهزيمة وانقسام وتقهقر للجيوش العربية، وقد أصبحت إسرائيل من خلال مناوراتها الدبلوماسية، وتوقيع اتفاقيات الهدنة في رودس عضواً جديداً بهيئة الأمم المتحدة.

5.1.5 قبول إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة:

منذ أن أصدرت الأمم المتحدة قرار (194) الخاص بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في 11 كانون الثاني/ ديسمبر 1948، وإسرائيل تُماطل الأمم المتحدة في تنفيذ هذا القرار؛ بذريعة أن الحرب لا تزال قائمة، وأن عودة اللاجئين إلى ديارهم سيسبب لإسرائيل كارثة، لأن اللاجئين سيقاتلون الجيش الاسرائيلي مما يصعب مهمة التفاوض وإحلال السلام في المنطقة. وفي أواخر شهر كانون الأول/ ديسمبر 1948، تقدمت إسرائيل بطلب للأمم المتحدة لكسب عضويتها، وبقي القرار يُناقش في أروقتها حتى تمّ إعتماده من قبل مجلس الأمن في 5 آذار/ مارس 1949، حيث أوصى الأخير إلى إحالة قضية عضوية إسرائيل للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي هذا السياق شكلت الجمعية العامة (لجنة التوفيق) بين الدول العربية وإسرائيل في 21 آذار/ مارس؛ للبحث في إيجاد الحلول المناسبة بخصوص القضية الفلسطينية، وفي قضية عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

لقد دعت (لجنة التوفيق) الدول العربية المتنازعة مع إسرائيل إلى مؤتمر في مدينة بيروت، وهدف المؤتمر إلى عمل تسوية وتفاوض مع الطرف الإسرائيلي للتوصل إلى السلام، وقد جاء المؤتمر بعد توقيع هدنة رودس بين إسرائيل ومصر، وتزامن مع فتح الحوار والمحادثات بين إسرائيل ولبنان والأردن، حيث تمت المحادثات بوساطة من قبل رالف بانش وكانت هذه لفتة دبلوماسية إسرائيلية قوية أمام العالم كما ذكرنا أعلاه. وخلال المؤتمر أصرّت الدول العربية على موقفها من تنفيذ قرار

(194) بكل بنوده، لكن إسرائيل إتبعت سياسة الخروج عن النص، وأعربت بأنها تريد إحلال السلام في البداية مع الدول العربية المجاورة، حيث لا تزال في حالة حرب قائمة معها، ومن ثم النظر في قرار (194). وأمام تباين هذه المواقف بين طرفي الصراع في المؤتمر، دعت (لجنة التوفيق) إلى إجراء مفاوضات على نطاق أوسع في لوزان بسويسرا يوم 16 نيسان/ إبريل 1949، وخلال المؤتمر تحدث أطراف الصراع بافاضة، واتهم مندوبو العرب إسرائيل بعدم احترام قرارات الجمعية العامة، ولكن الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل وتآمرت معها حتى تخرجها من قفص الإتهام، وضغطت الولايات المتحدة على الدول العربية وعلى الجمعية العامة، لقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، كما ومارست الضغط الشكلي على اسرائيل للتتعهد بتنفيذ المطالب التي تتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وللتفاهم على الملفات الأخرى.

وفي جلسة المؤتمر بتاريخ 12 أيار/ مايو 1949، وافق مندوبو الدول العربية ولجنة التوفيق على توقيع ميثاق لوزان، وتمّ في نفس اليوم أصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم (273) والذي ينص على: قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة، بيَدَ أن إسرائيل تعهدت قبل صدور قرار (273) بتنفيذ قرار (181) والذي بموجبه لا يحق لها أن تسيطر إلا على الحدود التي رسمها قرار التقسيم، أي على (56%) من أرض فلسطين، كما أنّ إسرائيل تعهدت أيضاً بتدويل مدينة القدس، والاعتراف بقرار (194) حيث سيتم تنفيذه فوراً.

وخلاصة ذلك، استطاعت إسرائيل تحقيق الإنتصار الثاني على العرب في أن تنال عضوية الأمم المتحدة فكان انتصاراً دبلوماسياً كبيراً بالنسبة للصهاينة بعد تحقيق الإنتصار العسكري على العرب في حرب 1948. وفي أعقاب تحقيق إسرائيل لمرادها في أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، وتوقيع اتفاقيات الهدنة في رودس، فقد تلكأت في تنفيذ وعودها، ووضعت العقبات وأثارت المشاكل أمام تنفيذ بنود ميثاق لوزان، واتبعت سياسة التسويف والمماطلة، فطالب العرب بعودة اللاجئين إلى ديارهم، لكن إسرائيل رفضت ذلك؛ بذريعة أنّ الأمور لم تُحل بعد، وأن ذلك سيتم بعد التسوية العامة النهائية للحدود بين الدّول، كما ضغطت الولايات المتحدة ولجنة التوفيق على اسرائيل لاستيعاب عدد من اللاجئين حوالي (100) ألف، لكنها ظلّت تتملص بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين، ورفضت تنفيذ ميثاق لوزان والمطالب والاستحقاقات الدّولية ؛ بحجة أنّ الأمور اختلفت في الحرب، حيث وقع ضحايا إسرائيليين كُثر، وأنّ تنفيذ مطالب لجنة التوفيق، وميثاق لوزان ما هو إلا انتحار لها؛ لأنّ العرب سوف يصبحون طابوراً خامساً في حال عودتهم، وسيدمرون إسرائيل وسيتجسسون على أمنها.

لقد ظلّ قادة إسرائيل يبتكرون الحجج والذرائع، وقد أعربوا عن أن الحل يكمُن في تقديم التعويضات للاجئين الفلسطينيين، بالإضافة إلى تقديم المساعدات لتوطينهم في البلاد التي هم فيها، علاوة على ذلك رفضت إسرائيل تدويل القدس، لأن القدس مُقسمة إلى قسمين: الأول الغربي، حيث لا يوجد للعرب أماكن مقدّسة فيها، أما القسم الثاني فهو الشرقي، وقد أعربت إسرائيل أنه لا مشكلة من وضع الوصاية الدّولية على القدس الشرقية والمقدسات فيها. (منصور، 2008، ص ص 108-113).

إنتهى مؤتمر لوزان في 12 تشرين الأول/ سبتمبر 1949، بدون تنفيذ إسرائيل لتعهداتها وإلتزاماتها الدّولية تجاه الفلسطينيين، كما أن المؤتمر أعرب عن تمنياته بإمكانية حل المسائل العالقة سلمياً دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، وهكذا أسدل الستار على فصل دبلوماسي جديد تفوقت به إسرائيل، وتنكرت من خلاله للحقوق الفلسطينية العادلة.

لم تتوقف عمليات الطرد للفلسطينيين، وقد استمر الجيش الإسرائيلي بطرد من تبقى بعد صمت المدافع، وسنقوم بالحديث أكثر عن ذلك فيما يأتي.

2.5 استكمال طرد الفلسطينيين بعد انتهاء حرب عام 1948:

خشيت إسرائيل بعد صمت المدافع من عودة اللاجئين إلى بيوتهم وقراهم كمتسللين، لا سيما وأن هناك قرى فلسطينية بقيت شبه خالية من سكانها، ولتحقيق الطرد والتطهير العرقي النهائي بحقهم، فقد اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسة تفريغ القرى من ساكنيها في جميع أرجاء فلسطين، ومسحت معالم القرى العربية، وأسكنت المهاجرين اليهود الذين قامت بجلبهم من دولهم بطرق متعددة ومختلفة، ويمكن القول أنّ الحكومة الإسرائيلية من خلال هذه السياسة منعت عودة اللاجئين الفلسطينيين.

لم تكن اتفاقيات الهدنة حاجزاً أو معيقاً أمام سياسة إسرائيل لطرد الفلسطينيين، فقد استمر الطرد طيلة سنوات ما بعد الحرب وسنقوم فيما يأتي بمعالجة ذلك الأمر.

1.2.5 عمليات طرد الفلسطينيين من ديارهم خلال عام 1949:

شرعت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ سياستها الاقتلاعية تجاه الفلسطينيين منذ أوائل كانون الثاني/ يناير 1949، وقد عبّر عن ذلك ضابط الحكم العسكري الإسرائيلي (أليميلخ أفنير) من خلال تقرير قدمه للقيادة الإسرائيلية عن الأقليات العربية التي ظلّت في شمال البلاد، ففي 16 كانون الثاني/ يناير قامت القوات الإسرائيلية بحملة تفتيش ومداهمة لقريتي ترشيحا ومعليا، وفرضت عليهما منع التجوّل، وجمعت رجال القريتين ممن هم فوق السادسة عشرة من العمر في ساحة كبيرة، وفي النهاية طردت (101) من أبناء العائلات إلى خارج القريتين. (فيدَال، 2002، ص ص73- 74). اضافة إلى ذلك، ففي بداية كانون الثاني/ يناير، شرعت الحكومة الإسرائيلية إبّان محادثات رودس بعمليات طرد في الجنوب، حيث طردت آلاف بدو النقب من أماكن سكنهم في جنوب وغرب مدينة بئر السبع إلى منطقة محاذية لخطوط الهدنة، أي إلى شمالي شرق بئر السبع، وذلك بأمر من يغئال ألون قائد الجبهة الجنوبية، ولم يتوقف طرد بدو النقب عند هذا الحد بل ازدادت وتيرته لأبعد من ذلك، وسنقوم من خلال هذه الدراسة بالتتبع الزمني لعمليات طرد الفلسطينيين في طول فلسطين وعرضها خلال عام 1949.

لقد اشتمل الطرد على سكان قريتي الفالوجة وعراق المنشية في الجنوب، وجدير بالذكر أن قضية هاتين القريتين أخذت حيزاً كبيراً من المحادثات التي جرت بين مصر وإسرائيل في رودس، حيث اتفق الطرفان على بقاء سكان القريتين وعدم التعرض لهما بأي عمل يهدف إلى الطرد أو البطش. وفي يوم 24 شباط/ فبراير 1949، وقّعت مصر كما ذكر أعلاه على هدنة رودس مع إسرائيل، وفي نفس اليوم خرقت إسرائيل الهدنة بتخطيط مُسبق بين قياداتها، وطردت أهالي قريتي الفالوجة وعراق المنشية الواقعة في شمال النقب إلى قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الفلسطينيين الذين تمّ طردهم ما بين (2000 و 3000) نسمة من كلا القريتين. وخلال عملية طرد قرويي الفالوجة وعراق المنشية فقد استخدمت إسرائيل سياسة القبضة الحديدية، وبطش الجيش بالسكان، وضربوهم، وسرقوا بيوتهم وحُليهم، كذلك جرت محاولات اغتصاب لبعض النساء، الأمر الذي أثار سخط واستياء الوسيط الأممي رالف بانش من الأعمال التي تقوم بها إسرائيل، ورأى موشيه شاريت عشية قيام الجيش الإسرائيلي بطرد قرويي الفالوجة وعراق المنشية، بأن صورة إسرائيل ستهتز أمام دول العالم وأمام الأمم المتحدة؛ لأن الفترة التي طرد فيها الجيش سكان القريتين كانت فترة حساسة بالنسبة لإسرائيل بخصوص تبني قرار (194) الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم وليس طردهم من ديارهم، وفي النهاية برر شاريت بأن على الحكومة الإسرائيلية

التملص من هذه القضية الشائكة لضمان قبولها كعضو في هيئة الأمم المتحدة "(المصدر السابق، ص74).

أدلت شمس الطيطي من الفالوجة بشهادتها بعد طرد عائلتها وقالت: إنّ" الجيش المصري انسحب بعد الهدنة، بينما واصل اليهود اقتحام البلدة، فقتل من قتل ورُحِّل الباقي في شاحنات إلى بلدة الخضر ببيت لحم" (الجزيرة نت، 2015).

لم تكتفي إسرائيل بخرق الهدنة مع مصر، وإنما كررت ذلك مع الأردن خلال بدء المحادثات بينهما في شهر آذار/ مارس كما ذكر أعلاه، حيث قام الجيش الإسرائيلي بالتوغل في جنوب فلسطين، واحتل مناطق جنوب شرقي البحر الميت ووصل حتى احتل بلدة أُم الرشراش في 10 آذار/ مارس 1949، في عملية أطلق عليها اسم (عملية عوفدا)، ومن خلال تلك العملية فقد دمّر الجيش الإسرائيلي البيوت الفلسطينية في جميع المناطق الواقعة على البحر الأحمر، واحتل مركز الشرطة التابع للحكومة البريطانية، حيث يشير سلمان أبو ستة إلى أن عدد سكان أم الرشراش العرب بلغ إبان تلك الفترة حوالي (46) عربي، وقد قامت قوّات الجيش الإسرائيلي بطردهم جميعاً خلال عملية عوفدا. (موقع ذاكرات، 2014).

كذلك تنازلت الأردن خلال الهدنة عن (15) قرية في منطقة جنوب حيفا لصالح إسرائيل، وكانت تلك المنطقة تحوي ما بين (12– 15) ألف فلسطيني؛ وبسبب الضغوطات الدّولية على إسرائيل، فلم يتم طرد الفلسطينيين منها باستثناء باقة الغربية وبعض القرى الصغيرة أو الخرب ان جاز التعبير، حيث بلغَ عدد الخرب في منطقة المثلث جنوب مدينة حيفا نحو (20) خربة، وقد طرد الجيش الإسرائيلي سكانها إلى ام الفحم وإلى قرية عارة بدون سبب قانوني، كما جرت عملية الطرد للخرب بعد مداهمة من قبل الجيش للبيوت العربية ليلاً وحصارها، حيث أُجبر سكان هذه الخرب تحت سياسة التهديد والتعذيب والقتل إلى مغادرة بيوتهم وخربهم. وفي أوائل نيسان/ إبريل، وبعد عملية الطرد قام أهالي (خربة جلمة)، إحدى خرب منطقة المثلث التي تمّ طردها بتقديم التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بالعودة إلى خربتهم، وبعد حوالي عامين حصلوا على الموافقة من قبل المحكمة نفسها لصالح العودة، حيث اعترف المستشار (بلمون) بأن طرد أهالي خربة جلمة لم يكن بتغطية قانونية، ولكن في النهاية لم يعود أيّ فرد من أهالي خربة جلمة؛ بسبب سيطرة مستوطنون من (كيبوتس لهفوت حبيبا) المجاور على الممتلكات العربية، وذلك بأمر واتفاق مع الحكومة الإسرائيلية، حيث قام مستوطنون (كيبوتس لهفوت حبيبا) بمساعدة من الجيش الإسرائيلي، بتدمير

البيوت والمساكن العربية والاستيلاء عليها، مما جعل من أمر عودة أهالي خربة جلمة مستحيلاً. (كوهين، 2002، ص68).

وفي 15 نيسان/ إبريل، شرع الجيش الإسرائيلي بعملية طرد لأهالي الجليل، حيث يذكر قنصل الولايات المتحدة في القدس، بأن الجيش طرد مئات الفلسطينيين الذين كانوا حينذاك حاصلين على المواطنة الإسرائيلية، بالإضافة لطرد الفلسطينيين الذي تم اعتبارهم كمتسللين. (مصالحة، 2002، ص32). ويضيف المؤرخ عادل منّاع (2016) بأن الجليل حدث فيه" عمليات تمشيط نُفذت في 11 قرية تم خلالها طرد 1038 شخصاً إلى ما وراء الحدود" (ص203). وفي منتصف عام 1949، كانت آخر العمليات لطرد الفلسطينيين في الجليل، حيث استهدف الجيش الإسرائيلي قرى: الجاعونة، والخصاص، وقطينة، وطرد سكانها، وفي منتصف الليل في 5 حزيران/ يونيو، حمّل الجيش الإسرائيلي الأقليات العربية التي بقت في القرى الثلاث بالشاحنات وألقى بهم على الحدود السورية بطريقة وحشية وبالقوة العسكرية، وبالتهديد. نضيف إلى ذلك، استخدم الجيش الإسرائيلي بعد توقيع الهدنة مع سوريا أسلوب الجزرة والعصا ضد الفلسطينيين الذين بقوا على الحدود، وطرد حوالي (2200) شخص، فعلى الرغم من أن اتفاقية الهدنة السورية- الإسرائيلية في 20 تموز/ يوليو 1949، نصت على حماية الفلسطينيين في المنطقة الحدودية وعدم التعرض لهم بالتهديد والطرد، إلا أن الحكومة الإسرائيلية أرادت تنفيذ سياستها الرامية إلى تطهير الحدود الشمالية من العنصر العربي، وخرقت ما تعهدت به مسبقاً مع سوريا. (فيدَال، 2002، ص74). "وفي وقت سابق من سنة 1949، تمّ شحن نحو 700 شخص من قرية كفر ياسيف في الجليل في شاحنة إلى الحدود الأردنية حيث أمروا بعبورها"(مصالحة، 2002، ص32).

يؤكد بيني موريس (1993) على أن الحكومة الإسرائيلية وصل بها الحد إلى الكذب والدجل والتضليل كما حدث في قرية باقة الغربية، حيث قام الجيش الإسرائيلي في 27 حزيران/ يونيو 1949، بطرد (1200- 1500) شخص بالقوّة العسكرية إلى الشرق، وقد ادّعت الحكومة الإسرائيلية للأمم المتحدة بأن تلك العملية كانت موجهة ضد اللاجئين الذين كانوا بالقرية وليس ضد سكانها، كما جاهرت الحكومة الإسرائيلية بالكذب والتضليل حين قالت بأن مختار قرية باقة الغربية هو من أمَرَ اللاجئين بالخروج من القرية وليس الجيش الإسرائيلي (ص230)، لذا وجب بنا التنويه في هذه القضية.

أمّا في المنطقة الجنوبية وبالتحديد في منطقة مدينة بئر السبع فقد رجع الجيش الإسرائيلي في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، وطرد أكثر من (500) عائلة بدوية عربية إلى جنوب الضفة

الغربية، كمخطط لتطهير النقب من العرب، حيث بلغ عدد المطرودين نحو (2000) شخص عربي. لقد استمرت الحكومة الإسرائيلية خلال عام 1949، باتباع سياستها القمعية تجاه الفلسطينيين، فطردت مئات آلاف الفلسطينيين، واعتقلت عددًا كبيرًا تجاوز (10) آلاف مدني خلال فترة الحرب وما بعدها، فعانى الفلسطينيون من التعذيب والقتل والإرهاب داخل معسكرات الاعتقال كمعسكر إجليل شمال مدينة يافا، كما وانعدمت مقوّمات الحياة الأساسية للفرد الفلسطيني، وعانى اللاجئون الفلسطينيون من سوء الأوضاع المعيشية والصحية على وقع الحرب. (مصالحة، 2002، ص28).

ونظراً لهذه النكبة التي حلّت بالفلسطينيين وبقضية اللاجئين، فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949، باصدار قرار رقم (302) الذي ينص على: إنشاء وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأنروا **(unrwa)** في الشرق الأدنى؛ بهدف تخفيف المعاناة وتحسين الظروف المعيشية، وتلافي المجاعات، ودعم السلام والاستقرار في الشرق الأدنى حتى إيجاد الحل العادل لهذه القضية التي تنكرت لها إسرائيل. وقد بدأت وكالة الغوث عملها بخصوص اللاجئين في أيار/ مايو 1950، وقدمت الخدمات لحوالي (750) ألف لاجئ فلسطيني، ولا تزال تقدم حتى هذا اليوم الخدمات لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق اللجوء، مثل: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسوريا، ولبنان. (موقع الأنروا، 2017).

2.2.5 عمليات طرد الفلسطينيين من ديارهم خلال عام 1950:

لم تتوقف عمليات طرد الفلسطينيين في عام 1950، وبقي الهدف الأساسي بعد قيام إسرائيل هو طرد ما تبقى من العرب في جميع أرجاء فلسطين، فأغلب سكان القرى العربية طُرد إبّان الحرب، أمّا الأقلية فطردت خلال فترة المداهمة والتفتيش التي أعقبت الحرب، حيث قام الجيش بمداهمة مناطق عديدة؛ للبحث عن متسللين عرب على حد تعبيره، ووجد في القرى العربية أعداداً قليلةً كانت قد رجعت إلى قُراها دون علم الحكومة الإسرائيلية، أو أنها اختبأت في المُغر والكهوف، وبعد خروج الجيش رجعت لبيوتها بتخفي وسرية تامة، مع العلم بأن هذه الطريقة سادت في قرى الجليل الفلسطيني.

على أية حال، قام الإسرائيليون بمداهمة قرية زكريا قرب مدينة القدس، وذلك بعد انتهاء الحرب، ووجدوا فيها أقلية عربية، وفي آذار/ مارس 1949، حاول مسؤول القدس عن وزارة الداخلية الإسرائيلية إبعاد (145) عربي منها وإسكان يهود في أماكنهم، لكن الأمور توقفت قليلاً، وفي

كانون الثاني/ يناير 1950 التقى بن غوريون مع فايتس وعدد من الضباط العسكريين في مدينة طبريا، وطُرح موضوع قرية زكريا، ومدينة المجدل على طاولة الجلسة، وأعطى بن غوريون الضّوء الأخضر لفايتس ومعاونيه بطرد العرب من المنطقتين، وفي 9 حزيران/ يونيو 1950، طرد الجيش الإسرائيلي الأقلية العربية من قرية زكريا إلى الضفة الغربية وجزء قليل إلى مدينة الرملة. (موريس، 1993، ص ص231- 232).

أمّا بخصوص مدينة المجدل، فطُرد إبّان الحرب نحو (ثمانية آلاف) فلسطيني من سكانها، وبقيت أقلية بلغَ عددها (2700) نسمة، وبعد صَمت المدافع قرّر موشيه دايان الذي خلف يغآل ألون في القيادة الجنوبية، طرد سكان المجدل إلى مدينة غزة، وفي 19 حزيران/ يونيو 1950، أعطى بن غوريون لموشيه دايان الضوء الأخضر للقيام بذلك الإجراء، وازداد التصميم الإسرائيلي على الطرد بعد وصول (700) ألف يهودي خلال سنوات الحرب وما بعدها. (مصالحة، 2002، ص ص26- 27).

وفي بداية عام 1950، بدأت ملامح طرد الأقلية العربية في المجدل من خلال المضايقات فمثلاً: فُرض على أهالي المجدل حكم عسكري إذلالي، وحصار بالأسلاك من الخارج، بحيث أن سكان المجدل باتوا منعزلين في مساكن أو (كنتونات) عن المجتمع العربي، وقد مارست القيادة العسكرية بأمر من بن غوريون الضّغط والدعايات في ربيع 1950، ولكن بدون فائدة، وصعّدت القيادة العسكرية من وتيرة الاضطهاد بحق سكان مدينة المجدل حين قامت بحملات اعتقالات ومداهمات واقتحامات في الليل، كذلك أطلق الجيش الإسرائيلي الأعيرة النارية بشكل عشوائي ومرعب على الأهالي، وباشرت شاحناته من بداية شهر حزيران/ يونيو، بنقل الأهالي إلى الحدود الشمالية لقطاع غزة، وانتهت العملية في شهر تشرين أول/ أكتوبر. وفي تشرين ثاني/ نوفمبر، دخل الجيش الإسرائيلي إلى المجدل، وطرد مئات العرب الذين ظلّوا في بيوتهم باستخدام سياسة التهديد بالقتل إن لم يخرجوا، ونقلت الأغلبية العظمى منهم إلى مدينة غزة، والأقلية إلى مدينة الرملة، وبهذه العملية نجحت بقيادة موشيه دايان باستخدام سياسة العصا والجزرة في طرد عرب المجدل عام 1950، وصادرت إسرائيل ممتلكات العرب، وهدمت منازلهم، ووطنت المجدل باليهود، وحظرت على العرب العودة إلى بيوتهم. (موريس،2003، ص ص201- 202).

رفضت القيادة الإسرائيلية رفضاً قاطعاً عودة اللاجئين الفلسطينيين بالطرق الرسمية وغير الرسمية، كما ذكر أعلاه، وقد عبّر عن ذلك الأمر كل من موشيه شاريت وموشيه دايان في أثناء تأييدهما لطرد المتسللين الفلسطينيين، بوصفهم إياهم طابوراً خامساً في إسرائيل، فعلى سبيل المثال قامت

الشاحنات الإسرائيلية في 31 أيار/مايو 1950، بتحميل (120) فلسطينياً، وتم اقتيادهم إلى منطقة تقع بين جنوب البحر الميت وخليج العقبة، ومن هناك أطلق الجيش الإسرائيلي زخات من الرصاص فوق رؤوسهم، وطردهم إلى الأردن، وبعد التأكد من أن الفلسطينيين اجتازوا الحدود مع الأردن، ركب الجيش الإسرائيلي آلياته العسكرية ورجع لاستكمال طرد الفلسطينيين من بلادهم. في ذات الشهر أيضاً، جرت عملية تطهير جديدة لبدو النقب وطرد حوالي (1000) شخص من قبيلة العزازمة أو الجهالين إلى الأردن.

وفي 2 أيلول/ سبتمبر 1950، أشرف الجيش الإسرائيلي على عملية طرد كبيرة بلغ عددها (4000) عربي من قبيلة عرب العزازمة إلى صحراء سيناء، وأمرهم باجتياز الحدود مع مصر، وبعد أُسبوع قام الجيش الإسرائيلي بعملية تمشيط في النقب وطرد مجموعة أخرى إلى سيناء من بدو العزازمة، وفي 15 أيلول/ سبتمبر 1950، حدّد رئيس لجنة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة (الميجر جنرال وليم رايلي)، بأن مجموع البدو في منطقة القصيمة بصحراء سيناء وصل إلى (6200) بدوي، وأضاف أنّ المعظم طُرد على يد الجيش الإسرائيلي من منطقة النقب الفلسطيني، كما وكتب (الميجر جنرال وليم رايلي) بأن الجيش الإسرائيلي خلال عمليات طرد البدو كان قد ارتكب مجزرة بحق عرب العزازمة راح ضحيتها (13 بدوي) من كلا الجنسين. (مصالحة، 2002، ص ص28– 29).

ويمكن القول بأن هذه المجزرة جرت بعد انتهاء الحرب، وبشهادة من مصدر غير عربي، وهذا ما يؤكد على أنَّ الحكومة الإسرائيلية مارست المجازر بحق العرب بعد إقامة دولتها، وبعد اعتراف الأمم المتحدة بها كدولة تسعى لتحقيق السلام، كما تدل هذه المجزرة وما تبعها من مجازر صهيونية أخرى في القرن العشرين على أخفاء بيني موريس لملامح دولته العنصرية، حيث اعتبر أن الطرد رافق العمليات العسكرية وجاء بأمر من الحكومات والجيوش العربية، ولو كان ذلك صحيحاً كما اعتبر لما طرَدَ الجيش الإسرائيلي العرب الفلسطينيين بعد انتهاء الحرب، وصمت المدافع، وانسحاب الجيوش العربية من فلسطين. والأنكى من ذلك هو التبرير الذي قدمته إسرائيل بهذا الشأن حين قالت: بأن المجزرة جاءت؛ بسبب عدم استقرار البدو في فلسطين، وأنهم دائمي التنقل بين صحراء سيناء وصحراء النقب، لكن هذا ليس صحيحاً فبدو العزازمة بشكل خاص والقبائل البدوية العربية بشكل عام في فلسطين هي قبائل مستقرة وليست متنقلة كما قيل، حيث أسهمت هذه القبائل في بداية القرن العشرين بتشييد وتوسيع مدن عربية في الجنوب الفلسطيني كمدينة بئر السبع.

سنقوم فيما يأتي بالوقوف على ما آلت إليه الحرب من انقلاب ديمغرافي في فلسطين خلال الفترة الزمنية للدراسة التي استعرضناها.

3.2.5 وقفة على الوضع الديموغرافي في فلسطين حتى نهاية عام 1950:

قُلبت المعادلة الديموغرافية في فلسطين خلال المدة الزمنية التي شملتها الدراسة، فقبل إصدار الأمم المتحدة لقرار رقم (181) كان عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية يبلغ حوالي (1,350,000) نسمة، وعدد المهاجرين الصهاينة يبلغ (645) ألف نسمة، ولكن هذه الأرقام ما لبثت وأن تغيرت مع نهاية الحرب، ليصبح حوالي مليون فلسطيني لاجئ خارج بلده، وليزداد التعداد السكاني الصهيوني ضعف ما هو عليه لا سيما مع وصول الهجرات اليهودية من البلاد العربية إلى إسرائيل في بداية الخمسينيات.

لقد طرد حوالي (957) ألف فلسطيني من بلادهم عشية حرب عام 1948، وذلك حسب تقديرات الأمم المتحدة في عام 1950، وتوزعوا في البلدان العربية المجاورة مثل: الأردن، ولبنان، وسوريا، بالإضافة للضفة الغربية وقطاع غزة، وعانوا في مخيمات اللجوء من انعدام مقومات الحياة الأساسية، علاوة على المعاناة النفسية والصحية والاجتماعية التي تعرضوا لها خلال عمليات طردهم من بلادهم و ديارهم. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2016).

ويضع سلمان أبو ستة نسب مئوية دالة على الطريقة التي تم طرد الفلسطينيين فيها على إثر حرب عام 1948، وهي كما يلي:

1- (25%) من الفلسطينيين طُردوا طرداً مباشراً من خلال القوة العسكرية الصهيونية.
2- (54%) من الفلسطينيين فروا بفعل العمليات العسكرية والاعتداءات الصهيونية عليهم.
3- (2%) من الفلسطينيين هربوا من خلال التأثر النفسي في الحرب.
4- (8%) من الفلسطينيين هربوا خوفاً من الهجمات الصهيونية، أو لكي لا يشتركوا في القتال.
5- 10% من الفلسطينيين فروا ، بسبب سقوط مدينة فلسطينية مجاورة لهم في ايدي الصهاينة. (منصور، 2008، ص178).

أمّا المجموع الكلي لعدد الفلسطينيين في إسرائيل عام 1950، فقد بلغ حوالي (160) ألف نسمة، وتُشكِّل نسبتهم المئوية (11%) من مجموع سكان الدولة الإسرائيلية، حيث أصبحوا مواطنين في

إسرائيل من الدرجة الثانية، أي أن مواطنتهم في الدولة منقوصة، ولا يعاملون في الملكية والحقوق كبقية اليهود أصحاب الدرجة الأولى، كما ويشير المؤرخ تيسير جبارة (1998) إلى أنّ الفلسطينيين الذين ظلّوا تحت الاحتلال الإسرائيلي كان توزيعهم الجغرافي على النحو الآتي:

1- حوالي (60%) في الجليل وهي النسبة الأكبر.
2- حوالي (30%) في منطقة المثلث.
3- حوالي (10%) في محيط مدينة بئر السبع وجنوب فلسطين. (ص336).

لقد جهدت القيادة الصهيونية إلى ما سعت إليه منذ صدور قرار التقسيم، حيث شدّدت لجنة الطرد بالاتفاق مع بن غوريون على أن لا يزيد العرب الفلسطينيون داخل إسرائيل عن (15%) من مجموع سكان الدولة، وقد تم النظر إلى تلك النسبة على أنها لا تهدد المشروع الصهيوني بقدر ما تخدمه؛ لأن وجود العرب في إسرائيل يجعل بن غوريون يراوغ ويكذب ويدجل في أنه لم يتسبب بطرد الفلسطينيين، وهذا ما فعله عندما أمر الباحثين في (معهد شيلواح) عام 1961، بفبركة واختراع أبحاث أكاديمية تهدف إلى: تزوير التاريخ، وتروّج إلى أن الفلسطينيين غادروا البلاد بمحض إرادتهم، وأن العرب شجعوهم وساعدوهم بالفرار من وطنهم، كما أنه حاول فبركة الحقائق وطلب من المعهد عمل أبحاث تعطي الصبغة الأخلاقية للمؤسسات والمنظمات الصهيونية، بأنها بذلت جهوداً كبيرة لمنع الهروب الفلسطيني، وفي النهاية وافق المعهد على طلب بن غوريون، ومن هنا يمكننا التأكيد على أن المقولة الشهيرة التي تقول: بأن التاريخ يكتبه ويزوره المُنتصرين قد تحققت في هذه الزاوية. (محارب، 2013).

لم تقف الأمور عند بن غوريون، وإنما ظهر مؤرخين إسرائيليين، يُعتقد بأنهم ترعرعوا على الأبحاث المفبركة التي نشرها (معهد شيلواح)، حيث حاولوا وضع الصبغة الأخلاقية على عمليات الجيش الإسرائيلي مثل: المؤرخ بيني موريس، فعلى الرغم من الكم الكبير للتحليلات والمعالجات التي وضعها موريس في حرب عام 1948، إلا أنّه إستبعد من أن يكون هنالك خطط عسكرية مُسبقة لطرد الفلسطينيين، حيث يقول" كانت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، نتاج حرب، وليس ثمرة تخطيط مسبق يهودي أو عربي" (موريس، 1993، ص264). كما أن جاك كنو (1997) قال بأن" الدافع وراء هذه الهزيمة الخوف من انتقام اليهود، ودعوة الزعماء العرب الجميع لمغادرة اماكن سكناهم ، لفترة معينة بناء على طلب قادة القوات العربية. كما ان حجم الهروب العربي ، فاجأ زعماء الاستيطان اليهودي ايضا" (ص ص112- 113).

ولكن هذا الأمر غير صحيح، وغير منطقي كما عالجنا وحللنا في الفصول السابقة من الدراسة، حيث يقول:" جون ديفيس، المفوض العام السابق للأونروا: ليس هناك أي إثبات لدعم الادعاء القائل إن اللاجئين الهاربين يطيعون أوامر عربية" (منصور، 2008، ص190). كما أنّ غلوب باشا، قائد الجيش الأردني، أكّد في مذاكراته: بأنّ العرب طردوا من بيوتهم؛ بسبب المذابح التي ارتكبها الصهاينة في طول فلسطين وعرضها. (المصدر السابق، ص192). كما ويؤكّد عبد الظاهر (2002) بأن المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس" حاول التنصل من التخطيط المسبق والمتعمد لعملية الترحيل إلا أنه لم يستطع أن ينكر من خلال الوثائق المتوفرة أن عملية الطرد أو الترحيل الإجباري من فلسطين كانت ضمن الاستراتيجية العامة للقيادة الصهيونية" (ص46).

وقد استخلص المؤلف يئير أورون، بأن عمليات الطرد والتدمير، والسطو والنهب، والاغتصاب التي ارتكبت من قبل الجيش الإسرائيلي، كانت أكثر مما كُشفَ لنا حتى اليوم، ويستشهد أورون بذلك من خلال الوثائق والحقائق التاريخية التي لا زالت تكتشف في السنوات الأخيرة. (محارب، 2013).
وشبيه ما يقوله أورون هو ما حدث في الجرائم والمجازر التي مورست بحق الفلسطينيين وتمّ اكتشافها حديثاً، مثل: مجزرة عين الزيتون في صفد، ومجزرة الطنطورة قرب حيفا وغيرها من المجازر التي عالجنا في الفصول السابقة من الدراسة.

وبعد الوقوف على الوضع الديموغرافي في فلسطين ودراسة ما آلت إليه الأمور حتى عام 1950، سنقوم فيما يأتي باستعراض السياسة الصهيونية الخاصة بمنع العودة من خلال معالجة أهم القوانين الإسرائيلية المتعلقة بذلك، وأهم مشاريع التوطين التي حاولت إسرائيل تدشينها مع الدول المجاورة.

3.5 السياسة الصهيونية الخاصة بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بعد انتهاء حرب عام 1948:

1.3.5 تشريع القوانين الإسرائيلية الخاصة بمنع عودة الفلسطينيين إلى ديارهم:

استخدمت إسرائيل فور الإعلان عن قيام دولتها قوانين خاصة لمصادرة أملاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم عنوةً، ولجأت في البداية إلى استخدام" قوانين قديمة بريطانية وأردنية

وأضافت وعدلت عليه ما يناسب مصلحتها ومن ذلك (قانون المصادرة للأغراض العامة بسنة 1943) و(قوانين أنظمة الطوارئ والأمن العام لسنة 1945)" (حاج علي، 2012، ص17).

وبعد هدوء الحرب والأمور في المنطقة، قامت السلطة التشريعية الإسرائيلية (الكنيست) بسن مجموعة من القوانين الخاصة بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولعل من أبرزها:

1- قانون أموال الغائبين:

جاء هذا القانون ضمن سلسلة من القوانين والسياسات العنصرية التي اتبعتها إسرائيل للسيطرة على الأرض الفلسطينية، حيث أقره الكنيست في شهر آذار/ مارس 1950، ويتم بموجبه السيطرة والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وعلى الممتلكات التي تعود للفلسطينيين الذين طردوا من بلادهم عشية حرب عام 1948. لقد أطلقت إسرائيل مصطلح (الغائبين) على اللاجئين الفلسطينيين، لنزع الصبغة القانونية عنهم، ومن خلال هذا القانون منحت إسرائيل لنفسها شرعية الاستيلاء على أموال اللاجئين وأراضيهم وعقاراتهم، ويشتمل ذلك على العرب الفلسطينيين في المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل جنوب حيفا، وقد جاء في القانون ما يلي: إنّ مال الغائب المال الذي كان طيلة الفترة الواقعة ما بين 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947، واليوم الذي ينشر فيه تصريح، وفقا للمادة (9 د) من قانون أنظمة السلطة والقضاء. يعلن فيه بأن حالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية المؤقتة يوم 19 أيار/ مايو 1948، قد أزالت غائباً صاحبه الشرعي، أو المنتفع به، أو واضع يده عليه. كذلك فقد وضعت إسرائيل أملاك اللاجئين الفلسطينيين في يد (القيّم) عليها، وهذا الشخص يُعيّن من قبل وزير المالية في الحكومة الإسرائيلية، أيّ الدولة نفسها، وتمنح له صلاحيات واسعة تتعلق بمصادرة الأراضي الفلسطينية، لدواعي أمنية، أو استيطانية، أو زراعية، أو مسميات أخرى كعمل حدائق، أو منتزهات، أو غابات. (ناصرلاو نت، 1950).

لقد عمدت إسرائيل في قانون أموال الغائبين إلى مصادرة الأملاك العربية، وقد جاء هذا القانون العنصري كخرق رسمي لقرار تقسيم فلسطين رقم (181)، وقرار حق العودة رقم (194)، مما يفسر لنا بوضوح موقف إسرائيل الرافض لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. علاوة على ذلك، بدأت إسرائيل في أعقاب الحرب بإصدار القرارات المتعلقة بتهويد أسماء المدن والأماكن الفلسطينية، وقد تمّ تغيير وتحريف أسماء كثير من المناطق، فعلى سبيل المثال غيّرت إسرائيل اسم (مدينة المجدل) إلى اسم (مدينة أشكلون)، وغيّرت معالمها بإقامة المستوطنات عليها، وعلى هذا المنوال أكملت إسرائيل سياستها الرامية إلى منع عودة اللاجئين.

2- قانون العودة الإسرائيلي:

في ظلّ توافد الهجرات اليهودية الكبيرة من مختلف دول العالم إلى إسرائيل، فقد أصدر (الكنيست الإسرائيلي) قانون العودة في عام 1950، وجاء هذا القانون العنصري ليطبق على أرض الواقع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية على الأرض العربية الخاصة باللاجئين والتي أسمتهم إسرائيل (الغائبين)، حيث ينص القانون على أنه: يحق لكل يهودي بأن يهاجر إلى إسرائيل. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1950).
بعد عام 1950، ظلّت إسرائيل تنتهج سياستها الرامية إلى طرد من تبقى من الفلسطينيين، وذلك بإصدارها جملة من القوانيين والقرارت المتعلقة بذلك.

2.3.5 الخطط والمشاريع الخاصة بتوطين الفلسطينيين خارج ديارهم بعد انتهاء الحرب:

بدأت الحكومة الإسرائيلية إبان طرد الفلسطينيين في حرب عام 1948، بمناقشة الطرق التي يجب اتباعها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية التي انتقلوا إليها، وقد طُرحت خلال الحرب خطة إسرائيلية في ذلك الشأن وهي خطة (جوزيف شختمان)، أحد الأصدقاء المقربين للصهيوني الخطير فلاديمير جابوتنسكي، وكانت الفكرة فيها توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وقد ارتكز شختمان في خطته على خطة (ألياهو بن حورين) لعام 1943، والتي سبق وأن تحدثنا عنها في الفصل الثاني من الدراسة، وفي نهاية الأمر لم يتم تنفيذ هذه الخطة؛ بسبب بدء المفاوضات مع العربية- الإسرائيلية في رودس. (مصالحة، 2001، ص82).

لقد طُرح العديد من المشاريع الدولية والعربية، لتوطين الفلسطينيين في ذلك الوقت، وخصوصاً مع تزايد صعوبة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة، فقد طرحت الولايات المتحدة مشروع لتوطين الفلسطينيين، وكانت الذريعة لهذا المشروع إغاثة الفلسطينيين المنكوبين في الدول العربية، وفي عام 1949 قدم (ماك غي)، مستشار وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، مقترحاً يهدف إلى: إنشاء لجنة دولية مكونة من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، تكفل تنمية اللاجئين الفلسطينيين وتحسين أوضاعهم، لإحتوائهم في البلدان العربية؛ ولكن المشروع في النهاية لم يكتب له نجاح. كذلك اعيد طرح خطة توطين ذات طابع اقتصادي من قبل الأمم المتحدة في عام 1949 ، وأُرسلت بعثة برئاسة (غوردن كلاب) إلى عدد من الدول العربية، لدراسة الحالة الاقتصادية لها وقدرتها على استيعاب وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، حيث قامت الولايات المتحدة

بتقديم دعم مالي سخي، لإنجاح هذا المشروع وصهر الفلسطينيين في المجتمعات التي يعيشون فيها. (الجزيرة نت، 2008).

يمكن القول بأن قيام الدول العظمى بمثل هذا الدعم المالي والمعنوي لقضية توطين اللاجئين، ما هو إلا وقوف في صفّ الصهاينة، ومحاولة لإجهاض قضية اللاجئين الفلسطينيين وتحويلها من طابعها السياسي والقانوني إلى الطابع الإنساني.

وفي منتصف عام 1949، طرح الرئيس السوري حسني الزعيم الذي وصل حينها لسدة الحكم، مشروعاً لتوطين الفلسطينيين في سوريا، وقد جاء هذا المشروع خلال المباحثات التي عقدت بينه وبين الإسرائيليين، للتفاهم على هدنة لتسوية الأمور بينهما، وقد نصَّ المشروع على توطين نحو (300 –350) ألف فلسطيني في الجزيرة شمال سوريا، ولكن المشروع انتهى بالفشل؛ بسبب مطالب الزعيم في تعديل الحدود بخصوص بحيرة طبريا، ومطالبه بلقاء بن غوريون وجهاً لوجه وهذا الأمر الذي رفضه بن غوريون خوفاً من مراوغات ومصيدة دبلوماسية لإسرائيل. (شليم، 2001، ص50).

الخلاصة:

أكملت إسرائيل انتصاراتها العسكرية والدبلوماسية على جميع الدّول العربية خلال الفترة التي أعقبت الحرب، ولم تعترف بالقرارات الدولية التي تخص القضية الفلسطينية واللاجئين، كما أنّها عملت بعد صمت المدافع على طرد الفلسطينيين من مناطق مختلفة في فلسطين بقوة السلاح والمجازر.

لقد تنكرت إسرائيل لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وسنّت القوانين العنصرية التي تقضي بالاستيلاء على أملاكهم، وعملت على تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية باقحامها ضمن مشاريع التطوير والتنمية التي تهدف إلى توطين الفلسطينيين في البلاد التي طردوا إليها.

الخاتمة:

لقد حققت إسرائيل مرادها في طرد الفلسطينيين من خلال استخدامها للمجازر والإرهاب والقوة، واحتلت مساحة كبيرة فاقت المساحة التي منحها إياها قرار التقسيم، كذلك بذلت الجهود لعدم عودة الفلسطينيين الذين باتوا لاجئين في بلاد غير بلادهم. كما أن إسرائيل وضعت في الخمسينيات مشاريع توطين كثيرة وذلك لمنع العرب من العودة إلى ديارهم،

إنّ التجهيز العسكري الذي أعدّته الحركة الصهيونية، كان أشبه بجيش نظامي، وهذا ما يعكس ميل الميزان العسكري لصالح الصهاينة، في المقابل استخدم الفلسطينيون تجهيزاً تقليدياً في مقاومة القوّات الصهيونية.

هزم الجيش الإسرائيلي الجيوش العربية، وأجبر مصر على الذهاب إلى الحل الدبلوماسي، وهكذا كان الحال لكل الدول العربية بعد ذلك، علاوة على ذلك أثبت الإسرائيليون أنهم وضعوا مخططات مسبقة لطرد الفلسطينيين، من خلال عدم الانصياع لقرارات الأمم المتحدة.

يمكن القول بأن معادلة الديموغرافيا في فلسطين انقلبت، حيث أصبح تركز العرب في مناطق محددة كالضفة الغربية وقطاع غزة، والجليل، وجنوب حيفا، وجنوب الخليل، كما أن المستوطنون اليهود استولوا على بيوت العرب وعلى ممتلاكاتهم، اضافة إلى أن اسرائيل مارست على تغيير ملامح الوجه العربي لفلسطين التاريخية .

النتائج:

وقد تمّ التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:-

1- تعرض الفلسطينيين للطرد من ديارهم بناءً على مخططات مسبقة وواضحة قامت بوضعها الحركة الصهيونية قبل إنشاء دولة إسرائيل.
2- لم تنفذ إسرائيل حتى اليوم القرارات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين الفلسطينيين والأرض والحدود والسلام.
3- استخدمت إسرائيل القوة العسكرية بشتى أنواعها لطرد الفلسطينيين مثل: اغتصاب الجنود الإسرائيليين للنساء العربيات، والتفجيرات ، والمجازر، والإعتداءات.
4- حاول دافيد بن غوريون أكبر المُهجرين الصهاينة، والقيادات الصهيونية الأخرى طمس المعالم والجرائم والمجازر التي إرتكبوها خلال الفترة ما بين عامي 1947- 1950 م، إضافة إلى ذلك قاموا بفبركة أبحاث تدحض الرواية الرسمية الحقيقية، وتؤكد على أن الفلسطينيين غادروا بمحض إرادتهم، وقد ظهر في إسرائيل في الوقت الحاضر تيار مهامه تتمحور في تزوير التاريخ.
5- لا توجد دراسات ممنهجة وشاملة تكشف وتوثّق حقيقة جميع المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلال حرب عام 1948 م، والفترة التي سبقت ذلك.
6- ارتكبت إسرائيل بعد إقامة دولتها مجازر عديدة في فلسطين بحق الفلسطينيين، وبتوثيق من قبل مصادر غربية أجنبية.
7- استولت إسرائيل على (77,4 %) من مساحة فلسطين، كما ووضعت يدها على أموال اللاجئين الفلسطينيين، ودمرت بيوتهم، وصادرت أراضيهم؛ لمنع عودتهم.
8- طرد الجيش الإسرائيلي خلال الحرب حوالي مليون شخص من فلسطين، وأصبحوا لاجئين في الدول المجاورة.
9- خدم إنقسام الجيوش العربية لاسيما مصر والأردن إلى تحقيق إسرائيل لأهدافها، وأُجبرت حكوماتهم لتوقيع هدنة مع إسرائيل.
10- بقيت أقليات عربية في بعض المدن الفلسطينية المحتلة عام 1948 مثل: حيفا، وعكا، ويافا، بحيث أن إسرائيل إعتبرت ذلك البقاء لا يعيق قيام دولتها.
11- يتعرض العرب الفلسطينيون في الداخل المحتل، لهجمات شرسة وعنصرية من قبل الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى طردهم.
12- تراهن إسرائيل على عامل الزمن في تبخيّر قضية اللاجئين الفلسطينيين.

المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد، ر. س. (ب. ت): **وثائق حرب فلسطين: الملفات السرية للجنرالات العرب**، الطبعة الأولى. مكتبة مدبولي، القاهرة.
2. بابه، إ. (2007): **التطهير العرقي في فلسطين**. ترجمة أحمد خليفة. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
3. بالومبو، م. (1990): **كيف طُرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948**، الطبعة الأولى. دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت.
4. بن غوريون، د. (1993): **يوميات الحرب 1947- 1949**. ترجمة سمير جبور. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
5. التل، ع. (1990): **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، الطبعة الثانية. دار الهدى للطباعة والنشر، كفر قرع.
6. جبارة، ت. (1998): **تاريخ فلسطين**، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
7. جريس، ص. (1987): **تاريخ الصهيونية 1862- 1948**، ط 1، ج 1. المؤلف، القدس.
8. الحريري، ج. (2003): **دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن غوريون**، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي.
9. حسين، غ. (1995): **الصهيونية زرع واقتلاع**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
10. حسين، غ. (2003): **الاستيطان اليهودي في فلسطين: من الاستعمار إلى الإمبريالية**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
11. الحمد، ج. (2001): **في الذاكرة الإنسانية: المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني 1948- 2001**، الطبعة السادسة. مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان.
12. الخالدي، و. (1998): **خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947- 1997**، الطبعة الأولى. دار النهار للنشر، بيروت.
13. خلف، ص. (ب. ت): **فلسطيني بلا هوية**، الطبعة الأولى. كاظمة للنشر والترجمة، الكويت.
14. خليفة، أ. (مترجم). (1986): **حرب فلسطين 1947- 1948: الرواية الإسرائيلية الرسمية**، الطبعة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا.
15. رزّوق، أ. (1991): **إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسّعي الصهيوني**، ط 3، ج 1. دار الحمراء، بيروت.

16. روغان، ي، شلايم، آ. (2004): **الحرب من أجل فلسطين: إعادة كتابة تاريخ 1948**. ترجمة أسعد كامل إلياس. الطبعة الأولى. مكتبة العبيكان، الرياض.
17. أبو زهرة، إ. (1993): **الحركة الصهيونية والاستعمار والطرد الفلسطيني الترانسفير**. رابطة الجامعيين، الخليل.
18. السّحار، ج. ع. (2011): **قرانا الفلسطينية المدمرة في لواءي غزة والرملة: 55 قرية**، الطبعة الأولى. مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة.
19. سعيد، أ. (ب. ت): **الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن**، ط 1، ج 1. مكتبة مدبولي، القاهرة.
20. السناوي ، ع. (2010): **يوميات جمال عبد الناصر في حرب فلسطين: النصوص الكاملة بخط يده**، الطبعة الأولى. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
21. شليم، آ. (2001): **الحائط الحديدي**. ترجمة ناصر عفيفي. الطبعة الأولى. مؤسسة روز اليوسف، القاهرة.
22. صالح، م. (محرر). (2009): **الترانسفير: طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية**. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت.
23. صالح، م، عيتاني، م. (محرّرَين). (2009): **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، الطبعة الأولى. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت.
24. أبو ضهير، ع. (معد). (2006): **شهود النكبة: روايات شفوية للشهود العيان على حرب عام 1948**، الطبعة الأولى. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
25. عبد الدائم، ع. (1998): **نكبة فلسطين عام 1948**، الطبعة الأولى. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
26. عبد الظاهر، م. س. (2002): **مركزية مفهوم الترحيل والطرد في العقيدة الصهيونية**، الطبعة الأولى. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي.
27. العلمي، أ. (ب. ت): **حرب عام 1948**، د.م.
28. أبو غوش، ي. (2004): **من سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة (رقم 15): قرية عمواس**، الطبعة الثانية. جامعة بير زيت، رام الله.
29. الفتلاوي، س. ح. (2002): **جذور الحركة الصهيونية**، الطبعة الأولى. دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
30. فيدال، د. (2002): **خطيئة إسرائيل الأصلية: المؤرخون الجدد الإسرائيليون يعيدون النظر في طرد الفلسطينيين**. ترجمة جبور الدويهي. الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

31. كناعنة، ش. (1992): **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟**، الطبعة الأولى. مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية، القدس.
32. كنو، ج. (1997): **مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين اليهود والعرب منذ وعد بلفور**. ترجمة محمد عودة الدويري. الطبعة الأولى. دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، عمان.
33. كوهين، هـ. (2002): **الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام 1948**. ترجمة نسرين مغربي. الطبعة الأولى. مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، القدس.
34. الكيلاني، هـ. (1991): **الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
35. محارب، ع. (1981): **هاغاناه، إتسل، ليحي: العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة 1937- 1948**، الطبعة الأولى. مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.
36. محارب، م. (2011): **المفاوضات السرية بين إسرائيل ورئيس وزراء لبنان رياض الصلح واتخاذ إسرائيل قراراً باغتياله لم ينفذ**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
37. مصالحة، ن. (1992): **طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882- 1948**، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
38. مصالحة، ن. (2001): **إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع 1967- 2000**، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
39. مصالحة، ن. (2002): **أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949- 1996**، الطبعة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
40. منّاع، ع. (2016): **نكبة وبقاء حكاية فلسطينيين ظلّوا في حيفا والجليل 1948- 1956**، الطبعة الثانية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.
41. منصور، و. (2008): **مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.
42. منيّر، إ. (1997): **اللد في عهدي الانتداب والاحتلال**، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
43. موريس، ب. (1993): **طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين: وثيقة إسرائيلية**. ترجمة دار الجليل. الطبعة الأولى. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
44. موريس، ب. (2003): **تصحيح خطأ: يهود وعرب في أرض إسرائيل 1936- 1956**. ترجمة أنطوان شلحت. الطبعة الأولى. مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

45. موريس، ب. (2013): **مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين**. ترجمة عماد عواد، ط 1، ج 2. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
46. النقيب، ع. (مترجم). (1987): **آباء الحركة الصهيونية**، الطبعة الأولى. دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، عمان.
47. هيكل، م. ح. (1999): **العروش والجيوش**، الطبعة الثانية. دار الشروق، القاهرة.

رسائل ماجستير غير منشورة:

1- حاج علي، ج. (2012): **الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة من أوسلو 1993 وحتى 2010 وتأثيرها على مفاوضات الحل الدائم**. جامعة القدس، فلسطين. (رسالة ماجستير غير منشورة).

الدوريات:

1. أشقر، أ. (2007): اليهودية: الصهيونية". قضايا إسرائيلية، **25**، ص ص 47-56.
2. حمدان، أ، ع. (2012): الدور المصري في حرب فلسطين عام 1948م". مجلة جامعة الأقصى، **2**، ص ص 85-113.
3. الخالدي، و. (2013): خطة دالت مجدداً". مجلة الدراسات الفلسطينية، **96**، ص ص 303-381.
4. شوفاني، ا. (2013): مجزرة الطنطورة في السياق التاريخي بتهويد فلسطين". مجلة الدراسات الفلسطينية، **43**، ص 101.
5. الصالحي، ع. (1989): حرب العام 1948: رؤية عربية وعالمية". شؤون فلسطينية، **191**، ص ص 18-39.
6. محارب، م. (1989): الصهيونية والهاجس الديمغرافي". شؤون فلسطينية، **194**، ص ص 26-47.

المواقع الإلكترونية

1- الجزيرة نت (2004): نص القرار رقم 194.. العودة والتعويض. قطر.
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/687fa8cf-97ba-44c2-870a-068033ae29f5, 4.02.2017)

2- محارب، م. (2013): مئة مجزرة منظمة بحق الفلسطينيين: مراجعة كتاب الكارثة والنهضة والنكبة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
(http://www.dohainstitute.org/release/ad9ffe77-5898-4cfa-9806-871c959e1d6e ,20.02.217)

3- فلسطين في الذاكرة (2006): مجزرة العباسية. فلسطين.
, (http://www.palestineremembered.com/Jaffa/al-'Abbasiyya/Story1699.html 15.02.2017)

4- سوا نيوز (2017): 69 عاما على مجزرة الطيرة. غزة.
(http://www.palsawa.com/news/2017/02/10/main/103104.html, 03.03.2017)

5- موقع ذاكرات (2014): ام الرشراش. تل أبيب.
(, 19.3.2017)http://zochrot.org/ar/village/48998

6- موقع الأنروا (2017): لاجئو فلسطين. لبنان.
(, 02.02.217)https://www.unrwa.org/ar/who-we-are

7- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2016): واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2016/6/20. فلسطين.
(http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1683&mid=3915&wversion=Staging , 16.3.2017)

8- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1950): قانون العودة الإسرائيلي 1950. بيروت.
http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Law_of_return.pdf ,12.03.2017)

9- ناصرلاو نت (1950): كتاب القوانين. اسرائيل
(http://www.nasserlaw.net/UserFiles/file/israeli%20laws/Israeli%20absentees %20Law%201950%20Arabic.pdf 09.04.2017)

10- موسوعة النكبة (2012): مذبحة بيت دراس. فلسطين.
(http://www.nakba.ps/massacre-details.php?id=35, 11.01.2017)
11- شبكة فلسطين للحوار (2002): مجازر صهيونية في شهر يوليو. فلسطين.
(, 05.03.2017)https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=3767
12- مجلس محلي عيلبون (2011): مجزرة عيلبون. عيلبون.
(http://www.eilaboun.muni.il/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1.html , 18.02.2017)
13- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: فرع لبنان (2013): مجزرة قرية الصفصاف في فلسطين. لبنان.
(, 18.02.2017)http://pflp-lb.org/news.php?go=fullnews&newsid=1099
14- موسوعة النكبة (2012): مجزرة الفراضية. فلسطين.
(, 26.01.2017)http://www.nakba.ps/massacre-details.php?id=43
15- عرب 48 (2016): اليوم: ذكرى مجزرة البعنة ودير الأسد واستشهاد 4 مواطنين. فلسطين
(http://www.arab48.com/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9/2016/10/31/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF-4-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86,
(25.03.2017
16- العرب (2010): قصة من عرب المواسي: العصابات الصهيونية قتلت أبي وأشقائي وزوج اختي. فلسطين.
(, 08.01.2017)http://www.alarab.com/Article/339745

17- موقع بلدة حولا (2017): مجزرة حولا. لبنان.
(http://houla.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%
D8%A9/ , 20.03.2017)
18- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا (2011): المجازر الإسرائيلية. فلسطين.
(, 19.3.2017)http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=5037
19- فتح نيوز (2016): عرض كتاب: المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. لبنان.
(https://fatehnews.org/2016/12/%D8%B9%D8%B1%D8%B6-
%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A
%D9%84%D9%8A%D9%91%D9%8E%D8%A9-
%D8%A8%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84/ , 13.03.2017)
20- الجزيرة نت، (2015): حصار الفالوجة الفلسطينية.. رحل الشهود وبقيت الشهادة. قطر
(http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/5/11/%D8%AD%
D8%B5%D8%A7%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%A-
%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86
%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D8%AD%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%AF-
%D9%88%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9,
22.03.2017)
21- الجزيرة نت (2008): مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج. قطر.
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c34a88a7-750f-436d-8eae-
18565b5a60b2 , 14.03.2017)

الملاحق

ملحق (1): الخرائط

خريطة (1): نكبة فلسطين

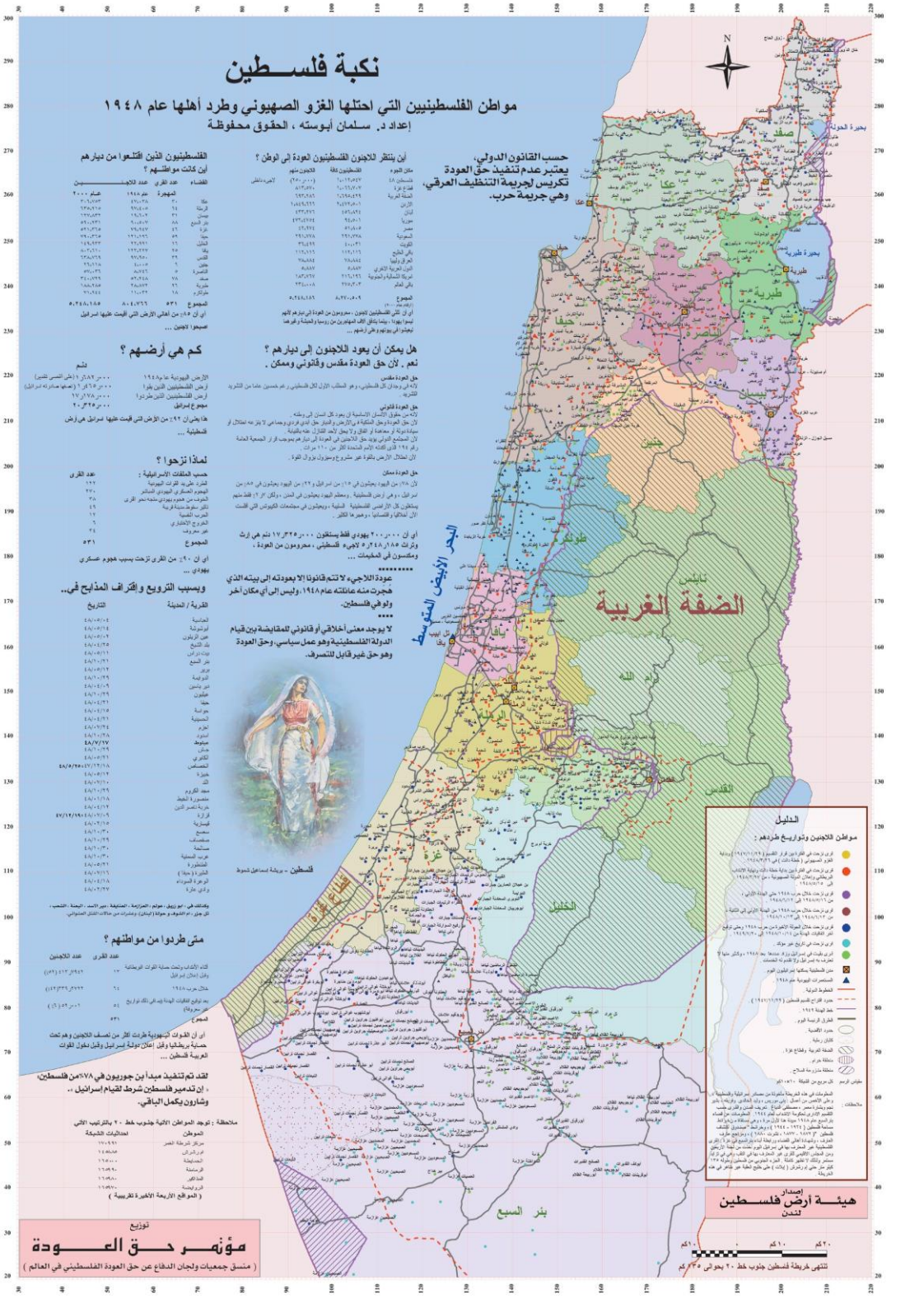

خريطة (2): خريطة لجنة بيل لتقسيم فلسطين 1937

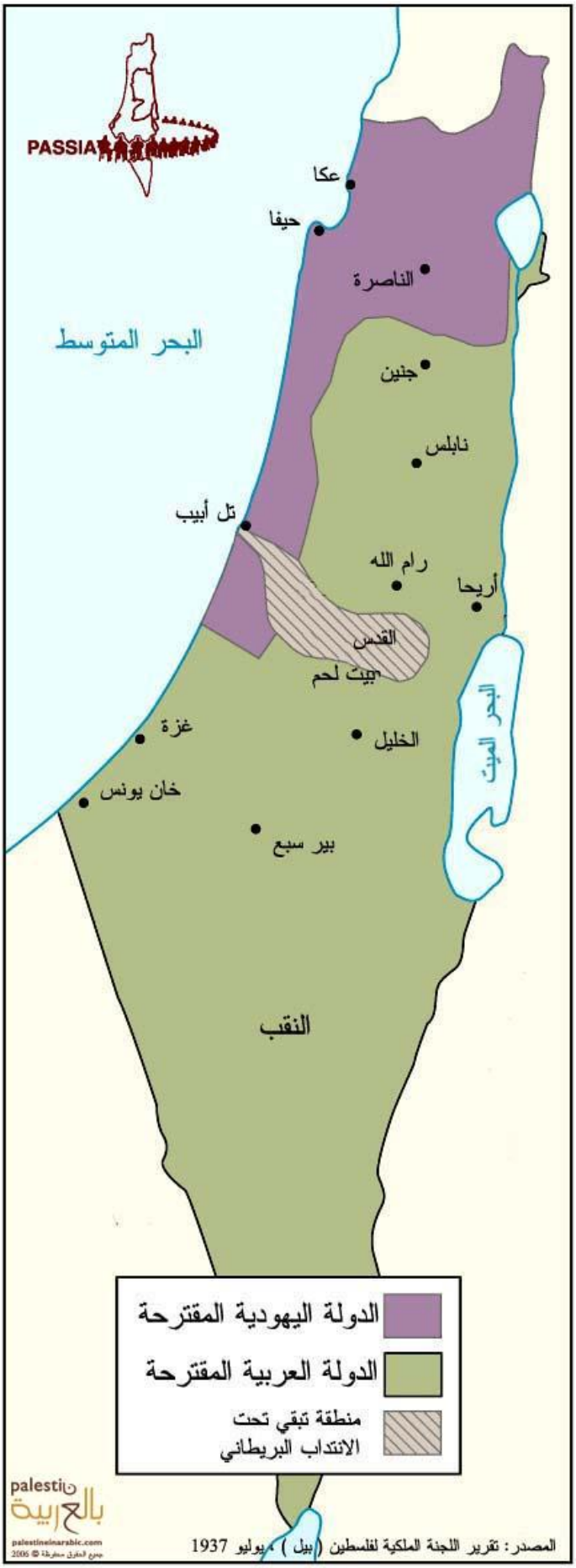

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

خريطة (3): خريطة خطة تقسيم فلسطين 1947

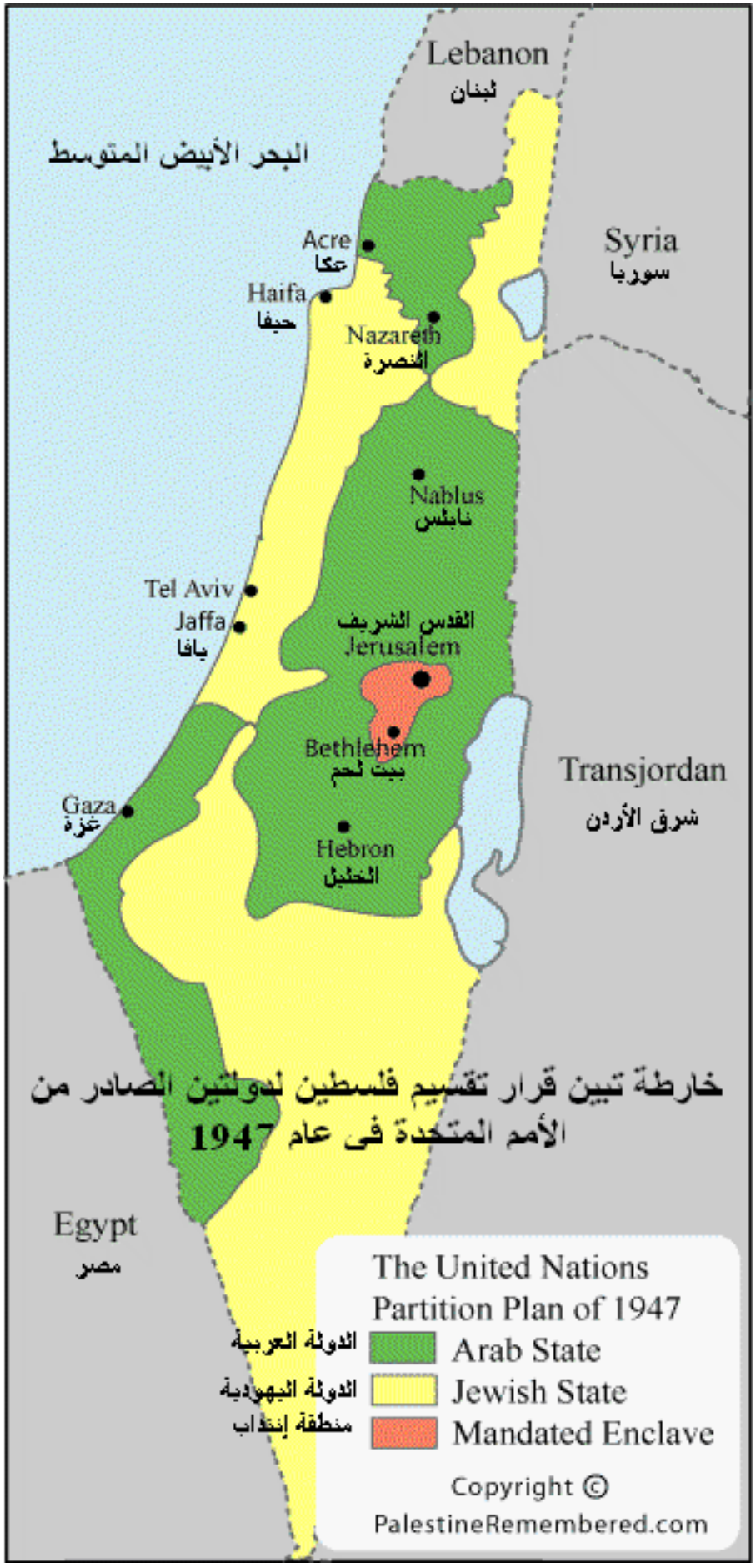

خريطة (4): خريطة مسار تهجير اللاجئين الفلسطينيين

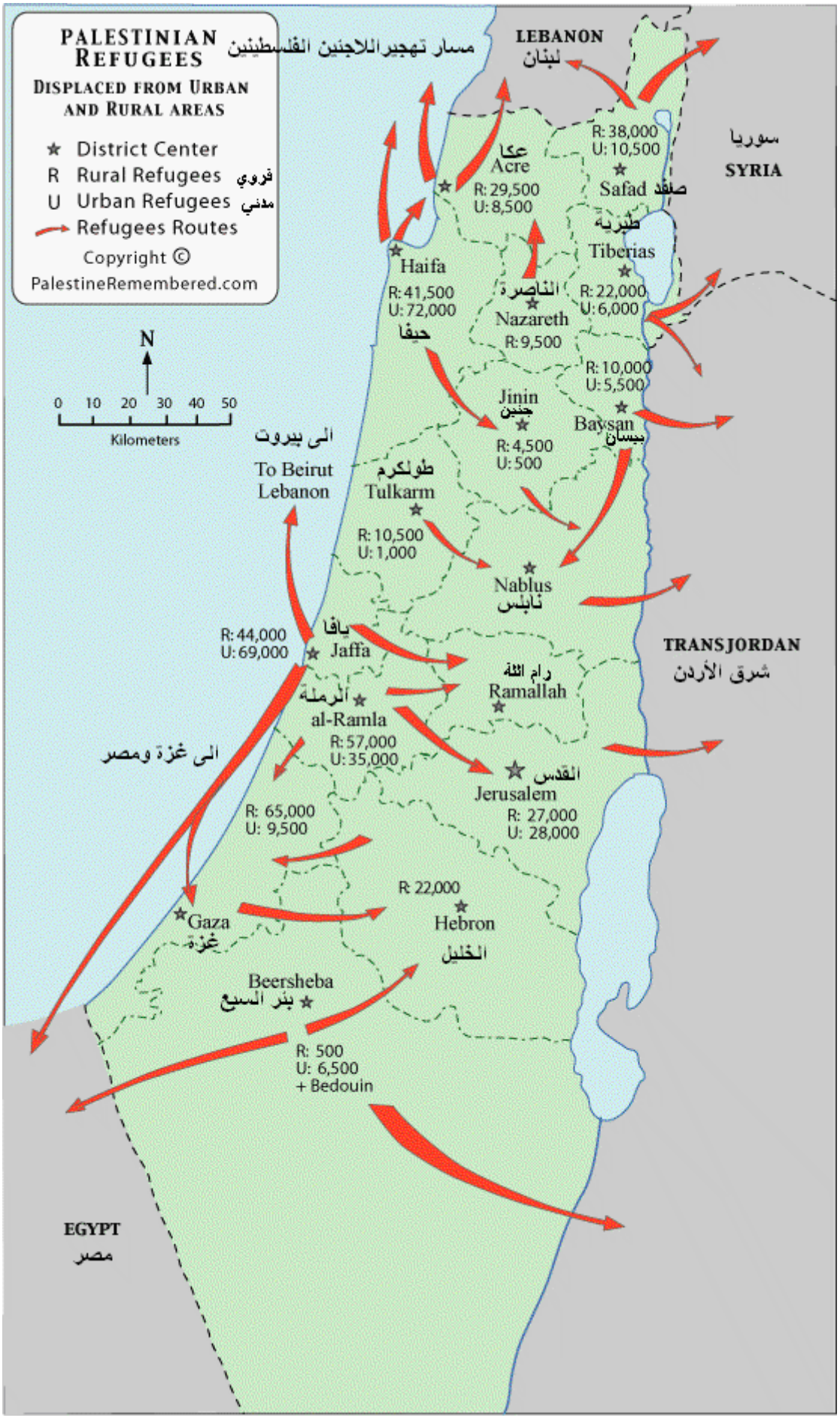

خريطة (5): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (كانون الأول/ ديسمبر 1947– 15 أيار/ مايو 1948)

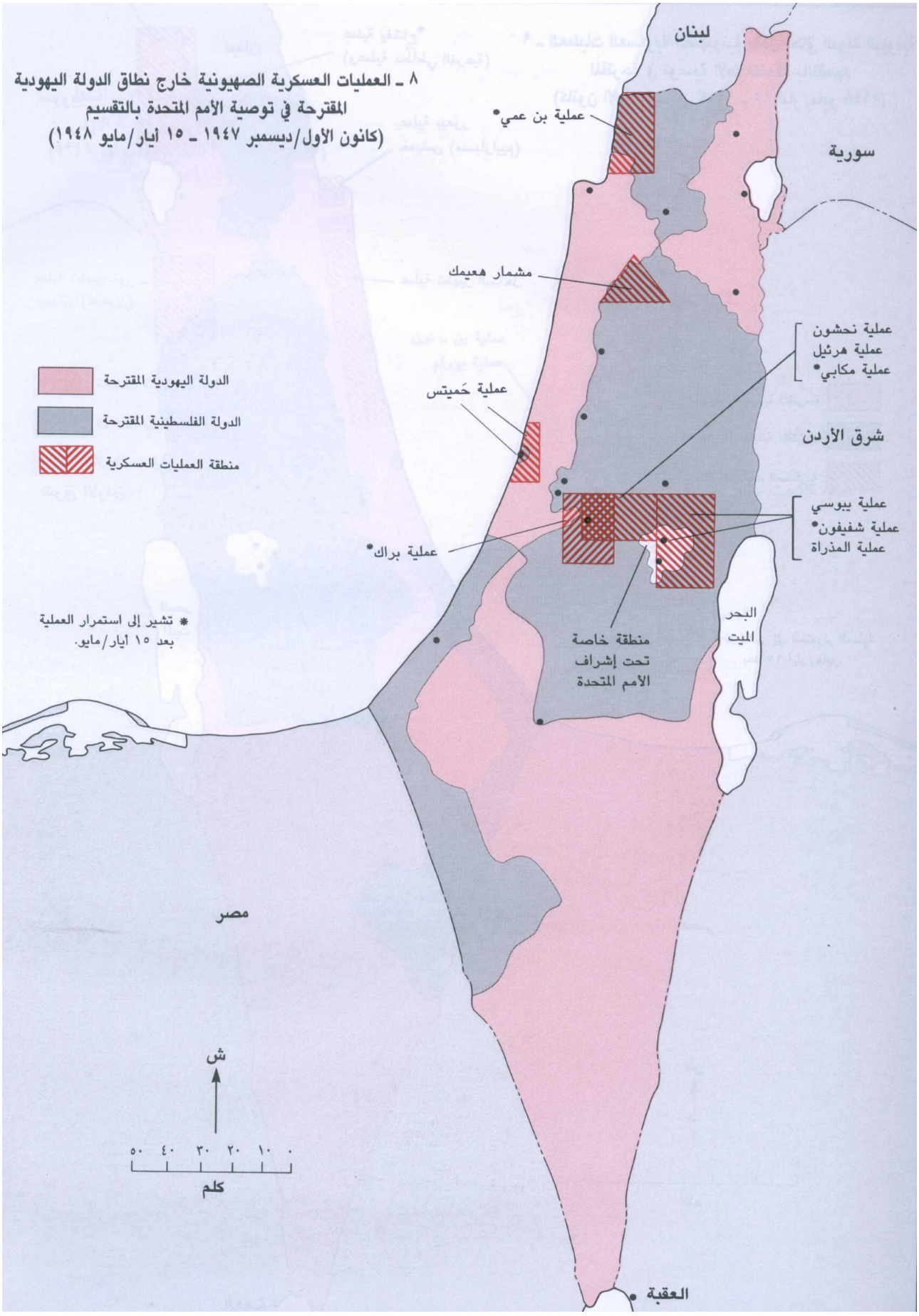

خريطة (6): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (15 أيار/ مايو 1948– 11 حزيران/يونيو 1948)

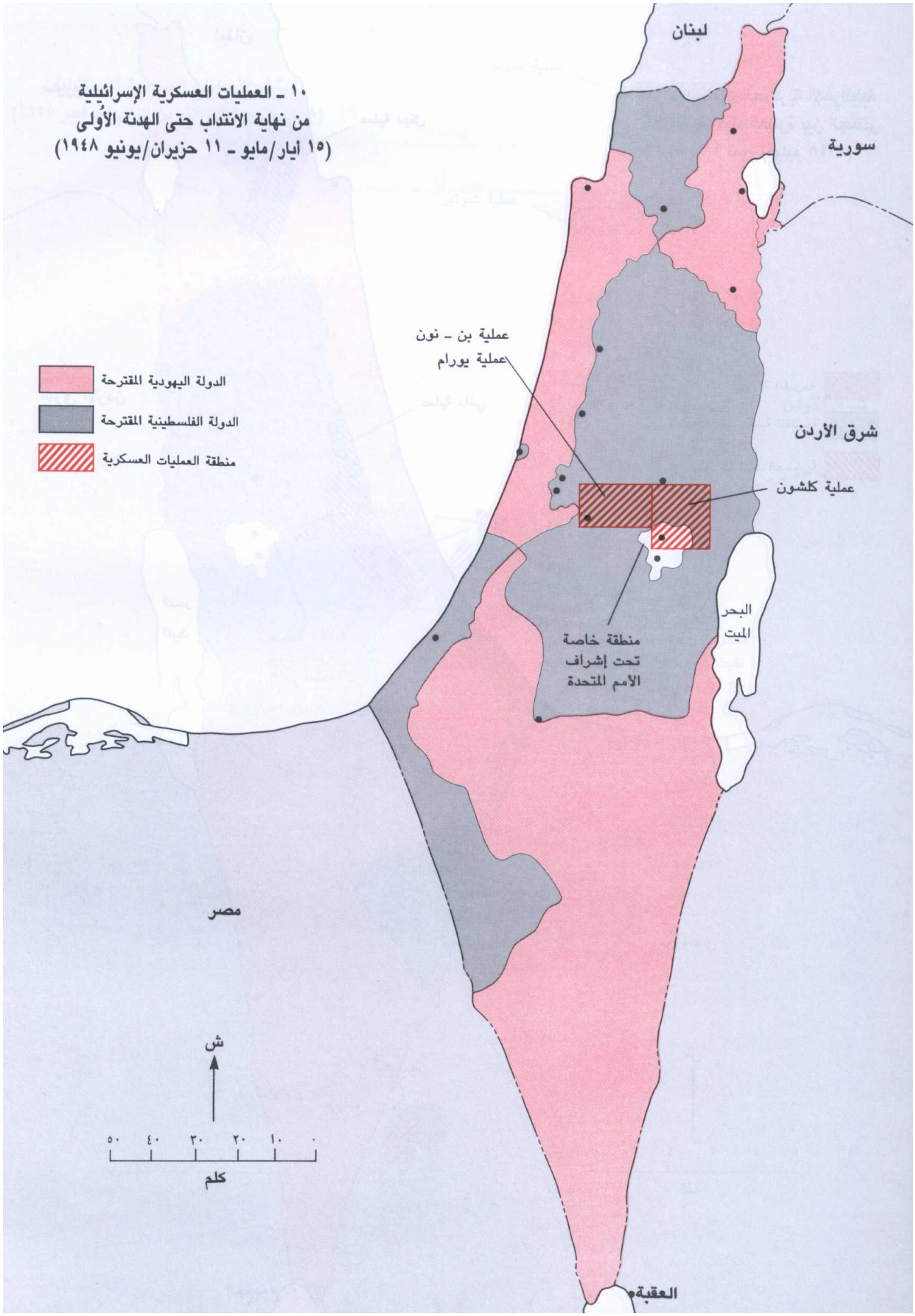

خريطة (7): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (8 –18 تموز/ يوليو 1948)

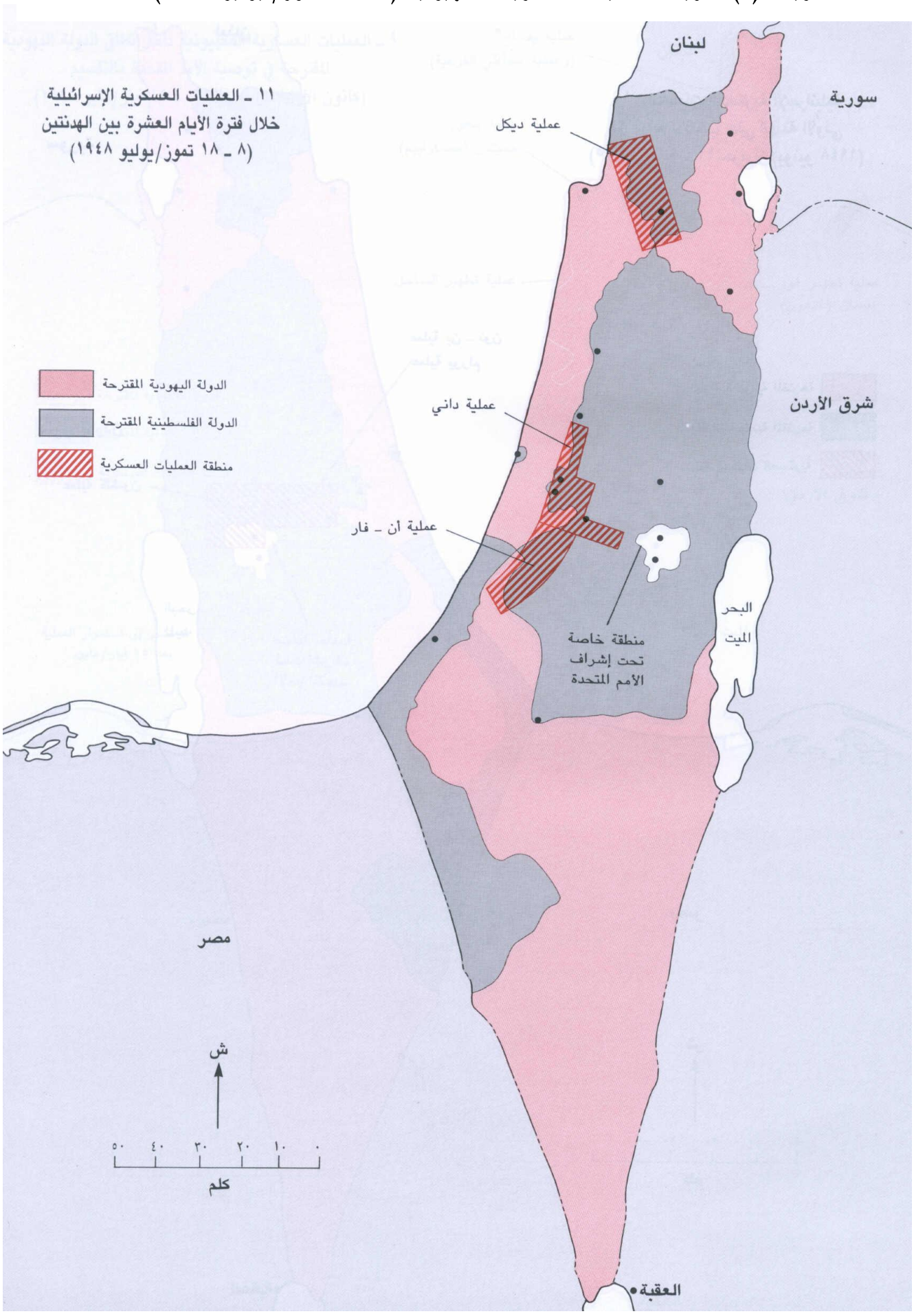

خريطة (8): خريطة العمليات العسكرية الصهيونية (18 تموز/ يوليو – تشرين الثاني/ نوفمبر 1948)

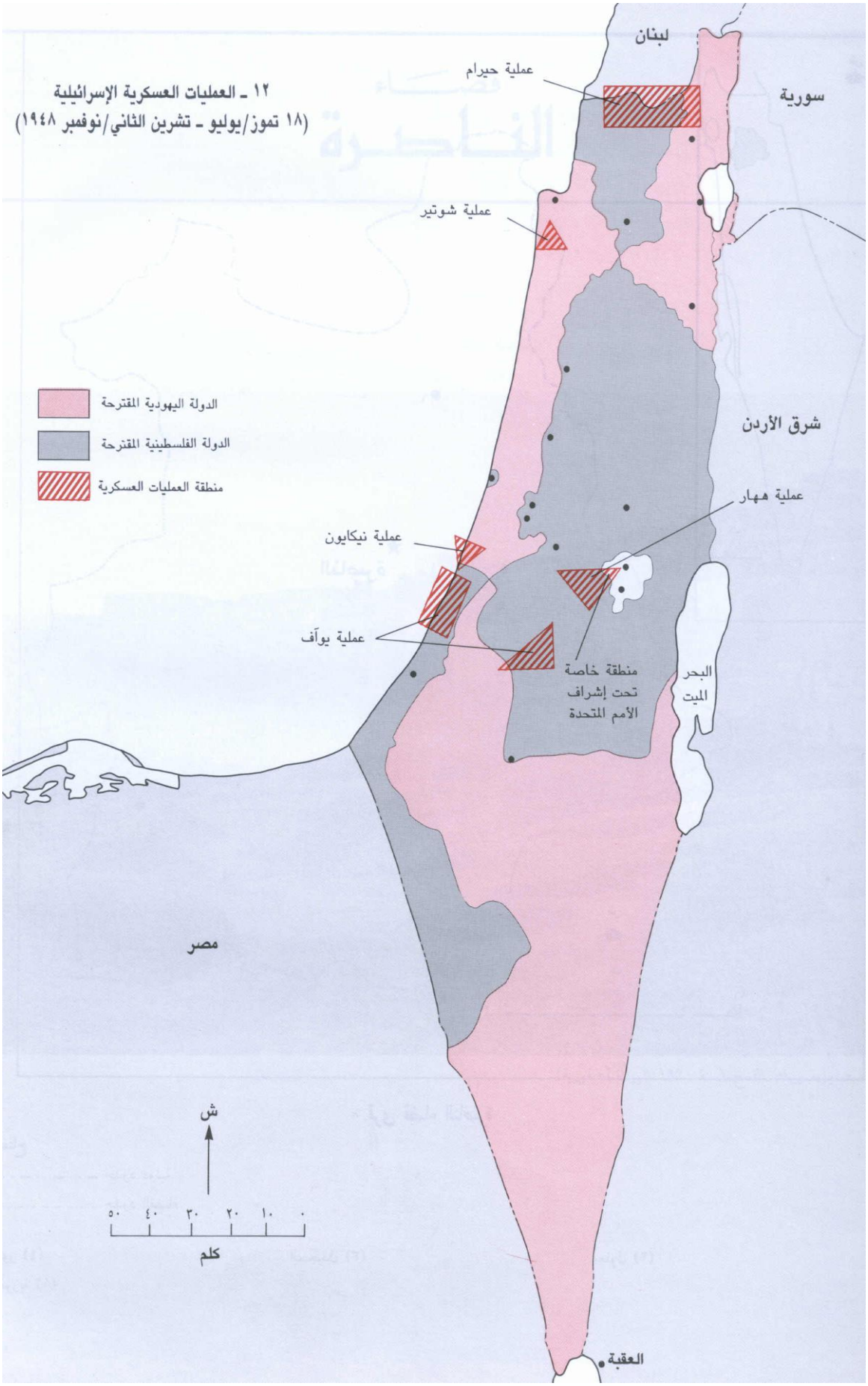

خريطة (9): خريطة الكثافة السكانية للفلسطينيين في إسرائيل بعد النكبة

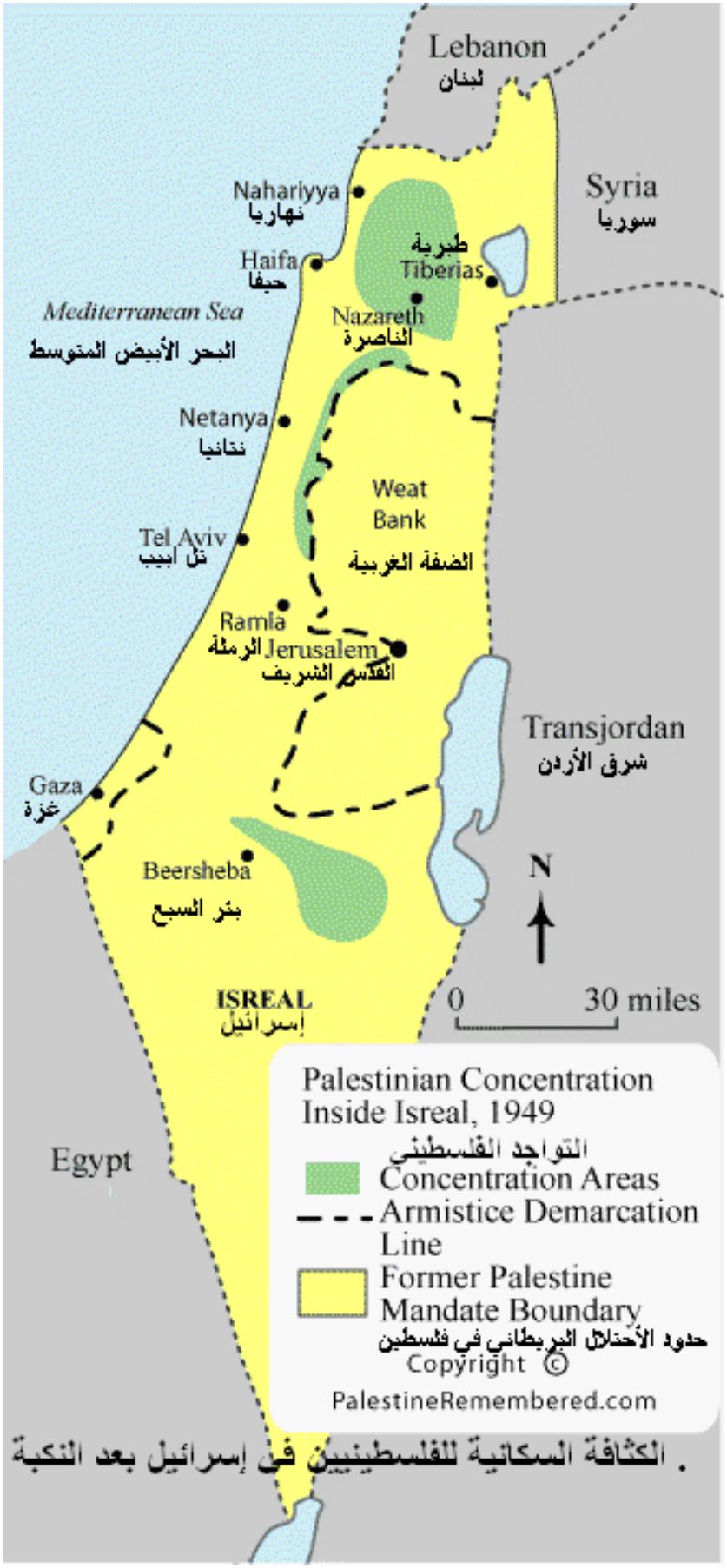

ملحق (2): قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بتاريخ 27 نوفمبر 1947

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧
التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

إن الجمعية العامة،

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية،

وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة،

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة،

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه وتطلب:

أ. أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

ب. أن ينظر مجلس الأمن -إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر- فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم. فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد وجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة -تمشياً مع المادتين ٣٩ و ٤١ من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار- سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

ج. أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

د. أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة له

إن الجمعية العامة

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز مليوني دولار للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

(أ) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

٢. يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

- يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.
- تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ فبراير/ شباط ١٩٤٨.

٣. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤. تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

(ب) خطوات تمهيدية للاستقلال

١. تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافياً وغير جغرافي.

٢. في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن. وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

- في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال.
- على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

٣. تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود

الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة يجب تعديلها كقاعدة بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

٤. تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، وتسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام. إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ أبريل/ نيسان ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الاضطلاع بمهماته، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك.

٥. مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين في أثناء فترة الانتقال -بإشراف اللجنة- كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

٦. يتسلم بالتدريج كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وتثبيت استقلال الدولة.

٧. توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

٨. يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة -في أقصر وقت ممكن- مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود. يجب أن تكون هذه المليشيا المسلحة في كل دولة -من أجل أغراض العمليات- تحت إمرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة. بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على المليشيا بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

٩. يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة انتخابات "الجمعية التأسيسية" على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.

- يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم ثمانية عشر عاماً، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عرباً ويهوداً مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.
- يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.
- يمكن للنساء أن يقترعن وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية.
- في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠. تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان في جملة ما يحويان، أحكاماً لما يلي:

أ- تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر

ج- قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ- المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

١١. تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي، بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

١٢. في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين إنهاء الانتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قوتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.

١٣. ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها -لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة- إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل بالتدريج -من السلطة المنتدبة إلى اللجنة- مسؤولية جميع مهمات الحكومة بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤. تسترشد اللجنة في أعمالها بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

- تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة -ضمن توصيات الجمعية العامة- نافذة فوراً ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن. وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان ذلك مرغوباً فيه.

١٥. ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه.

(ج) تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحاً إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

١. لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.
٢. فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وكذلك للأجانب دون تمييز في الجنسية، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة. كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.
٣. تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة. فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو موقعاً دينياً معيناً بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم. وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.
٤. لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفياً منها في تاريخ إنشاء الدولة. يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأناً بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.
٥. يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى الحاكم تعاوناً تاماً ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهماته في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١. تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.
٢. لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.
٣. يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.
٤. يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.
٥. باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخبرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.
٦. تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

٧. لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.
٨. لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية

١- المواطنة (Citizenship):

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة. ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيار جنسية الدولة العربية

المقترحة. وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

٢- الاتفاقات الدولية

أ. تُربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها. وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لها لمدى عقدها، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقيات.

ب. كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣- الالتزامات المالية:

أ. على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة، وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب. تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين، وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج. يجب إنشاء "محكمة ادعاءات" (Court of Claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د. تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع

أحكام متنوعة

١. تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود أو إلى خطر خرقها. ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن توصي بما تراه ملائماً للظروف.

٢. يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية -بناء على طلب أحد الطرفين- ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

(د) الاتحاد الاقتصادي والعبور

١. يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت). وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من القسم ب نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن مسائل أخرى ذات نفع مشترك، وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل/ نيسان ١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني:

٢. تكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

أ- إيجاد وحدة جمركية.

ب- إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحداً.

ج- إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين، ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية، على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

د- الإنماء الاقتصادي المشترك، وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.

هـ- تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

٣. ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

٤. تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥. تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك، وتؤخذ قراراته بالأكثرية.

٦. يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي، فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة اتخاذ ما يراه ملائماً من العقوبات بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون احتبسها.

٧. تكون وظيفة المجلس -فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي- تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

٨. فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

٩. يجوز لكل دولة -بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه- أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتماداً على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة - في فترة مدتها اثنا عشر شهراً- مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوياً لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

١٠. تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

١١. توضع تعريفة جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

١٢. تضع جداول التعريفة لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات. وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفة بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

١٣. يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك:

أ- نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

ب- نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج- الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي:

أ- نفقات إدارة الدين العام.

ب- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً أو التي ستدفع في المستقبل وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤. بعد تغطية هذه الالتزامات بنمائها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن ٥% ولا يزيد على ١٠% ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين هادفاً المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة. ويجوز للمجلس الاقتصادي

المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهماً في ذلك اعتبارات العدالة.

١٥. تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦. يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

١٧. على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

حرية المرور والزيارة:

١٨. يتضمن التعهد أحكاماً تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

إنهاء التعهد وتعديله وتغييره:

١٩. يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذتين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهى بعد ذلك بعامين.

٢٠. لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأولى تعديل هذا التعهد أو أية اتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١. كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه -بناء على طلب أي من الفريقين- إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

(هـ) الموجودات

١. توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

٢. يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في اتخاذه، متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة، وأية موجودات أخرى.

(و) الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً -كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر- ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقعا من قبل الدولة، يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني: الحدود

أ- الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة، ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدول العربية فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية. من ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية طبطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا/ صفد. ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا/ صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا/ عكا، ماراً بغربي تقاطع عكا/ صفد ولوبية/ كفر عنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خطُ الحدودِ الحدودَ الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحته الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق.

تعود الحدود فتلتقي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة/ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم. ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا/ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل، وهذه هي نقطة التقاطع.

تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطاً من هذه النقطة ماراً نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضياً من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذياً حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم، ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالاً فشمالاً شرقياً إلى نقطة على طريق شفاعمرو/ حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالاً شرقياً إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية تمرة إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد إلى حدود منقطة الجليل/ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى البحر.

تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي

إلى ملتقى حدود أقضية بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جليون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/ جنين، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي. من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريف حيفا/ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة إلى الغرب من المنسي، وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريباً ملتقية بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطاً في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلجولية/ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نبالا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني. ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالاً فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا/ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطاني شرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير وعبدس. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عقة قاطعة طريق الخليل/ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع/ غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة ثم تنعطف

شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه. ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع/ الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقاً وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع/ الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة. ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول ١٥٠ و١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالاً بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعاً على محاذاة ساحل البحر الميت لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنة وبرقة حتى نقطة التقاطع، ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي مارة عبر أراضي بطاني شرقي على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من بطاني شرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجة الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريباً إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيية وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع/ العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى الغرب من السبيطة ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووداي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتزل حتى التقائه بطريق يافا/ القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا/ القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه يسرائيل وإلى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكاترون فستبتها لجنة الحدود بحيث تأخذ بعين الاعتبار -إضافة إلى الاعتبارات الأخرى- الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب- الدولة اليهودية

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب والحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سوريا وشرق الأردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووداي المالح. ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب تاركاً يافا قطاعاً تابعاً للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

ج- مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

الجزء الثالث: مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

ج- نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

١- الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم -المسيحية واليهودية والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام -السلام الديني خاصة- مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن

والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

٢- الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولاً أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين.

مثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

٣- الاستقلال المحلي:

أ- يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه. وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤- تدابير الأمن:

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب- في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج فلسطين ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها.

٥- التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين

المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

٦- القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧- الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

٨- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

٩- العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠- اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١- المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢- حريات المواطنين:

أ- يضمن لسكان المدينة -بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة- حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

ه- مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و- تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية -شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة- لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

١٣- الأماكن المقدسة:

أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة.

د- لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفياً منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

١٤- سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ- إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحاكم - بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين- ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

ج- وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامة بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د- مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية -في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه- في ميعاد أقصاه أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨، ويكون سريانه أول الأمر خلال عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع- الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار

في جلستها العامة رقم ١٢٨

بـ ٢٣ صوتاً مقابل ١٣

وامتناع ١٠ كالآتي:

مع القرار: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إيكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

امتناع: الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ - ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع.

ملحق (3): قرار رقم 194 (الدورة 3) بتاريخ 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة

وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد

١. **تعرب** عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلة في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢. **تنشئ** لجنة توفيق مؤلفة من ثلاثة دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالي:

أ- القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د – ٢). الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ج- القيام - بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناءً على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية، التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣. **تقرر** أن تعرض لجنة من الجمعية العامة، مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات الأمريكية، اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤. **تطلب** من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥. **تدعو** الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦. **تصدر** تعليمات إلى لجنة التوفيق لإتخاذ التدابير بغية معونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧. **تقرر** وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى

الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم في منطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨. **تقرر** أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمدن المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

إن لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة، يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩. **تقرر** وجوب منح سكان فلسطين، جميعهم، أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدة وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً، بأي محاولة لعرقلة الوصول غلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠. **تصدر** تعليمات إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية، من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك عقد اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١. **تقرر** وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو اضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢. **تفوض** لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت إمرتها، ما ترى أنها بحاجة إلية لتؤدي، بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي.

ستتخذ لجنة التوفيق القدس مقرها الرسمي . ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣. **تصدر** تعليمات إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية، تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤. **تدعو** الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥. **ترجو** الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات، واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار،

في جلستها العامة رقم ١٨٦ ، بـ ٣٥

صوتاً مع القرار مقابل ١٥ ضده

وامتناع ٨ كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا الصين، كولومبيا، الدنيمارك، جمهورية الدومنيكان، الإكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، بييلوروسيا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفيتي، اليمن يوغسلافيا.

امتناع: بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.

الوقائع الاسرائيلية

كتاب القوانين

في ٢ نيسان ٥٧١٠ ـ ٣٧ ـ ٢٠ آذار ١٩٥٠

الموضوعات :

	الصفحة
قانون قوائم التخمين البلدية (تعليمات مؤقتة) ٥٧١٠ـ١٩٥٠ . . .	٩٧
قانون اموال الغائبين ٥٧١٠ـ١٩٥٠	٩٨
قانون بشأن تجديد مستندات الجمعيات ٥٧١٠ـ١٩٥٠	١١٦

الثمن ٧٥ بروطة — طبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة

رقم ٢٠

قانون اموال الغائبين ٥٧١٠-١٩٥٠*

تفاسير

١. في هذا القانون :ـ

(أ) «المال» يشمل العقارات والمنقولات والنقود والحق في المال الخاضع لوضع اليد او الاستحقاق ، وحق الاسم ، وكل حق في شركة او ادارتها .

(ب) «الغائب» معناه :

(١) الشخص الذي كان طوال المدة الواقعة بين ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) واليوم الذي ينشر فيه تصريح وفقا للمادة ٩ (د) من قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ ـ ١٩٤٨ (١) يعلن بان حالة الطوارىء التي اعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ١٠ ايار ٥٧٠٨ (١٩ ايار ١٩٤٨) (٢)، قد زالت ـ المالك الشرعي لمال في الاراضي الاسرائيلية وانتفع به او وضع يده عليه سواء بنفسه او بواسطة غيره وبصفة دائمة خلال تلك المدة .

(I) كانت له رعوية او جنسية تابعة للبنان ، او مصر ، او سوريا ، او المملكة العربية السعودية، او شرق الاردن، او العراق، او اليمن، او

(II) كان في احد البلدان المذكورة او في اي قسم من فلسطين خارج مساحة اسرائيل . او

(III) كان من رعايا فلسطين وترك محل اقامته العادي في فلسطين :

(أ) الى مكان خارج فلسطين قبل يوم ٢٧ آب ٥٧٠٨ (١ ايلول ١٩٤٨). او

(ب) الى مكان في فلسطين كانت تسيطر عليه في ذلك الوقت القوات التي قاومت انشاء دولة اسرائيل او حاربتها بعد انشائها .

(٢) جماعة من الناس كانت طيلة المدة المذكورة في البند (١) ـ المالكة الشرعية لمال في الاراضي الاسرائيلية او المنتفعة به او الواضعة اليد عليه، بنفسها، او بواسطة شخص آخر، وجميع مالكيه او المشتركين فيه او اصحاب أسهمه، أو مديريه أو مديري أشغاله ، هم من الغائبين حسب مدلول البند (١) أو كان امثال هؤلاء الغائبين يفصلون بطريقة اخرى في ادارة اشغاله ، أو كان رأسماله كله في ايدي مثل هؤلاء الغائبين .

---

* أقرته الكنيست بتاريخ ٢٥ أدار ٥٧١٠ في (١٤ آذار ١٩٥٠).

(١) ج. ر. العدد ٢. ١٢ ايار ٥٧٠٨ في (١٩٤٨/٥/٢٥) م. أ. ص ١.

(٢) ج. ر. العدد ٢. ١٢ ايار ٥٧٠٨ في (١٩٤٨/٥/٢٥) م. أ. ص ٨.

(ج) «الفلسطيني الجنسية» معناه ـ الشخص الذي كان في يوم ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) وبعد هذا التاريخ فلسطيني الجنسية بمقتضى احكام «مرسوم البلاط الملكي عن الجنسية الفلسطينية الموحدة لسنة ١٩٢٥ـ١٩٤١» (١) ويشمل المواطن الفلسطيني الذي لم تكن له في ذلك التاريخ وبعده جنسية او رعوية ، او لم تكن له جنسية او رعوية معينة او واضحة .

(د) «جماعة من الناس» معناها ـ جماعة تكونت في فلسطين او خارجها وكانت منظمة او غير منظمة ، ومسجلة او غير مسجلة ، وتشمل الشركة والشركة العادية والجمعية التعاونية والجمعية بمقتضى قانون الجمعيات الصادر في ٢٩ رجب ١٣٢٧ هـ ـ ٣ آب ١٩٠٩، واية شخصية قانونية اخرى واية مؤسسة لها املاك .

(ه) « مال غائب » معناه ـ المال الذي كان ـ طيلة المدة الواقعة بين يوم ١٦ كسليف ٥٧٠٨ (٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧) واليوم الذي ينشر فيه تصريح ، وفقا للمادة ٩ (د) من قانون انظمة السلطة والقضاء ٥٧٠٨ـ١٩٤٨ (٢) يعلن فيه بان حالة الطوارىء التي اعلنتها الحكومة المؤقتة في يوم ١٠ ايار ٥٧٠٨ (١٩ ايار ١٩٤٨)(٣) قد زالت ـ غائبا صاحبه الشرعي ، أو المنتفع به او واضع اليد عليه ، سواء بنفسه أو بواسطة شخص آخر ، ولكنه لا يشمل المنقولات التي وضع غائب يده عليها وهي معفاة من الحجز او المصادرة وفقا للمادة ٣ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية لسنة ١٩٣٨ (٤)،

(و) «المال المناط» معناه ـ المال المناط بالقيم بمقتضى هذا القانون .

(ز) «المال الموضوعة اليد عليه» معناه ـ المال المناط الذي وضع القيم يده عليه فعلا ، ويشمل المال المشترى بدلا من المال المناط .

(ح) «المال المحرر» معناه ـ المال المحرر وفقا للمادة ٢٨

(ط) « الاراضي الاسرائيلية » معناها ـ الاراضي التي يسري عليها القانون الاسرائيلي .

(ي) «الحوالة» معناها ـ السند المتبادل والشيك ، وسند الدين وكل صك تتم به المعاملات .

القيم على اموال الغائبين

٢. (أ) يعين وزير المالية في امر ينشره في الوقائع الاسرائيلية مجلس قوامة على اموال الغائبين ويعين احد اعضائه رئيسا له . ويسمى رئيس المجلس القيم .

---

(١) و. ف. العدد ١٣٥١ في (٩٤٤/٨/١٠) م. ٢. ص ٩١١

(٢) ج. ر. العدد ٢ ١٢ ايار ٥٧٠٨ (٤٨/٥/٢١) م. أ. ص ١ .

(٣) ج. ر. العدد ٢ ١٢ ايار ٥٧٠٨ (٤٨/٥/٢١) ص ٨

(٤) و. ف. العدد ٧٨١ في (٩٣٨/٥/٧) م. ١. ص ٢٩

(ب) يحق للقيم رفع الدعاوي والدخول في اجراءات قضائية أخرى ضد أي شخص، وان يكون مدعيا ومدعى عليه أو طرفا في جميع الاجراءات القضائية.

(ج) يحق للقيم أن ينيب عنه في جميع الاجراءات القضائية المستشار القضائي للحكومة أو من ينوب عنه.

(د) في حالة انقطاع القيم عن مباشرة مهام منصبه، تنقل مهامه وصلاحياته وحقوقه وواجباته الى وزير المالية من تلقاء نفسها. واذا تعين شخص آخر ليكون قيما فان المهام والصلاحيات والحقوق والواجبات الآنفة الذكر، تنقل اليه من تلقاء نفسها. وهكذا من قيم الى قيم.

تعيين مفتشين ووكلاء وموظفين

٣. (أ) يحق للقيم، بتصديق خطي من وزير المالية، أن يعين مفتشين على أموال الغائبين وان يحيل الى كل منهم أية صلاحية من صلاحياته، ما عدا صلاحية تعيين المفتشين. وينشر القيم في الوقائع الاسرائيلية اعلاناً عن تعيين كل مفتش وعن مدى صلاحيته.

(ب) يحق للقيم أن يعين وكلاء لادارة الاموال التي وضع يده عليها وتحديد مكافآتهم وتسديدها.

(ج) يحق للقيم أن يعين مستخدمين وموظفين آخرين يعدون في حكم سائر موظفي الحكومة.

اناطة اموال غائبين بالقيم

٤. (أ) مع مراعاة أحكام هذا القانون—

(١) يصبح كل مال غائب بمقتضى هذا مناطا بالقيم من يوم تعيينه، أو من تاريخ تحول المال الى مال غائب، حسب التاريخ الاخير.

(٢) ينتقل كل حق لغائب في المال الى القيم من تلقاء نفسه عند اناطة المال به، ويكون حكم القيم كحكم صاحب المال.

(ب) يكون حكم ثمار المال المناط كحكم المال المناط الذي يأتي بثمار.

(ج) المال المناط—

(١) يظل المال مالا مناطا ما لم يصبح مالا محررا وفقاً للمادة ٢٨، أو لم ترتفع عنه الاناطة بمقتضى المادة ٢٧.

(٢) يحق للقيم أن يضع يده عليه حيثما وجده.

(د) اذا حصل القيم على مال لم يكن عندما حصل عليه مالا مناطا بدلا من مال مناط، فان المال الذي حصل عليه يصبح مالا خاضعا لوضع اليد ويعتبر كالمال الذي حصل عليه بدلا منه.

عدم معرفة هوية الغائب

٥. لا تمنع عدم معرفة هوية الغائب من تحول أمواله الى أموال غائب، أو أموال مناطة، أو أموال موضوعة اليد عليها، أو أموال محررة.

تسليم الاموال الى القيم

٦. (أ) يجب على من كان تحت يده مال غائب أن يسلمه الى القيم.

(ب) من كان عليه دين أو التزام لغائب يجب عليه ان يسدده للقيم أو التعهد له به.

المحافظة على الاموال الخاضعة لوضع اليد. نفقات وتوظيف

٧. (أ) يحافظ القيم على الاموال التي يضع يده عليها ، سواء بنفسه أو بواسطة آخرين ، بموجب موافقته .

(ب) يحق للقيم سواء بنفسه أو بواسطة من يعتمدهم كتابة ، ان ينفق كافة النفقات ، وان يوظف جميع التوظيفات اللازمة للمحافظة على المال الموضوعة يده عليه ، وحيازته ، وتصليحه ، وتحسينه ، أو لاغراض أخرى مماثلة .

اشغال الغائبين

٨. (أ) يحق للقيم ان يستمر في ادارة عمل بالنيابة عن غائب ، سواء بين ان العمل يدار بواسطة القيم أم لا ، ويجوز له دائما ان يبيعه أو يحكره كله أو بعضه . وكذلك :

(١) اذا كان العمل يخص فرداً ، فتصفيته .

(٢) اذا كان شركة عادية جميع افرادها غائبون . أو شركة جميع مديريها أو أصحاب اسهمها غائبون ، أو جمعية تعاونية ، جميع اعضائها غائبون — فتصفية الشركة العادية ، أو الشركة ، أو الجمعية التعاونية بمقتضى أمر ينشر في الوقائع الاسرائيلية .

(ب) اذا نشر القيم أمر تصفية بمقتضى الفقرة (أ) (٢) فتجري التصفية بالطريقة الآتية :

(١) اذا كانت التصفية متعلقة بشركة عادية أو شركة ، فكأن أمر التصفية صادر عن محكمة مختصة ، وفقاً للقسم الخامس من قانون الشركات العادية (١)، أو وفقاً للقسم السادس من قانون الشركات (٢) ، حسب الظروف .

(٢) اذا كانت التصفية متعلقة بجمعية تعاونية ، فكأن أمر التصفية صادر عن مسجل الجمعيات التعاونية بموجب المادة ٤٧ من قانون جمعيات التعاون (٣)، وفي جميع الاحوال كأن القيم تعين مصفيا ولا يجوز استبداله بغيره .

دفعات لمن يعولهم الغائبون وللغائبين ، دفعات للاغراض الوقفية

٩. (أ) اذا اتضح للقيم ان شخصاً معيناً كان يعوله غائب ، فيجوز للقيم ان يقدم الى ذلك الشخص من أموال الغائب اعانات تكفي حسب رأي القيم لاعالته . بشرط الا تتجاوز هذه الاعانات الخمسين ليرة شهرياً .

(ب) اذا ظهر ان هناك بضعة اشخاص كان يعولهم ذلك الغائب ، ويرى القيم وجود صلات قربى بينهم ، فيحق للقيم ان يدفع لواحد منهم اعانات بشأنهم جميعاً .

(ج) يحق للقيم ان يمنح اعانات كما ذكر للغائب نفسه أيضاً ، ان كان يراها ضرورية لاعالته .

(د) أما اذا كان المال المناط وقفاً فيحق للقيم ان ينفق ايراداته كلها أو بعضها على الأغراض الموقوف عليها الوقف .

---

(١) ق. ف. المجلد ٢ الباب ١٠٣ ص ١١٣٩.
(٢) ق. ف. المجلد ١. الباب ٢٢ ص ١٨١.
(٣) ق. ف. المجلد ١. الباب ٢٤ ص ٣٩٥.

رفع اليد

١٠. (أ) اذا كان هناك مال مناط من نوع العقارات وضع عليه يده شخص يرى القيم ان لا حق له في ذلك ، فيحق للقيم ان يصادق على ذلك بشهادة موقعة بامضائه تتضمن وصف المال. وحكم هذه الشهادة كحكم صادر عن محكمة في صالح القيم لرفع يد واضع اليد عن المال المناط.

(ب) (١) اذا قدمت الشهادة لدائرة الاجراء ، فعلى الدائرة ان تسلم صورة عنها لكل واضع يد على المال الموصوف في الشهادة ، بنفس الطريقة التي تسلم بها الاحكام الصادرة ضد الشخص ، وتتبع في الاجراء نفس الطريقة المتبعة في تنفيذ حكم المحكمة برفع اليد. ويعتبر رفع اليد كأمر مستعجل حسب مدلوله في المادة ٣٨ من قانون الاجراء الصادر في ١١ ايار ١٩١٤. غير ان المهلة التي تعطى لواضع اليد لرفعها عنه هي سبعة ايام.

(٢) اذ ادعى واضع اليد المذكور بأن له الحق في وضع اليد وأكد لرئيس دائرة الاجراء وجود أساس لادعائه ، فيحق للرئيس أن يوقف الاجراء لمدة يحددها كي يتسنى لواضع اليد أن يلجأ الى محكمة مختصة لاثبات حقه.

(ج) اذا لجأ واضع اليد الى محكمة مختصة وأثبت حقه في وضع يده على المال ، فتبطل المحكمة الشهادة واعمال الاجراء التي تمت بموجبها .

هدم المباني ووقف اعمال البناء

١١. (أ) ان المال المناط من نوع العقارات الذي بنى عليه بناء أو شرع في بنائه ، بدون إذن من القيم فيجوز للقيم ان يأمر :

(١) بوقف جميع أعمال البناء في الموعد المحدد في الامر .

(٢) بهدم البناء .

(٣) يسدد نفقات تنفيذ الامر بموجب البند (٢) المسؤولون عن أعمال البناء أو من قاموا به .

(ب) يعلق الامر الصادر بموجب الفقرة (أ) (١) على المال في مكان ظاهر منه أو بالقرب منه على قدر الامكان. ومن يخالف هذا الامر يتهم بارتكاب جرم ويحاكم بمقتضى المادة ٣٥ (أ) .

(ج) يقدم الامر الصادر بموجب الفقرة (أ) (د) الى دائرة الاجراء ، وهذه الدائرة تسلم صورة عنه الى كل ذي شأن بنفس الطريقة التي يسلم بها حكم المحكمة على شخص ، وتتبع في التنفيذ ذات طريقة الأمر بالهدم .

(د) (١) كل من يرى نفسه مغبونا بموجب الامر الصادر بمقتضى البند (١) أو (٢) من الفقرة (أ) يحق له ان يعترض عليه أمام المحكمة المركزية التي يقع المال في دائرة اختصاصها ، في مدى سبعة ايام من تاريخ تبليغه الامر.

(٢) يقدم الاعتراض وينظر فيه على انه طلب مستعجل. ويكون القيم المعترض عليه .

(٣) لا يعطل تقديم الاعتراض تنفيذ الامر ، الا اذا أمر بذلك قاض من قضاة المحكمة المركزية .

(٤) يحق للمحكمة المركزية أن تصادق على الأمر مع ادخال أو عدم ادخال تعديلات عليه أو ابطاله.

(٥) يكون قرارُ المحكمة المركزية فى الاعتراض بموجب هذه المادة نهائياً.

(هـ) اذا اصدر القيم أمره بموجب البند (٢) من الفقرة (أ) ، فيحق له ان يخرج من المال أو يستولي على كافة المواد والادوات والاوعية الموجودة بداخله لاخلاء المال أو ضمان سداد النفقات المتعلقة بتنفيذ الامر .

(و) «البناء» في هذه المادة معناه — كمدلوله فى المادة ٢ من قانون تنظيم المدن (١) ، ١٩٣٦ .

قانون تقييد ايجارات (دور السكن)، ١٩٤٠

قانون تقييد ايجارات (العقارات التجارية) ، ١٩٤١

١٢. (أ) ان المال الذي تسري عليه أحكام قانون تقييد ايجارات (دور السكن) ، ١٩٤٠ (٢) ، أو قانون تقييد ايجارات (العقارات التجارية) ١٩٤١ (٣) ، والمناط بالقيم ، يكون واضع اليد عليه قبيل اناطته ، سواء بناء على اتفاق مع صاحب المال قبل ان يصبح غائباً او بحكم الحماية المنوحة له بمقتضى أحكام احد القانونين المذكورين، أو من حل محله ، متمتعاً بالحماية التي تمنحه اياها تلك الاحكام حتى بعد اناطة المال .

(ب) (١) تسري على المال المناط سواء أكان بيتاً أم حصة منه ، وأجره القيم كسكن منفصل كما ورد في المادة ٣ من قانون تقييد ايجارات (دور السكن) ١٩٤٠ ، أحكام هذا القانون مع مراعاة أحكام الفقرات (ج) و(د) و(هـ) بالتعديلات والتنسيقات التالية :

(I) يعتبر الايجار الاصلي بدل الايجار المحدد في العقد كما خفض بمقتضى الفقرة (د) (اذا خفض) .

(II) تنطبق الكلمات : «حسب الفئة المتفق عليها بعد تحويرها حسب هذا القانون » الواردة في المادة ٨ (١) من القانون ، على الايجار المحدد في العقد ، كما خفض بموجب الفقرة (د) (اذا خفض) .

(٢) المال المناط اذا كان محلا تجارياً كمدلوله في قانون تقييد الايجارات (العقارات التجارية) ١٩٤١ (٤)، والموجود في منطقة يسري عليها هذا القانون وقام القيم بتأجيره ، فتسري عليه أحكام هذا القانون مع مراعاة الفقرات (ج) و (د) و (هـ) ويعتبر بدل الايجار الاقصى المحدد فى المادة ٦(١) من هذا القانون كبدل الايجار المحدد في عقد ايجار ، كما خفض بموجب الفقرة (د) (اذا خفض) .

---

(١) و ف. العدد ٥٨٩ فى ٤/٥/٩٣٦ م. ١. ص ٢٣٥
و. ف. » ٧٧٠ فى ٢٤/٣/٩٣٨ م. ١. ص ١٧
(٢) و. ف. » ١٠٥٦ في (٢٠/١٢/٩٤٠) م. ١. ص ٣٤٩
(٣) و. ف. » ١٠٨٦ فى (٣١/٣/٩٤١) م. ١. ص٢٣
(٤) و. ف. » ١٠٨٦ في (٣١/٣/٩٤١) م. ١. ص ٢٣

(ج) يحق لوزير المالية ان يحدد في نظام يصدره القواعد التي يقرر بمقتضاها بدل الايجار .

(د) (١) اذا اعتقد المستأجر ان بدل الايجار المحدد في عقد الايجار مجحف به ، فيحق له الاعتراض عليه امام محكمة الصلح التي يقع المال في منطقة اختصاصها.

(٢) يقدم الاعتراض وينظر فيه على انه طلب مستعجل ، ويكون القيم المعترض عليه .

(٣) يحق لمحكمة الصلح ان تصادق على بدل الايجار المحدد في العقد أو تخفيضه، استناداً الى القواعد المقررة وفقاً للفقرة (ج) (ان تقررت) مع مراعاة جميع ظروف الدعوى .

(٤) اذا قررت المحكمة تخفيض بدل الايجار فيجب ان :

(I) تقرر موعد سريان التخفيض ، بشرط ألا يسبق هذا التاريخ تاريخ تقديم الاعتراض .

(II) يحق لها أن تأمر بأن ترد الى المستأجر الزيادة المستوفاة على بدل الايجار المخفض التي دفعها عن المدة التي تلي التاريخ المحدد بمقتضى البند (أ) .

(٥) يكون قرار محكمة الصلح بمقتضى هذا البند نهائياً .

(ه) (١) ان المال المناط الذي وضع يده عليه شخص بحكم الحماية الممنوحة له بمقتضى أحكام قانون تقييد ايجارات (دور السكن) ١٩٤٠(١) أو قانون تقييد الايجارات (العقارات التجارية) ١٩٤١(٢) وفقاً للفقرة (ب) ، يحق للقيم ان يصدر أمره باخلاء المال اذا اعتقد ان هذا الاخلاء ضروري لترقية الموقع أو المنطقة الموجود فيها المال ، بعد ان يضع تحت تصرف واضع اليد سكنا ملائماً. وهذا الأمر يعتبر كحكم صادر عن محكمة لصالح القيم يقضي برفع يد واضع اليد عن المال المناط .

(٢) عقب تسليم الامر الى دائرة الاجراء تسلم الدائرة صورة عنه الى واضع اليد على المال بنفس الطريقة التي تسلم بها صورة الحكم الى المحكوم عليه ، وتتبع في تنفيذه نفس الطريقة التي ينفذ بها حكم رفع اليد .

(٣) (I) يحق لواضع اليد على المال الذي صدر الامر باخلائه بمقتضى هذه الفقرة ان يستأنفه لدى المحكمة المركزية التي يقع المال في منطقة اختصاصها وذلك في مدى أربعة عشر يوما من تاريخ تبليغه الامر ، بدعوى انه لم يوضع تحت تصرفه سكن ملائم .

(II) يقدم الاستئناف وينظر فيه على انه طلب مستعجل ، ويكون القيم المستأنف عليه .

(III) يوقف تقديم الاستئناف أي اجراء بمقتضى البند (٢).

---

(١) و. اف. العدد ١٠٦٥ في (٩٤٠/١٢/٢٠) م. ١. ص ٣٤٩

(٢) و. ف. العدد ١٠٨٦ في (١٩٤١/٣/٣١) م. ١. ص ٢٣

(IV) يحق للمحكمة المركزية ان تصادق على الأمر بادخال تعديلات عليه أو بدونها ، وابطاله أيضاً .

(V) يكون قرار المحكمة المركزية في الاستئناف بمقتضى هذا البند نهائياً ومبرماً .

عدم سريان قانون المزارعين (حماية)

١٣. لا يتمتع بالحماية التي تنص عليها احكام هذا القانون من يضع يده على مال مناط وهو مزرعة حسب مدلولها في قانون المزارعين (حماية) (١) ، الا اذا كان قبيل اناطة المال قد وضع يده عليه بحكم الحماية التي تخولها له تلك الاحكام .

حق المزارع في المحصول

١٤. اذا كان المال المناط حديقة أو كرماً أو غرساً آخر ، أو ارضاً زراعية اخرى ، ثم سلمه القيم الى شخص لاستثماره ، فيحق لهذا الشخص ان ينتفع بالمحصول حسب الشروط المتفق عليها بينه وبين القيم ، وله حق الاولوية على كل رهنية وضعت على الارض قبل ذلك ، غير ان هذه الرهنية تمتد الى جميع الدخل الذي يعود الى القيم من هذا المال .

الاموال المناطة ، رهنها وحجزها

١٥. (أ) لا يتحرر المال اذا أصبح مال غائب أو مالا مناطاً من الرهنية او الرهن او اي نوع آخر من الرهون أو من وضع اليد او الافادة التي تمت بطريقة مشروعة قبل ذلك .

(ب) لا يسري على المال المناط اي تنفيذ أو اجراء بمقتضى المادة ١٤ من قانون انتقال الاراضي(٢) ، ولا يجوز الاستناد بازاء المال المناط الى المواد ٨و٩ أو ١٠ من قانون تقسيم الأموال غير المنقولة الصادر في ١٤ محرم سنة ١٣٣٢ هـ ، الا بناء على إذن خطي من القيم ، وان لم يمنح الاذن المطلوب بعد ١٣ نيسان ٥٧١٠ (٣١ آذار ١٩٥٠) في مدة سنة من تاريخ تقديم الطلب ، فالى نهاية تلك السنة .

(ج) اذا وقع الحجز على مال غائب ، سواء قبل اناطته أو بعدها ، فان ذلك لا يمنع القيم من استبدال ملكيته بمقتضى أحكام هذا القانون ، ومتى استبدل فلا يقع الحجز على المال بل على البدل الذي استحصل عليه .

مدى مسؤولية القيمين ومن ينفذون تعليماتهم

١٦. اذا تسلم القيم أو الشخص الذي ينفذ تعليماته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، مالا ، أو اجرى عملا في مال ، بناء على اقتناع صحيح ومنطقي ، ولكنه خاطيء باعتبار المال مالا مناطاً ، فلا يتحمل القيم او ذلك الشخص مسؤولية مدنية تتعدى مسؤليته لو كان المال عند ذاك مالا مناطاً .

---

(١) و. ف. المجلد ١ الباب ٤٠ ص. ٥٤٨

(٢) و. ف. المجلد ٢ الباب ٨١ ص. ١٠٠١
و. ف. العدد ٧٨٢ في (٣٨/٥/١٢) ، م. ب . ص. ٣٢
و. ف. العدد ٩٣٨ في (٩٣٩/٩/٢٢) ، م. ١ . ص. ١٢٣

صلاحية الأعمال

١٧. كل عمل تم بين القيم وشخص آخر بحسن نية ، في أي مال ظنه القيم مالا مناطاً عند الاتفاق على العمل ، لا يبطل وينفذ حتى اذا ثبت ان المال في ذلك الحين لم يكن مالا مناطاً .

رد اموال عدت خطأ اموالا مناطة

١٨. (أ) اذا أصدرت محكمة مختصة قراراً بان ما حسبه القيم مالا مناطاً ليس بالمال المناط ، فعلى القيم أن يسلم ، مع مراعاة احكام المادة ١٧ ، المال او البدل الذي استبدله به ، حسب مقتضيات الاحوال ، الى الشخص الذي ذكرته المحكمة في قرارها ، وان لم تذكر المحكمة اسم الشخص ، فالى الشخص الذي تسلم منه القيم المال ، وان كان يجهل ذلك الشخص ، فيطلب من المحكمة المختصة اعطاء التعليمات اللازمة بهذا الشأن .

(ب) اذا وجد القيم ان المال الذي حسبه مالا مناطاً هو مال غير مناط ، فيحق له ، مع مراعاة احكام المادة ١٧ ، تسليم المال او البدل ، وفقاً لمقتضى المال ، الى الشخص الذي يرى القيم انه صاحب الحق في وضع اليد على المال او البدل .

تقييد صلاحيات القيم

١٩. (أ) اذا كان المال المناط من نوع العقارات ، فلا يحق للقيم :

(١) ان يبيع المال او نقل ملكيته بطريقة اخرى ، اما اذا تكونت سلطة ترقية الاموال بمقتضى قانون تقزه الكنيست ، فيباح عند ذاك للقيم ان يبيع المال لتلك السلطة المختصة بالترقية بقيمة لا تقل عن القيمة الرسمية للمال .

(٢) ان يحكر المال لمدة تزيد على ست سنوات ، الا :

(I) لسلطة الترقية الآنفة الذكر ، ولدى منح الحكر على المال يشترط القيم في العقد الذي ينظمه مع سلطة الترقية بألا تقل رسوم الاحتكار السنوية التي تدفعها عن ٤٨ في المائة من قيمة المال الرسمية . او

(II) لمحتكر آخر يتعهد في عقد الاحتكار باستغلال او ترقية المال بما يرضى عنه القيم .

(ب) لا يعد التقسيم الاختياري للعقارات الموضوعة عليها اليد بالمشاع لمقتضى الفقرة (أ) كنقل حق الملكية على العقارات .

(ج) اذا منح القيم حق الاحتكار على مال لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، فلا تسري على الاحتكار أحكام قانون انتقال الاراضي (٢) على انه يحق للقيم ان يطالب بتسجيل الاحتكار وفقاً لذلك القانون .

(د) «القيمة الرسمية» في هذه المادة معناها :

(١) عن المال الملزم في السنة المالية ١٩٤٧-٩٤٨ بضريبة الاملاك في المدن بمقتضى قانون ضريبة الاملاك في المدن ١٩٤٠ (٣) - مبلغ قدره ٢/٣ و١٠٦

---

(١) و. ف. المجلد ٢ الباب ٨١ ص. ١٠٠١

(٢) و. ف. العدد ١٠٦٥ في (٩٤٠/١٢/٢) ، م. أ . ص ٣٣١

(٣) و.ف. » ١١٨٢ في (٩٤٢/٣/١٠) ، م. ١ ص. ١٢

ضعف صافي القيمة السنوية المقررة له ، لمقتضيات ذلك القانون ، التقدير الاخير السابق ليوم ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) .

(٢) عن المال الملزم في السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ بضريبة الاملاك في القرى بمقتضى قانون ضريبة الاملاك في القرى (١) -

(I) وكان بناء صناعياً حسب مدلوله في ذلك القانون ، فمبلغ قدره ١٦و٣/٢ ضعف صافي القيمة السنوية المقررة له لمقتضيات هذا القانون في التقرير الاخير السابق ليوم ٦ ايار ٥٧٠٨ (١٥ ايار ١٩٤٨) .

(II) المنسوب الى الانواع ١، ٢، ٣، ٤ أو ١٧ الواردة في ذيل ذلك القانون ، فمبلغ قدره ٣٠٠ ضعف الضريبة المفروضة عليه . اما المنسوب الى النوع الاول الوارد في الذيل المذكور ؛ فعن تلك السنة المالية .

(III) اما المنسوب الى نوع من الانواع الاخرى الواردة في ذيل هذا القانون - فمبلغ قدره ٧٥ ضعفاً من الضريبة المقررة للسنة المالية .

(٣) عن المال الآخر . فمبلغ قدره ١٦و٣/٢ ضعف صافي القيمة السنوية المقررة له عن السنة المالية ١٩٤٧-١٩٤٨ ، لمقتضيات قانون ضريبة الاملاك في المدن ١٩٤٠ (٢) ، اذا كان ملزما في تلك السنة المالية بضريبة الاملاك في المدن بمقتضى هذا القانون ؛

على ان يكون لوزير المالية الحق في تخفيض كل مبلغ من المبالغ المذكورة في هذه الفقرة، بالنسبة لمال احتمالات استعماله ضعيفة ومحدودة ، ومردها في رأي وزير المالية ، الى ضرر او اهمال او اي سبب آخر .

(ه) اذا كان المال المناط رهنا قابلا للفك فلا يحق للقيم ان يفكه الا ببدل او طبقاً لشروط الرهن ، اما اذا كان الحق قابلا للتنازل عنه ، فلا يحق للقيم ان يتنازل عنه الا ببدل .

(و) لا يمس جميع ما ورد في هذا القانون بالصلاحيات الزراعية المستمدة من نظام الطوارىء (استغلال الاراضي المبورة) ٥٧٠٩-١٩٤٨ (٣) .

ديون الغائبين والقضايا التي تخصهم

٢٠. (أ) لا يسدد القيم ديناً على غائب او على مال لغائب ، ولا يتعهد بالتزام التزم به غائب ، الا اذا -

(١) كان الدين عن ضرائب ، او عوائد ، او دفعات الزامية وما يشبهها . او

(٢) كان القيم قد اقتنع بصحة الدين او الالتزام او

(٣) كان بناء على حكم صادر من محكمة مختصة .

وبالمدى الذي يكون المال الموضوعة عليه اليد كافياً لذلك .

---

(١) و. ف. العدد ١١٨٢ في (٩٤٢/٣/١٠) ، م. ١. ص ١٣

(٢) و. ف. » ١٠٦٥ في (٩٤٠/١٢/٢) ، م. ١. ص ٣٣١ .

(٣) ج. ر » ٤١ في ٦ طبيت ٥٧٠٩ في (٩٤٩/١/٧) ، م. أ، ص ١٥١

(ب) يحق للمحكمة التي تنظر في دعوى تتعلق بدين على غائب أو على مال او دعوى اثبات التزام آخر على غائب ، رغم ما ورد في اي قانون آخر :

(١) تأجيل النظر في الدعوى من وقت لآخر بغية الاستحصال على البينات الوافية بقدر الامكان .

(٢) شطب الدعوى او تأجيلها ان لم تثبت صحتها بطريقة مؤكدة ومعقولة .

(ج) يحق لوزير المالية في نظام يصدره ان يحدد انواع العقارات المناطة التي يجوز للقيم تأجيل سداد ما يفرض من الضرائب ، او العوائد او الالتزامات الاخرى كلها او بعضها وامثالها ، على عقارات كهذه بالمدة والشروط التي يقررها القيم في كل حالة بمصادقة وزير المالية .

وجوب التبليغ عن اموال الغائبين

٢١. (أ) يجب على كل شخص او جماعة تضع يدها على مال مناط او تدير مالا مناطاً او تنتفع به ، ان ترسل الى القيم خلال ثلاثين يوما من نشر تعيينه بياناً مكتوباً يتضمن تفصيلات المال المناط. واذا كانت قد وضعت يدها عليه او ادارته او انتفعت به ، بدون موافقة القيم – بعد يوم النشر ، ففي مدى ثلاثين يوما من وضع اليد او الادارة او الافادة . اما اذا صار المال مالا مناطاً بعد يوم النشر ، ففي ثلاثين يوما من الاناطة.

(ب) يجب على الشركة المسجلة في البلاد الاسرائيلية ، او التي لها فيها مكتب لنقل الاسهم أو مكتب لتسجيل الاسهم ، أن تقدم الى القيم في مدى ثلاثين يوما من يوم تعيينه، بيانا خطياً يتضمن التفصيلات الوافية عن جميع الاوراق المالية (وفي جملتها الاسهم وستوكات الاسهم ، وسندات الدين ، وستوكات سندات الدين ، والسفاتج) التي أصدرتها الشركة وتسجلت باسم غائب او لصالحه ، او كانت اليد موضوعة عليها لاجله او قبله ، وان كانت الاوراق المالية منسوبة كما ذكر فيما سبق ، لشخص صار غائبا بعد يوم نشر تعيين القيم فيجب على الشركة ان تقدم الى القيم البيان المذكور ، في مدى ثلاثين يوما من صيرورة الشخص غائباً .

(ج) يجب على الشركة العادية التي من بين اعضائها غائب او غائبون وعلى كل شريك فيها ، ان يقدموا الى القيم في مدى ثلاثين يوما من نشر تعيينه ، بيانا خطياً يتضمن التفصيلات الوافية من حصة كل شريك غائب في الشركة وعن سائر حقوقة فيها وازاء الشركاء . وان كان الشريك قد اصبح غائبا بعد تاريخ نشر تعيين القيم ، فيجب على الشركة وعلى كل شريك فيها ان يقدموا البيان المذكور في مدى ثلاثين يوما من اليوم الذي اصبح فيه الشريك غائبا .

(د) من يجب عليه بمقتضى هذه المادة ان يقدم بيانا الى القيم ، عليه من حين لآخر تقديم تقارير وكشوف حسابات او مستندات اخرى، او معلومات اضافية تتعلق بالمال الملزم بتقديم بيان عنه كلما طلب ذلك منه القيم .

(ه) اذا طلب القيم من شخص أن يقدم له خلال المدة المحددة في الاعلان، تقارير وكشوف حسابات او مستندات اخرى او معلومات اضافية، وفقا لما ورد في الفقرة (د) فعلى ذلك الشخص تلبية الطلب الوارد في الاعلان .

ملحق (5): قانون العودة الإسرائيلي 1950

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org

قانون العودة الإسرائيلي، 1950 *

حق العودة

1. يحق لكل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل.

تأشيرة الهجرة

2. (أ) تكون الهجرة بموجب تأشيرة مهاجر.
(ب) تمنح تأشيرة مهاجر لكل يهودي يعرب عن رغبته في الاستقرار بإسرائيل، إلا إذا ثبت لوزير الهجرة أن الطالب –
(1) يعمل ضد الشعب اليهودي، أو
(2) من شأنه أن يعرض للخطر صحة الجمهور أو أمنه.

شهادة مهاجر

3. (أ) إن اليهودي الذي قدم إلى إسرائيل، وبعد قدومه أعرب عن رغبته بالاستقرار فيها، يحق له، طالما هو في إسرائيل، أن يحصل على شهادة مهاجر.
(ب) إن التحفظات المفصلة في المادة 2 (ب) تسري كذلك على منح شهادة مهاجر، غير ان الشخص لا يعد معرضاً صحة الجمهور للخطر بسبب مرض أصيب به بعد قدومه إلى إسرائيل.

السكان والمولودون

4. كل يهودي هاجر إلى إسرائيل قبل بدء العمل بهذا القانون، وكل يهودي ولد في إسرائيل، سواء قبل بدء العمل بهذا القانون أم بعده، فإن حكمه كحكم من هاجر وفقاً لهذا القانون.

تنفيذ وأنظمة

5. وزير الهجرة مكلف بتنفيذ هذا القانون، ويحق له أن يضع أنظمة بصدد كل ما يتعلق بتنفيذه وكذلك بمنح تأشيرات مهاجر وشهادات مهاجر للقاصرين لغاية سن الثامنة عشرة.

دفيد بن غوريون
رئيس الحكومة

موشي شبيرا
وزير الهجرة

يوسف شبرينساك
رئيس الكنيست
ورئيس الدولة بالوكالة

---

* أقرته الكنيست في 20 تموز 5710 (في 5 تموز 1950)
المصدر: "الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين"، العدد 51 (6 تموز/يوليو 1950)، ص 196.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx